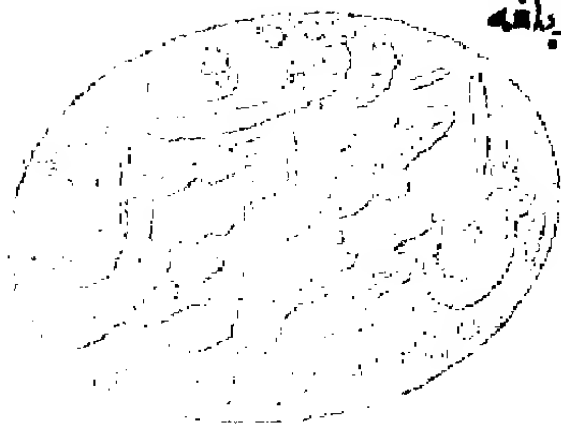
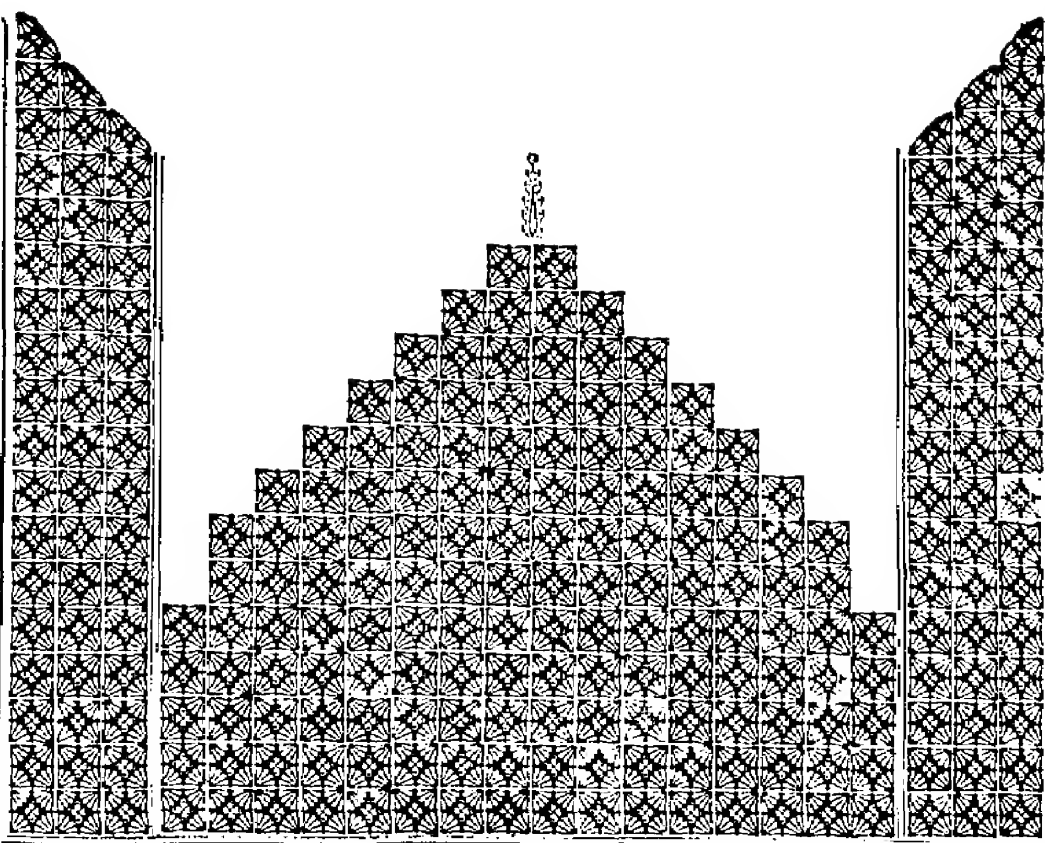


زهرالرياض الزكية الوافية بضمون السهرقندية  
شرح العلامة المحقق الجليل النحرير  
المدقق الشيخ عبد الحافظ بن علي  
المالكي حفظه الله وبلاغه  
في الدارين  
منه

زهرالرياض الزكية الواغية بضمون السهرقندية  
شرح العلامة المحقق الجليل النحرير  
المدقق الشيخ عبد الحافظ بن علي  
المالكي حفظه الله وبلغه  
في الدارين  
منه





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنعم علينا بواضح البيان وأبرز لنا صبر القصة والشان ورشح أسرارنا  
 بالمعاني والحقائق وقوى أفكارنا بالمجازات والرفائق فاضمرنا في النفس شهود  
 الوحدة الأصلية بقرينة المقال وطوينا تبعية الأوهام التخيلية حسبما نطق  
 به الحال وحررنا مصرحات طرائق العبارة ورققنا كليات موارد الإشارة والاصالة  
 والسلام على من أبادع لائق الشكر والعناد بلسان السنان وسنان اللسان والارشاد  
 سيدنا محمد المرسل رحمة للعبيد وعلى آله ذوى الفصاحة والبلاغة والتجريد (وبعد)  
 فيقول راجي عقوبته العلي الفقير إلى مولاه عبد الحافظ بن علي غفر الله ذنوبه وستر  
 عيوبه وبلغه في الدارين مرغوبه لما كانت رسالة الخبر الهمام واليث الضرعام  
 الامام السمرقندي نافعة لكل راغب متصدى كافية في فن البيان من اقتصر عليها  
 وافية يغنيه من جنح اليها كيف لا وقد جمعت من النفاثس دررا وحوث من المحاسن  
 غررا ونظمت مما استثر في كتب المتقدمين عقودا ونسجت مما تشقت في زبر المتأخرين  
 برودا فهي وان كانت صغيرة في الحجم لكنها كبيرة في العلم فكما ترى يغنيها لسان  
 حالها القصيح عن تغالي لسان المقال فيها بالمديح انشرح صدرى أن اصرف عنان  
 العناية فحوض شرح عليها يظهرا سرارها ويكشف استارها ويدني من الوصول اليها

ويسفر عن مطويات ما فيهم من الرموز ويبرز ما خفي فيها من بدائع الكنوز يذلل  
 اقطة اف زهر رياضها ويوقغ الشرب من عذب ماء حياضها فحواوات الخوض  
 في طرق المسالك وأوردت الفكر موارد المدارك وتصفعت بعضا مما كنبه عليهم الائمة  
 الاعلام لتحقيق المذهب وتحرير الاحكام فاخذت من المعاني دررا ومن المباني  
 غررا وجعلت ذلك شرحا لهذا المتن الشريف والمختصر الواضح المنيف فجاء  
 بحمد الله على أحسن حال وأتم نعمة وأشرف خلال فلم يفسح ناصح على منواله ولم يظفر  
 له غبي على شرح حاله (وسميته) بزهر الرياض الزكية الوافية بمضمون السمرة قدية  
 جعلها الله خالصة لوجهه الكريم ونفع بها من تلقاها بقلب سليم والمرجو من اطالع  
 عليه أن يتظر اليه بعين الانصاف لا بعين السخط والاعتساف وأن يغض الطرف  
 عن الهفوات ويرخي ذيل الستر عن العثرات فجعل من تنزه عن الخطا والنسيان  
 وجعل ذلك وصفا يقرم بالانسان \* وعما أنا أشرع في المقصود بعين عناية الحق المعبود  
 فأقول قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم) ابدء بالبسملة اقصد ابدأ بأسلوب الكتاب  
 العزيز وعمل بالبسملة قولاً وفعلاً اما الاول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال  
 لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أو اقطع أو ابرر روايات واما الثاني فلانه  
 صلى الله عليه وسلم كان يكتب أو لا باسمك اللهم ثم لما نزلت آية هو وصار يكتب بسم الله  
 ثم لما نزلت آية قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت  
 آية الفل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي ان البسملة ليست اول  
 ما أنزل مع أنه نقل ابو بكر التونسي اجماع علماء كل ملة على أن الله افقح جميع  
 الكتب السماوية بالبسملة وأنه نزل على آدم الا ان يقال افقتحت بها الكتب  
 السماوية بعد ترتيبها وأنه افقتحت بها في نفس الامر لان القرآن مكتوب في اللوح  
 المحفوظ على هذا الترتيب لأنهم اقول ما نزل لان اول النزول سورة اقرأ وما تقر ريفيد  
 انه نزلت بدون بسملة ثم انه ينبغي لكل شارح في فن ان يكلم على البسملة بما يناسب  
 الفن المشروع فيه لمقتضى من حق البسملة وحق الفن ونحن شارعون في فن البيان  
 فنكلم عليها بما يناسبه فنقول بعض البسملة حقيقة وبعضها مجاز فالباء حقيقة لها  
 الاصاق وهو معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيبويه حيث قال انما هي للاصاق  
 والاختلاط فما اتسع من هذا الكلام فهذا اصله قال في المعنى الاصاق الذي هو معنى  
 الباء حقيقى كأمسكت يزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبس منه يد أو ثوب  
 او نحوه ومجازى فهو مرتب بزيد أى الصقت مرورى بمسكان يقرب من زيد قال  
 الدماميني والظاهر في مسألة الثوب المجاز ان الاصاق بما يجاور زيد لا بنفس زيد

ورده الشئ بآن اللغة لا يتناقش فيها هذه المناقشة فلا يقال ان ماسك ثوب زيد ليس  
 ماسكاه بل يقال في اللغة انه ماسك لزيد فان قلت هل الاصاق هنا حقيقي او مجازي  
 قلت قال الخادمي الاشبه ان الاصاق مجازي لان زمن وجود القراءة أي والتأليف  
 مثلا بعد انقضاء الاسم لا متناع اجتماعهما في آن لان اللفاظ سيالة ليست بقارة اه اذا  
 عرفت ان أصل وضع الباء للاصاق لا غير كان اسما معما لها في الاستعانة كما هنا مجازا  
 وهو اما مرسل أو تبيي وتقرير الاول أن تقول نقلت الباء من الارتباط على وجه  
 الاصاق الى مطلق ارتباط ثم اسما معما في الارتباط على جهة الاستعانة لكونه من  
 افراد ذلك المطلق مجازا مرسل بمرتبة علاقته التقييد ثم الاطلاق أو تقول نقلت من  
 الارتباط على وجه الاصاق الى مطلق ارتباط ثم نقلت من ذلك المطلق الى الارتباط  
 على وجه الاستعانة مجازا مرسل بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد  
 وتقرير الثاني ان تقول شبه مطلق الاستعانة بمطلق الاصاق بجماع الارتباط في كل  
 فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوع للاصاق الجزئي  
 للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية هذا على جعل الباء للاصاق لا غير وقيل  
 ان من جملة معانيها الاستعانة والمصاحبة حقيقة وحينئذ فلا تجوز واعتراض جعل الباء  
 للاستعانة بان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل فيلزم عليه جعل اسم الله تعالى  
 غير مقصود لذاته وفي ذلك من اساءة الادب ما لا يخفى وأجيب بان جعلها للاستعانة  
 نظرا لجهة أخرى وهي ان الفعل المشروع فيه لا يتم على الوجه الاكمل الا باسمه تعالى  
 وفيه أن مظنة الاساءة ما دامت موجودة والاسم لغة ما دل على معنى وهو مفرد مضاف  
 فيعم جميع الاسماء كالحالق والرازق وغير ذلك وهذه الماصدقات هي المرادة لا المفهوم  
 الكلي وهو ما دل الخ واهل اسما معما له في ماصدقاته حقيقة أو مجازا خلاف وذلك انهم  
 اختلفوا فيما اذا استعمل الكلي في جزئياته كالانسان في زيد مثلا هل هذا حقيقة او  
 مجاز وهذا الخلاف له المقفات الى الخلاف في اللام الواقعة في تعريف الحقيقة اعني  
 الكلمة المستعملة الخ هل هي لام العلة وبني عليه أن ما ذكر حقيقة أو لام التعدية وبني  
 عليه أن ما ذكر مجاز فان قلت اذا كانت الباء للاستعانة مجازا كما سبق فهل الاستعانة  
 بالاسم حقيقة أو مجاز قلنا ذكر بعضهم ان الاستعانة كما تكون بذات الله تعالى تكون  
 باسمائه وعلى هذا فهي حقيقة وذكر بعضهم أن الاستعانة حقيقة لا تكون الا بالذات  
 وعليه فهي مجازية وتقرير المجاز أن تقول شبهه بمطلق ارتباط بين اسم المستعان به  
 والمستعان فيه بمطلق ارتباط بين ذات المستعان به والمستعان فيه فسرى التشبيه من  
 الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء من جزئي من جزئيات المشبه به بل جزئي من جزئيات

المشبه على سبيل الاستعارة المصروفة وفيه بناء المجاز على الجواز لان البناء لا يصاق  
استعملت مجازا في الاستعانة وهي حقيقة بالذات لا بالاسم فالاستعانة بمجاز وحيد  
ففيه بناء المجاز على الجواز وهو جائز ويشهد له قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اذ  
حقيقة السر ضد الجهر فاستعمل في الوطء لكونه لا يقع غالباً الا فيه فالعلاقة الحامية  
والمحمية ثم نقل للعقد لانه سببه غالباً فالعلاقة السببية والمسببية ثم ان كان المراد باللفظ  
الجلالة الذات الاقدس فاضافة اسم الله حقيقة وان اريد به اللفظ فالاضافة مجازية  
بيانية ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام وتقرير  
المجاز ان تقول شبه مطلق ارتباط بين متضادين على وجه البيان بمطابق ارتباط بينهما  
على وجه التبيين فسرى التشبيه من الكلمات للجزئيات واستعملت الاضافة من التشبيه  
به للمشبه استعارة تبعية وصورة الاضافة في قوة السكامة فلا يقال ان المجاز هو الكلمة  
المستعملة الخ وصورة الاضافة ليست كلمة والله علم على الذات العلمية شخصي بمعنى ان  
مدلوله معين في الخارج لا بمعنى انه قامت به مشخصات كالبياض والسواد لاستحالة  
ان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم لا يعمه ما لا يليق والعلم الشخصي من قبيل  
الحقيقة على الصحيح وزعم بعضهم انه واسطة بين الحقيقة والمجاز وعلمه بانه لا بد فيها  
من الوضع الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك لانها تكون في وضع العرب  
 وغيره كاوضاع النجوم وكان مقتضى الظاهر خطاب المستعان به بان يقال باسمك فيكون  
 هنالك التفات على مذهب السكاكي لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام واختلاف في  
 الاتفات هل هو حقيقة أو مجاز والرحمن الرحيم المشهور وفيه ما انهم ما مجاز لغوي  
 لا عقلي لان التجوز في الطرف لا في الاسناد وهذا المجاز مرسل علاقته السببية او اللزوم  
 العادي وذلك لانهم من الرحمة وهي رقة القاب المقتضية للانعام او ارادته ولما استحال  
 هذا المعنى في حقه تعالى فسرت بمعنى يناسب وهو الانعام او ارادة الانعام المسببان  
 عن الرقة او اللزوم لها يعني لما استحال بمعنى المبدأ جازت بمعنى الغاية ثم اشتق منها  
 باعتبار هذا المعنى المناسب وصفان له تعالى وهما الرحمن الرحيم بمعنى المنعم أو مريد  
 الانعام فاستعملهما بهذا المعنى مجاز مرسل تبعية الجزئيات التجوز في المشتق بعد  
 المصدر واستعمل الرحمة في الانعام او ارادته مجاز مرسل أصلي لان التجوز في المصدر  
 والعلاقة السببية أو اللزوم وقيل انهما كناية من اطلاق اللزوم والسبب واردة  
 اللازم والسبب ولا يقال الكناية يصح فيها ارادة الحقيقة ولا كذلك ما هنا لاننا نقول  
 المدار على كون المعنى السكاكي لا ينافي الحقيقة وان منع منه مانع خارجي كما هنا وذكر  
 حفيد السعدان فيه استعارة تشبيهية بان يشبه حاله تعالى في اتصال الخير الى عباده

ونفسهم به بحال ملك عطف على رعيته فأوصاهم معروفه وعهم به ثم استعمل اللفظ  
 الدال على حال الملك وهو الرحمن الرحيم في حاله تعالى واعترض ما ذكره بوجوه الاول  
 ان اطلاق الحال عليه تعالى لا يجوز لعدم وروده والثاني ان حقيقة التثنية ان يكون  
 كل من المشبه والمشبّه به هيئة منتزعة من متعدد وكذا الجامع بينهما وهذا لا يظهر فيما  
 نحن فيه الثالث ان في ذلك من اساءة الادب ما لا يحق ونوقش الاول بان اضافة الحال  
 له تعالى معهودة في كتب الكلام والثاني بان فيه تشبيه حاله هي منتزعة من عدة أمور  
 وهي منعم وعلى خلقه فالمراد بالأمور ما فرق الواحد وعلى رعيته منتزعة من عدة أمور  
 وهي الرحمة وعلى رعيته وكون اللفظ مفردا اقتصار على أهم المركب والثالث بان  
 اساءة الادب مرفوعة باعتبار مجرد التعريف والتعريب للافهام وقد قال تعالى الله  
 نور السموات الآيات قيل ويحتمل ان فيه استعارة بالكناية حيث شبه الضمير المستكن في  
 الرحمن العائد على الله بملك رقيق القلب على رعيته معطى النعم تشبيها مضمرا في النفس  
 على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الرحمة قرينة اعماقيا على معناه وهو الرقة  
 والمجاز في الاثبات أي الاسناد أو استعارة مصرحة أصلية وهذا كله بحسب اللغة  
 وما بحسب الشرع فهو وفيه حقيقة عرفية ثم انه يصح الرفع في الرحمن الرحيم على ان  
 كلا خبر لمخذوف ويكون كل من الجملة من متأنفا استئنافا بيانيا واقعيا في جواب  
 سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس القصد به طاب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول  
 بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شأن المسؤول عنه مع العلم به فان قلت  
 الجمل بعد المعارف أحوال ولفظ الجلالة أعرف المعارف فهل تصح الحالية هنا قلت  
 ان ذلك وان صح من حيث اللفظ لا يصح من حيث المعنى لان الحال وصف لصاحبها قيد  
 في عاملها والعامل فيها على تقدير الحالية متعلق بالبسملة فكأنه يقول مثلا ابتدئ بسم  
 الله في حال كونه رجما نارا رجما وايس المعنى على التقييد اذ الملاحظ البداية باسمه تعالى  
 بدون التقييد بوصف من الاوصاف واعلم ان الرحمن مختص به تعالى واما قول أهل  
 الإمامة \* وأنت غيث الوري لازلت رجائنا \* فنعتهم في الكفر أو ان المختص به المعروف  
 لا المنكر لكن يرد عليه ان الرحمن مجاز لا حقيقة له مع ان المجاز فرع الحقيقة الا ان  
 يقال نلتزم ذلك وقولهم المجاز فرع الحقيقة أمر اغلبي \* (تنبيهات) \* الاول القول  
 بأشتمقاق الرحمن الرحيم من الرحمة سائغ ولا يغتر بما قيل ان شرط المشتق ان يكون  
 مسبوقا بالمشتق منه وأسماء الله تعالى قديمة لان الكلام في اللفاظ وهي حادثة قطعاً  
 الثاني المباعدة في أسماء الله تعالى حقيقة وهي مباعدة نحوية معناها السكينة في نفس  
 صفات الافعال كوهاب وفي تعلقات الذاتية لا مجاز خال عن المباعدة خلافاً للدما ميني

الثالث اشتقاق الاسم من السمة والسمو لا تعلق له بقدم أسماؤه تعالى ولا حدوثها  
 خلافا لمن جعلها حادثة على السمة وقديمة على سموها من الأمير في شرحه على  
 المجموع بتصرف الرابع جملة البسملة مجاز مركب لأنها موضوع للاخبار وقد  
 استعملت في الانشاء من الاستعانة والتبرك الخامس قال بعضهم ودخل بجملة البسملة  
 مجاز بالحذف بناء على ان الباء أصلية متعلقة بمحذوف أو بالزيادة على انها زائدة وعلى  
 زيادة الاسم بين الباء والجملة لفرق بين اليمين أي القسم واليمين أي التبرك وبالتقديم  
 والتأخير بناء على ان الأصل بالله الاسم فقدم وآخر والحق ان هذا كله لا يدخل في المجاز  
 معنى الكلمة المستعملة الخ وإنما هو داخل في المجاز بمعنى مطلق التجوز وهو ارتكاب  
 خلاف الأصل والكلام على البسملة تشاع وذاع وملا الاسماع وفي هذا التقدير كفاية  
 والله الموفق ولما كانت البسملة فيها شعار بيان الفعل لا يتم الا بعونة اسمه تعالى بادر  
 المصنف بالثناء عليه تعالى فقال (الحمد لله) وهو لغة الثناء بالجمل على جهة التعظيم  
 لاجل جميل اختياري سواء كان في مقابلة نعمة أولا والثناء بتقديم المثلثة هو الاثبات  
 بمبادل على التعظيم وقيل هو الذكركم بخير واذن جهة للتعظيم للبيان أي جهة هي  
 التعظيم فيخرج به الحمد على جهة الاستمراء والسخرية على حد قول الملائكة لا يجهل  
 ذق انك أنت العزيز الكريم أي بزعمك عند قومك وذلك ان أبا جهل لعنه الله كان  
 يقول أنا أعز البوادي واكرمهم فبقول له خزنة النار ذلك على طريق الاستمراء  
 والسخرية وهذا القيد عند التحقيق للايضاح لان ذلك خارج من أول الامر اذا انشاء  
 فيه ليس الا بحسب الصورة فقط ووصف الجليل بالاختياري مخرج للثناء لاجل جميل  
 غير اختياري فانه مدح لاجل المدح أعظم مطلقا من الحمد يقال مدحت اللؤلؤة على  
 صفاتها ومدحت زيدا على رشاقة قدمه ولا يقال حمدتها ومنهم من قال ان المدح والحمد  
 اخوان وما قبل في اللؤلؤة والقدم مولد لا يحتاج به وعلى هذا فالتميم بالاختياري لبيان  
 ماهية الحمد لا للاحترار والمراد بالاختياري ما يشمل الاختياري حقيقة أو حكما وهو ما  
 كان منشأ الافعال الاختيارية كالذات وصفات التأثير وما هو لازم للمنشأ كصفات  
 غير التأثير فاندفع ما قيل ان التعريف غير شامل للحمد على ذاته تعالى وصفاته وقد  
 تضمن هذا التعريف اركان الحمد الخمسة وهي الحامد والمحمود والمحمودية والمحمود  
 عليه والصيغة فاذا حمت زيد الكونه اكرمه مثل افعلت زيد عالم فانت حامد وزيد  
 محمود وثبوت العلم محمودة والاكرام محمودة عليه وقولك زيد عالم صيغة ثم ان المحمودية  
 والمحمود عليه في هذا المثال اختلفا ذاتا واعتبارا وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا  
 كان يكون كل منهما الكرم لكن من حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمودة



ومن حيث كونه باعشاء على الحمد يقال له محمود عليه واصطلاحاً فاعل يني عن تعظيم المنعم  
بسبب كونه منعماً على الخادم أو غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً باللسان أو اعتقاداً  
بالخبر أو عملاً بالاركان وهي الاعضاء كما قيل

افاد تكلم النعماء مني ثلاثة \* يدي واساني والضمير المحجوب

وانما كان الاعتقاد فعلاً لانه التصميم بالقلب واما قولهم انه كيف أي صورة حاصلة  
في النفس فهو تدقيق كلامي لا يتطرق اليه هنا فان قلت لا اطلاع لنا على الاعتقاد  
حتى يني عن تعظيم المنعم قلنا تدل عليه قرائن الاحوال كالقول ونحوه ويرادف  
الحمد اصطلاحاً الشكر لغة لكن بابدال الحمد بالشكر بخلاف الشكر اصطلاحاً  
فانه صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله ولم يعطف المصنف بجملة  
الحمد على البسملة اشارة الى ان كلامنا من الجملتين محصل للمقصود في الابتداء أو  
لاحتمال ان تكون احدهما خبرية والاخرى انشائية وعطف الانشاء على  
الاعراب مختلف فيه والصحيح منعه وجهد بالجملة الاسمية دون الفعلية مع انها الاصل  
اذا كان المصدر المسمى مصدر كما هنا فان الاصل حدث حمد الله فحذف الفعل مع فاعله  
ورفع المصدر وأدخات عليه الى لان الجملة الاسمية تدل على الدوام وذلك مناسب  
للمعمود بخلاف الفعلية فانها تدل على التجدد فان قلت جعل الاسمية دالة على الدوام  
يشكل عليه قول الشيخ عبد القاهر امام هذا الفن ان قولك زيد منطلق لا يقيده  
الاثبات الانطلاق لزيد قلت أجاب التفقازاني بان الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر  
اقرائن المقام فهي مفيدة للثبوت بوضعها وللدوام بما احتف بها من قرائن المقام  
(الواهب) أي المعطى بالامقابل وهونعت للفظ الجملة على ثبوته في بعض النسخ  
وفي بعضها بحذفه ويرد على الحذف أمران الاول ان فيه تعليق الحكم بمشتق وهو  
يؤذن بعالية مأمنه الاشتقاق والحكم بثبوت الحمد والمشتق الواهب ومأمنه الاشتقاق  
الهبة فسكانه قال الحمد لله لهبته فقد عمل ثبوت الحمد لله بالهبة والحمد ثابت لله لذاته  
للعلة وجوابه ان المعمل هو انشاء الثناء الذي تضمنته الجملة لا ثبوت الحمد فالله تعالى  
الحمد باعترافي بضمون هذه الجملة وهي الحمد الواهب الخ فالتمثيل ليس اثباتاً للثبوت بل  
ولا لهذه الجملة المنطوق به بل للحمد الجزئي الحاصل من الاعتراف بضمون هذه الجملة  
أو انه علق الحكم بالذات وعبر عنها بعنوان الواهب اشعاراً بانه تعالى دائم الواهب على  
عباده فلا يمتنعها عنهم طرفة عين الثاني ان الاكثر في كلامهم الجمع بين المنعوت ونعته فلم  
حذف المنعوت وجوابه ان في حذفه ايماء الى انه بلغ الغاية القصوى في الاشتمال حتى  
صار غنياً عن البيان وبذلك يفوته قصد الائمة في حذفه من البلاغة ما ليس في ذكره

وكذا يقال في عدم التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم فيما يأتي واعتراض على المصنف  
حيث أطلق الواهب عليه تعالى مع ان أسماء توقيفية أجيب عن ذلك بوجوه الاول  
انه جرى في ذلك على القول بأنه يكتفى بورود المادة وهي قد وردت في آية يهب لمن يشاء  
الآية وفي الاسماء الحسنى الثاني انه يخرج على طريقة الغزالي القائل ان كل وصف  
أشعر بمدح جازا طلاقه عليه تعالى الثالث ان محل التوقف على الورد اذا كان  
الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون الوصفية العامة ويوضح الفرق بينهما ان  
عبادة الله مثلا يطلق بالمعنى الوصفى على كل أحد ولا يلزم ان يكون علماله الرابع انهم  
عزوا ابن حجر في شرحه على المنهاج وروده واذا جاز انهم بالله بطل نهر معقل (العظيمة) أى  
الشيء المعطى وضافة واهب للعظيمة من اضافة الوصف لمعموله وهي فعلة بمعنى  
مفعولة وال هنا استغراقية وهي الداخلة على الحقيقة من حيث حقيقة هاء في كل فرد من  
افرادها وعلامتها صحة حلول كل محلها فالمراد بجميع العطايا ويحتمل انها عهدية وهي  
الداخلة على فرد من افراد الحقيقة بقاء ان يكون معلوما عند المخاطب أى العظيمة  
المعهودة التي نزلت بها سورة الكوثر وهو نهر في الجنة لما روى الدارقطني باسناده عن  
عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله أعطاني نهر  
في الجنة يقال له الكوثر لا يدخل أحد أصبعه فيه في صمأخى أذنيه الا سمع خري ذلك النهر  
قالت عائشة وكيف ذلك يا رسول الله فقال أدخلني أصبعيك في صمأخى أذنيك وسدي  
أذنيك فالذي تسمعون خري ذلك النهر أو كما قال وقيل الكوثر كل خير والعظيمة المعهودة  
التي نزلت بها سورة الضحى ولو ف يعطيك ذر بك فترضى والتسوية فيها الاستقبال  
الاستيلاء على جميع ما تناوله عمومها بدليل ان حصول رضاه صلى الله عليه وسلم متأخر  
عن خروج جميع العصاة من أمته من النار لما روى انهم لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم  
اذ لا أرضى وواحد من أمتي في النار وأورد على جعلها للعهد أنه لا يصح جعله ذكرا  
لعدم تعدم ذكر مدخولها ولا ذهني لان مدخولها همهم ولا خارجها لانه لا بد فيه من  
كون السامع عالما بمدخولها عند سماعه كقولك ان دخل دارك أغلق الباب وما هنا  
ايس كذلك فان من سمع كلام المتن لا يفهم ان المراد العظيمة المعهودة في الكوثر  
أو الضحى واجيب باختصاره هذا ويكتفى العلم ولو بالتوقف من العلماء الا ترى لقوله  
تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فالمراد به يوم عرفة مع ان من يقرأ القرآن لا يعلمه  
الابا بالتوقف ولا يصح ان تكون الجنسية لان الجنس هو الماهية وهي لا تعطى لانها  
لا وجود لها في الخارج والذي هو موجود في الخارج صورة مطابقة لما في الذهن لانها  
نفس ما في الذهن واعتراض على المصنف في قوله العظيمة لان الشيء لا يقال له عظيمة

الا اذا وصل للمعطى واذا وصل لا يعطى والالزم تحصيل الحاصل فكان المناسب ان  
 يقول الحمد لله الذى اعطى العطايا واجيب بان فيه مجاز الاول اى يعطى الاشياء التى  
 تؤل الى كونها عطايا كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه وفيه تجوز  
 بالمصدر عن اسم المفعول فهو مجاز على مجاز ويكون اشارة بلطف الى أنه يؤلف فى المجاز  
 حيث ذكر فى مطلع كلامه ما يحوج للمجاز وبان فيه تجريد اى تجريد اللفظ عن  
 بعض معانيه اى واهب الشئ لا بقيد كونه معطى لكن التحقيق انه لا تجريد ولا مجاز  
 لان تحقق الوصف للمفعول به مقارن للفعل بحيث تعلق الاعطاء بالشئ يتصف بكونه  
 عطية كما انه حيث تعلق الضرب بعمر ومثلا يتصف بالضرورية أو تعلق القتل به بوصف  
 بالمقتولية واهذا شنع السبكي فى عروس الافراح على من جعل الحديث السابق من  
 مجاز الاول ولما كانت هذه الجملة السابقة لها تعلق بالنبي عليه الصلاة والسلام من  
 حيث ان العطية اماله اوله ولغيره على ما مر فى ال ائى بالصلاة عليه صلى الله عليه  
 وسلم فقال (والصلاة) اى الرحمة المقرونة بالعظيم اى اطلب منك يا الله رحمة تليق  
 بجنابه الشريف زيادة فى شرفه اذا الكامل يقبل الترقى فى الكمالات داعما فهى جملة  
 خبرية لفظا انشائية معنى ائى بها امتثال لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ فيه  
 بذكر الله ثم بالصلاة على فهو واقطع ا كتح وخبر من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة  
 تستغفر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب واعلم ان للصلاة ثلاث معان الاول اغوى فقط  
 وهو الدعاء مطلقا وقيل بخبر والنانى شرعى فقط وهو اقوال وافعال مفتحة بالتكبير  
 محتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة والثالث اغوى وشرعى وهو عند الجمهور بالنسبة  
 لله الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم ولو جروا وشجرا الدعاء فهى  
 مستعملة فى معانيها حقيقة فعلى هذا ان تكون من المشترك اللفظى وضابطه ان يتحد  
 اللفظ ويتعدد المعنى كما فى لفظ عين فانه واحد ومعناه متعددة دلالة وضع للباصرة بوضع  
 وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع الى غير ذلك وعند ابن هشام ان معناها العطف  
 ثم يتضمن المعانى بحسب ما أسند اليه فى النسبة لله الرحمة الخ نوعا عليه فتكون من  
 المشترك المعنوى وضابطه ان يتحد كل من اللفظ والمعنى لكن يكون لذلك المعنى افراد  
 مشتركة فيه واعترض على المصنف فى عدم ذكر السلام مع الصلاة لكرهه افراد  
 احدهما عن الا تخرب دليل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
 فان ظاهر الآية طلب الجمع بينهما واجيب بان الآية لا تدل الاعلى الجمع المطلق ولا  
 دلالة فى القرآن فى الذكر على الاقتران فى الفعل أو انه ائى به لفظا لا خطا وهو اللائق  
 بمقامه أو انه من لا يرى كراهة الافراد لانه من اكبر الحنفية وهم لا يقولون بذلك (على

خير) أي أفضل (البرية) أي المخلوقات والجار والمجور ومعلق بمحذوف خبر الصلاة  
وعداها يدل لأن معناها العطف على ما اختاره ابن هشام فلا يعترض بأن تعديتهما على  
لامضرة لأنه لا يبنى الأعلى جعلها بمعنى الدعاء على أنه لا يلزم من كون الشيء بمعنى شيء  
آخر أن يتعدى تعديته ويفيد ما يفيد وفي على استعارة تبعية وأجرواؤها أن تقول شبه  
مطلق ارتباط صلاة بمصلي عليه مطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه بجامع شدة التعلق  
في كل فسرى التشبيه من الكلمات للجزئيات فاستعيرت على من جزئ من المشبه به  
لجزئ من المشبه وآثر المصنف هذا الوصف على غيره لاندراج جميع الكمالات فيه  
وخيريته صلى الله عليه وسلم على غيره بتفضيل من الله تعالى لا بسبب من آياه التي اختص  
بها لأن السيد أن يفضل من شاء على من شاء ويرشحه قولهم قد يوجد في المفضل  
ما لا يوجد في المفاضل وقيل بسبب المزايا والخصال التي لم توجد في غيره وخير أصله أخير  
اسم تفضيل حذف منه الهمزة لكثرة الاستعمال ثم نقلت حركة الياء للخاء وقد  
صرح به في قوله بلال خير الناس وابن الأخير وجمعه اختيار قال تعالى وأنهم عندنا  
للمصطفين الأخيار وخير البرية هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وقيل أنه جمع خير  
مخفف خير بالشديد وأما خير اسم التفضيل الذي نحن فيه فلا يثنى ولا يجمع لأنه اسم  
تفضيل وبرية أصلها برية على وزن فعيلة قلبت الهمزة ياء وادغمت في الياء من برأ  
بمعنى خلق فهي بمعنى مبروأة أي مخلوقة وهي اسم لجميع المخلوقات والبرية أما  
للجنس أو للعهد أو للاستغراق فإن جعلت للجنس كانت خيريته صلى الله عليه وسلم على  
الجنس تستلزم خيريته على جميع الأفراد بطريق برهاني وهو أنه لو خرج فرد من  
الأفراد كان الجنس خارجاً في ضمنه إذ لا وجود له إلا في ضمن أفراد وهو خلاف  
الفرض فإن قلت إذا كانت خيريته على جميع الأفراد كان الكلام في قوة قضايها  
متعددة بعدد الأفراد كأنه قيل أفضل من السلطان والزبال ونحو ذلك فيلزم عليه  
النقص لأن تفضيل الكامل على الناقص نقص

المتران السيف ينقص قدره \* إذا قيل هذا السيف خير من العصي

قلت لا يلزم ذلك إلا لو كان على التعمين وما هنا ليس كذلك ولا يلزم من تضمن الشيء للشيء  
أن يعطى حكمه وإن جعلت للعهد فيكون المراد العهد الخارجي والمعهود من له  
انتظام في سلك التفضيل من الأنس والجن والملائكة فتكون برية من العام الذي أريد  
به الخصوص وهو ما كان عموم غير مراد لا تناو ولا حكما مثل الذين قال لهم الناس  
أن الناس الآتية فلفظ الناس عام بحسب الوضع صالح لجميع الأفراد ولا يمكن لفظ  
الناس الأول لم يستعمل إلا في فرد قيل هو أبو نعيم الأشجعي (٣) وقيل غيره ولفظ الناس

(٣) قوله أبو نعيم  
الذي في الخطيب  
والجلالين وغيرهما  
من كتب التفسير  
والحديث أنه نعيم  
ابن مسعود الأشجعي  
من غير أبو اه

الثاني في أبي سفيان وأصحابه لامن العام الخصوص وهو ما كان عومه مرادنا ولا  
 لاحكامنا نحن وان الانسان لفي خمس الا الذين آمنوا فان عومه مراد في التناول ولهذا  
 كان الاستثناء متصل الا في الحكم والناقض ما بعد الا ما قبلها واستعمال العام  
 في بعض افراد مجاز ان قصه ان العام هو هذا الخاص وحقيقة ان قصه انه من  
 افراد \* (تنبيه) \* من العام الخصوص قولك قام القوم الا زيد او يجعه منه ينحل  
 الاشكال المشهور وحاصله ان زيد في قولك قام القوم الا زيد لا يخلو اما ان يكون  
 داخلا في القوم أو خارجا فان قلنا انه داخل في القوم والحال اننا لا نخرج  
 بعد الدخول كان المعنى جازي يدمع القوم ولم يجز زيدوه ذاتنا قاض وان قلنا انه  
 غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثناء متصل  
 يخرج ومعلوم انه لا يمكن اخراج الشيء الا بعد دخوله والجواب انه داخل في مفهوم  
 القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل ان مفهوم القوم شامل لزيد لكن  
 الحكم والقيام مقدر اسنادا للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد فهو من  
 العام الخصوص وكذا كل استثناء متصل واما المنقطع فنخرج عن مفهوم المستثنى  
 منه وعن حكمه جيبا فهو من العام الذي أريد به الخصوص ثم اذا جعلنا اللفظ  
 الخارج عن المعهود من له انتظام في سلك التفضيل كما تقدم والذي عهد له انتظام  
 في سلك التفضيل من له نوع شرف معتديه كالعقل فان الله جعل بسببه صاحبه مكلفا  
 في قلبه بالامر والنهي ومذكر بالعلوم والمعارف وما أشبه ذلك روى انه صلى الله  
 عليه وسلم قال لما خلق الله العقل فقال له اقبل فاقتل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزني  
 وجه الى ما خلقت خلقا اكرم على منك بك آخذ وبك اعطى وبك ائيب وبك اعاقب  
 وعن عائشة انها قالت يا رسول الله بمية تفاضل الناس في الدنيا قال بالعقل قالت  
 وفي الآخرة قال بالعقل قالت اليس انما يجزون بعمالهم قال وهل عملوا الا بقدر  
 ما أعطاهم الله من العقل فبقدر ما أعطوا منه كانت أعمالهم وبقدر ما عملوا يجزون  
 ذكر ذلك الغزالي ولا يصح ان تكون لأهل الذهن لان المعهود الذهن يصدق بادي فرد  
 وتفضيل الكامل على الناقص نقص وان جعلت للاستغراق فهل للاستغراق الجمعي  
 أو الجموعي كل صحيح لانه صلى الله عليه وسلم كما هو خير من كل فرد خير من المجموع  
 لكن كون الاستغراق الجموعي أولى اذ يلزم من الافضلية على المجموع الافضلية  
 على الجميع بالاولى ولا يرد عليه السؤال المتقدم بخلاف الجمعي فيرد عليه ذلك ويحتاج  
 للجواب المتقدم وما لا يحتاج اولي مما يحتاج (وعلى آله) اي اتباعه في العمل الصالح  
 كما هو المتبادر من قولنا فلان تابع للنبي صلى الله عليه وسلم والصحابه أشد الناس اتباعا

له فهم داخلون في الآل فلا يرد على المصنف إهمالهم وتفسير الآل بما ذكره والمناسب  
لوصفه لهم بن كاء النفوس ويحتمل أن المراد مطلق الاتباع ولو في مجرد الإيمان والمراد  
بن كاء نفوسهم طهارتها من دنس الكفر وينبغي اختيار هذا في مقام الصلاة عليه صلى  
الله عليه وسلم لكن عند عدم القرينة والافسر بحسب هذا وجعل العصام في كلام  
المصنف أيها ما حسنا والمتبادر أن مراده به الإيهام الاصطلاحي المسمى بالتورية وهي  
أن يكون اللفظ له معنيان أحدهما قريب والآخرة بعيد فإراد البعيد اقترينة خفية  
ولفظ الآل له معنيان قريب وهو أهل بيته وبعيد وهو الاتباع وقد أراد البعيد  
اقترينة خفية وهي مقام الدعاء وقيل هي حاله فإنه يقتضي أن لا يهتم أصحاب فأراد  
بالآل ما يعمهم ويحتمل أن مراده الإيهام اللغوي وهو القائم معنى في الوهم أي الذهن  
وذلك أن أتباعه صلى الله عليه وسلم كعباله وأقاربه في كمال رافتهم وعطفه عليهم  
وقيامه بما يصلح ظواهرهم وبواطنهم حيث عنون عنهم بلفظ الآل الذي هو في الأصل  
عيال الرجل وقرابته ولا يضاف آل الالة لعماله لخطر دينه أو دنيو يافن الا قول اللهم  
صل على آل محمد ومن الثاني آل فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال  
وانصر على آل الصايغ \* وبعباده اليوم آلت

قيل ولا يضاف الى نسكرة ولا الى مؤنت ورد الثاني بقول زهير

\* عفا عن آل فاطمة الجواهر \* وأتى المصنف بعلى لأن تركها يؤهم اشتراك النبي صلى الله  
عليه وسلم وأتباعه في صلاة واحدة كاشتراك الجميع تحت قبة ظلالهم وهو لا يناسب  
فذكرها إشارة الى استقلال كل بصلاة تليق به تظير قوله تعالى ولله العزة ولرسوله  
وللمؤمنين حيث كرر اللام (ذوى النفوس الزكية) أي أصحاب النفوس النامية في  
الهدى والفلاح أو الطاهرة فعلى الاول تكون من النواى الزيادة في العمل الصالح  
وعلى الثانى من الطهارة وهي الخلوص من الادناس مطلقا حسية كانت أو معنوية  
والتحقيق ان النفس والعقل واحد بالذات والاختلاف بالاعتبار فهو ما جوهر لطيف  
مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود لا يخضر ثم ان تعلق بالكلمات سمي عقلا وان تعلق  
بالشعوات سمي نفسا فان قلت الاولى مدح الآل بن كاء العقول نظرا الى ان متعلقها  
وهو الكلمات أشرف فالجواب انه لو صنع ذلك لم يعلم منه ز كاء نفوسهم فلا يناسب مقام  
المدح فلذا وصفتهم بذلك ويعلم منه ز كاء عقولهم بالاولى وقيل ان النفس غير العقل  
فالنفس معنى لطيف رباني به حياة الانسان والعقل قوة للنفس به اتستعد له يوم  
الضرورة والنظرية واعلم ان المصنف ذكر ثلاث فقرات والمناسب ذكرها أربعة لان  
كل فقرتين بمنزلة بيت شعروا والمصنف كانه ذكر بيتا ونصفا وهو معيب ولذا قال العصام

قوله عن آل المشهور  
من آل هـ

فلو قال وعلى آله العلية ذوى النفوس الزكية لكان أحسن سبكا وأعلى منزلة أى  
 أحسن لفظا لأن الأصل فى السجع الأزواج بان يكون لكل فقرة ما يقابلها لفظا  
 وأحسن معنى لأن الفقرة الرابعة تصير كاللعل للفقرة التى قبلها ولا يرد على هذا أنه يصير  
 حينئذ المتعلق بالآل فقرتين وبالله فقرة واحدة وكذا الرسول لأن العبرة بعلم المعنى  
 لا بكثرة اللفظ ولا يتحقق علم معنى الفقرة المتعلقة بالله والمتعلقة بالرسول على معنى  
 الفقرتين المتعلقين بالآل نعم يردان الفقرة الثالثة تصير أقصر مما قبلها وأحسن  
 السجع ما طالت فقرته ثم ما طالت فيه اللاحقة عن السابقة فلا تستحسن قصيرة بعد  
 طويلة وحينئذ لا يكون ما ذكر أحسن سبكا ويحجب باننا لا نعتبر السابقة واللاحقة  
 مطلقا بل كل فقرة وثانيتها فقط فتعتبر الأولى والثانية ثم الثالثة والرابعة وهكذا  
 والرابعة هنا أطول من الثالثة ولا تنظر لكون الثالثة أقصر من الثانية (أما بعد) أى  
 مهما يكن من شئ فأقول إن معانى الخ فاما هنا مجرد التأكيد أى تأكيده مضمون الجزاء  
 وهو القول المرتب على فعل الشرط وهو يمكن من شئ فالتأنيذ إذا اردت التنصيص على  
 ذهاب زيد وأنه منه عزيمة ولا محيص عنه قلت أما زيد فذهب فافادت إماما كيد نسبية  
 الذهاب لزيد فكذا هنا أكدت القول بان معانى الاستعارة قد ذكرت الخ المرتب على  
 وجود شئ فى الدنيا وانما أفادت التوكيد لنسبته إلى اسم الشرط وفعلة كما اشرنا له إذا  
 الأصل مهما يكن من شئ فأقول بعد والدنيا مادامت موجودة لا تخلو عن شئ فقد علق  
 الجزاء على محقق فهو محقق فلهما مبتدأ والاسمية لازمة له ويكون شرط والقاء لازمة له  
 وهى تامة وفعلاها شئ فلما تضمنت إماما معنى الابتداء والشرط لزمها القاء اللازمة للشرط  
 والاسمية اللازمة للمبتدأ إقامة للآزم وهو القاء والاسمية مقام المزوم وهو مهما يكن  
 ولما عذر وجود الاسمية فى إماما قواما والصوقها بالاسم وهو بعدم مقام الوجود بالفعل  
 وذهب بعض المحققين إلى أن إماما نسبة عن اسم الشرط فقط وأما فعله فقد التزموا تقديم  
 اسم مما بعد القاء عليها ليكون كالعوض وذلك أن أصل إماما زيدا فقام مثلا مهما يكن شئ  
 فى الدنيا فزيد قائم فحذف اسم الشرط وأقيمت إماما مقامه وحذف فعله وقدم زيد ليكون  
 كالعوض عنه وهذا صريح فى أن الظرف من معمولات الجزاء وقدم ليكون  
 كالعوض وهو أولى من جعله من معمولات الشرط لأن عليه يكون التعليق على وجود  
 شئ مطلق والتعليق على المطلق أقرب لتحقيقه فى الخارج من التعليق على المقيد اللازم  
 على جعله من معمولات الشرط وإن كان الأمر بالنظر لما فى الواقع مثبتين لتحقيق  
 ما علق عليه فهما وقولنا آتيا مجرد التوكيد أى للتوكيد المجرد عن التفصيل هو  
 الصحيح فهى موضوعة للتوكيد دائما ولله تفصيل غالب والتزم بعضهم أنها إماما دائما فيقدر

قوله ما طالت فقرته  
 أصله سبق فلم كان  
 المشهور ما تساوت  
 فقرته

مجمل وبعض مفصل اذ لم يصرح به ما كان يقال المعلوم شقي اما الخوف فلا ينبغي وأما  
 الصنف فلا أواف فيه وهكذا وفيه تكلف ثلاث أمور تقدير المجمل وبعض المفصل  
 واعتبار قرينة على هذين المقدرين ولذا قال العصام ان هذا صار عانيا بتكلفات  
 لا يجدها عانيا ثم اشار لجواب الشرط الذي نابت عنه اما بقوله (ف) اقول (ان معاني  
 الاستعارات) وانما قدرنا القول ليكون الجواب مستقبلا يصح تسببه عن الشرط  
 فلا ينتج الاعتراض على المصنف بان جواب الشرط لا بد وان يكون مستقبلا عن فعل  
 الشرط وما هنا ليس كذلك لان ذكر معاني الاستعارات وما يتعلق بها متأخر عن وجود  
 شيء في الدنيا بالنسبة لحال التعليق وسابغده وان يكون متسببا عن الشرط ولا كذلك  
 ما هنا لان كون معاني الاستعارات وما يتعلق بها قد ذكر الخ امر ثابت في نفسه  
 وجد شيء اولا لكن يرد عليه انه اذا حذف القول تحذف معه الفاعل وهي هنا مذكورة  
 الا ان يقال ان ذلك ليس متفقا عليه لان بعضهم يجيز كرافع مع حذف القول بل  
 نقل السيوطي قولا بوجوب ذكرها عند حذفه وتخلص بعضهم من هذا بان جواب  
 الشرط هو قوله الا التي فاردت الخ واما قوله فان معاني علة مقدمة على المعلوم الذي  
 هو الجواب واطرافه معاني للاستعارات من اضافة المدلول للدال واعتراض المصنف  
 بانه لا وجه للجمع في قوله الاستعارات لان الاستعارة امر كلي لا تعدله حتى يصح  
 جمعه بل يطلق بالاشتراك على ثلاث معان وهي المصروفة والمكتنية والتخييلية فيمكن  
 الصواب الافراد واجيب باننا لانسلم ان الثلاثة معان للفظ الاستعارة بل لكل استعارة  
 معنى يخصها وهو الذي يقتضيه مقابلة الجمع بالجمع غاية ان المصنف اختصر فحذف  
 الاستعارة وجع الاوائل حيث لم يقل فان معاني الاستعارات التصريحية الخ لا يقال  
 التصرف في الاعلام ممنوع لاننا لانسلم انها الاعلام بل أسماء اجناس والتي سلمنا فحذف ما لم  
 يشتر كعصام الدين وسعد الدين حيث قيل العصام والسعد واجيب ايضا عن هذا  
 الاعتراض بان الاضافة بيانية وبان السكلي وان كان واحدا في ذاته تعدد باعتبار  
 افراد فصح جمعه بهذا الاعتبار (وما) أي الذي (يتعلق بها) أي معاني الاستعارات  
 وهو الاقسام والقرائن كما يؤخذ من قوله لتحقيق الخ الا ان جهة التعلق مختلفة  
 فتعلق الاقسام بها تعلق ايضا اذ المقسم يتضح بذكر أقسامه وتعلق القرائن تعلق بتبين  
 اذ الاستعارة لا تتم الا بالقرينة لانها مأخوذة في مفهومها (قد ذكر في السكتب)  
 أي هذه الثلاثة السابقة وهي معاني الاستعارات والاقسام والقرائن فلا يرد انه لم يقل  
 قد ذكر ايضا في النونية مع ان المتقدم شيان واعتراض المصنف بأمر الاول ان تحقق  
 ذكر معاني الاستعارات الخ فيما مضى علم من التعبير بالماضي فلا حاجة لقد الثاني

قوله متأخر الخ لعله  
 سبق قلم والمناسب  
 متقدم اه



ان الذ كر لا يكون في الكتب لانه النطق باللسان بل الذي يكون فيه النقوش الثالث  
ان ذ كر الز بر فيما بعد وجعله مقابلا لكتب المنة مقدمين ربعا بوجه ان المراد بالكتب هنا  
خصوص كتب المتقدمين فيقع في الوهم ان المتأخرين تكلفوا ضبطها الشدة اعتنائهم  
بما ذكره المتقدمون وحينئذ فلا حاجة لتأليف هذه الرسالة وأجيب عن الاول بان  
البيان بقدر التأكد يتحقق الذ كر فيما مضى ومثله في البليغ قد أفصح المؤمنون وعن  
الغساني بانه يجوز ان ذكرت عن نقشت من ذكر الالزام واردة المزموم اذ يلزم من النقش  
الذ كر عادة لكن يرد على هذا الجواب ان معاني الاستعارات وما يتعلق بها انقشت في  
الكتب مع ان الذي نقش انما هو النقوش الدالة على الالفاظ الدالة عليها وأجيب  
بانه على حذف مضافين والاصل قد ذكر دوال دوالها وعن الثالث بان ال في الكتب  
للاستغراق فيشمل كتب المتقدمين ووزر المتأخرين بقي شيء آخر وهو ان النقش لا يكون  
في الكتب لان الكتب هي الاوراق مع النقوش أو النقوش فقط بل يكون في الصحف  
المجردة فكيف يصح تفسير ذ كر بـ نقشت أجيب بان فيه مجازا علاقته الاول وبالجملة  
فقد اشتمل كلاس على ثلاث مجازات أحدها مرسل تبعي في ذ كر والغاني في ضميره  
العائد الى معاني الاستعارات وما يتعلق بها لانها مكتوبة لا مذ كورة والثالث مجاز  
الاول في الكتب وان اعتبر المجازين المصدرين أعني الذ كر والكتابة كانت أربعة  
ويحتمل انه ضمن ذ كر معنى وضعت فلا يكون الاجاز الاول بناء على ان التضمنين  
من قسم الحقيقة وفيه خلاف (مفصلة) حال من نائب فاعل ذ كر أي مشتقة مفرقة  
من الانفصال وهو الانقطاع لانقطاع الاستعارات بعضها عن بعض لا من التفصيل  
والتيبين أي الايضاح اذ المفصل ما انضحت دلالاته والالم يصح جعله سببا للتأليف  
(عسيرة الضبط) أي الجمع على المطاع على تلك الكتب المتفرقة فيها وهذا حال أيضا من  
نائب فاعل ذ كر فهي حال مترادفة أو من مفصلة فهي متداخلة وإضافة عسيرة  
الى الضبط لفظية لا تفيد تعريفا لانها صفة مشبهة فصيح جعلها حالا وذ كر ها بعد  
ما قبلها من ذكر الالزام بعد المزموم كذا قيل والتحقيق انها حال مقيدة لمفصلة اذ  
المفصل قد لا يكون عسيرا لضبط لان له مراتب متفاوتة (فأردت ذكرها) الفاء  
السببية مع العطف على جملة فان معاني الخ أي أردت ذكر معاني الاستعارات وما  
يتعلق بها من الاقسام والقرائن (بجملة) أي مجموعة غير مفرقة وليس المراد انها غير  
متضمنة المعاني ثم ان أريد من الذ كر النقش فلا بد من تقديم مضافين أي ذ كر دوال  
دوالها وان أريد منه حقيقة وهو التلفظ قد مر مضاف فقط أي ذ كر دوالها وهذا  
مقابل لقوله مفصلة (مضبوطة) أي سهلة الضبط وهذا مقابل لقوله عسيرة الضبط

فيجعل كلامه على ذلك التحسن المقابلة بين كلاميه لكن يردانه ضبطها بالفعل لانه  
 سهل ضبطها من غير ان يضبطها الا ان يجعل الاضافة في سهولة الضبط من اضافة  
 الصفة للموصوف فيكون فيه اشارة الى النكتتين اللفظية وهي حسن المقابلة  
 والمعنوية وهي افادة ان ذلك الضبط على وجه سهلا لصعب ثم ان في قوله بمجملته  
 مضبوطة مجاز الاول ان كانت الديباجة متقدمة على التأليف اذ حال الارادة  
 لم يحصل الضبط والجمع بخلاف ما اذا كانت متأخرة فلا تجوز أصلا لكن يجعل  
 أردت بمعنى ذكرت بالفعل وحاصل ما تقدم ان معاني الاستعارات وما يتعلق بها مما  
 ذكرت في كتب القوم مفرقة ومشتتة وصعبة الجمع على من اطالع عليها ذكرتم المجموعة  
 سهولة الضبط لرفع الطالبين وتذكرا لمحصلين فهو بيان لسبب تأليف هذه الرسالة (على  
 وجه) أي أردت ذكرها على طريق أو ذكرها على طريق فهو متعلق بذكرها بقطع  
 النظر عن تقييده بمجملته مضبوطة والا لا يقتضي انها ذكرت في كتب القوم بمجملته  
 مضبوطة فيدفع سابق الكلام لاحقه أو بصفة مصدر محذوف كما أثرنا له ولا يتعلق  
 أيضا بنفس مجملته مضبوطة فيرد عليه ما سبق بعينه وأيضا لو كانت كذلك في كتب  
 القوم لم يكن للمصنف عليهم منية بل الجمع وسهولة الضبط من فوائده ومع ذلك لم  
 يخالف طريقتهم وتقريرهم للاستعارات لان من ابتدع شيئا لاسف له فيه لا يتبع بل  
 الوجه الذي سلكه (نطق به كتب المتقدمين) أي دل عليه كتبهم دلالة واضحة فقد شبه  
 الدلالة بالنطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن واستعار النطق للدلالة ثم اشتق من  
 النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دل على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية والقرينة  
 الفاعل اعني الكتب ويحتمل انه مجاز مرسل تبعية من اطلاق الملزوم وهو النطق  
 وارادة اللازم وهو الدلالة ثم الاشتقاق من النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دل  
 واستعارة مكنية من حيث انه شبه الكتب بانسان ذي نطق تشبيها مضمرا في النفس  
 واستعار اسم المشبه به للمشبه ثم حذفه ورعى اليه بشئ من لوازمه وهو النطق  
 او مجاز عقلي من حيث انه قد اسند النطق لغير من هوله كما في انبت الربيع البقل  
 (ودل عليه) أي وهذا الوجه دل عليه أيضا (زبر المتأخرين) بضم اؤه وثانيه جمع  
 زبور بضم الزاي وفتحها وهو الكتاب او بكسر فسكون أي كلامهم والا قول انساب  
 لفظا ومعنى اما لفظا فلا اتحاد الوزن في زبر وكتب واما معنى فلان كلامهم بمعنى اسم  
 المفعول أي مكتوب ومنزبور والثاني اعم معنى لانه يشمل ما كتب وما لم يكتب مما تلقى  
 عنهم وعبر في جانب المتقدمين بالنطق وفي جانب المتأخرين بالدلالة اشارة الى السبب  
 الحامل على التأليف وذلك ان عادة المتقدمين الايمان بالعبارة الطويلة الواضحة فكانها

ناطقة بالمراد لكنه ربما أدى الى المأل والسامة ودأب المتأخرين الايجاز والاختصار  
فكانهم اداة على المعاني دلالة لكنه ربما أدى الى خفاء المعنى وبيان المراد فكان ذلك  
علة باعثة على تأليف خال منهما اذ خيرا الامور واسطها ثم اعلم انه لا بد لكل شارح في فن  
ان يعرف مبادئه ليكون على بصيرة فيه وهي المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ ~~كل~~ فن عشرة \* الحدود والموضوع ثم التمسره

وفضله ونسبة والواضع \* والاسم الاستمداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى \* ومن درى الجميع حاز الشرفا

فقد هذا الفن الذي نحن بصدده علم بأصول يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة  
الوضوح في الدلالة عليه مع رعاية مقتضيات الاحوال ككرم زيد في عبر عنه بالحقيقة  
من غير تشبيه فخور زيد كرم اوجواو والتشبيه فخور زيد كاتم وبالمجاز فخور زيد حاتم عند  
السعد وبالكناية فخور زيد كثير الرماد وموضوعه اللفظ العربي من حيث ايراد المعنى  
الواحد به مع طرق مختلفة للوضوح وواضعه ارباب المعاني المتبعون لكلام البلغاء  
وغايته اى ثمرته الوصول الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم اذ به يعرف بلاغة القرآن  
الخارجة عن طوق البشر من حيث اشتماله على الحقيقة والمجاز والكناية والتشبيه  
بالطيف عبارة وهو يستلزم ان القرآن حق وصدق المستلزم تصديق من جاء به من عند  
الله وفضله انه من اعظم العلوم قدرا وارتفاعا كرا ونسبة للعلوم انه من اجها واصلاها  
واسمها علم البيان ومسائله قضاياه الباحثة عن اللفظ الحقيقي والمجازي والكناية  
والتشبيه وحكمه الوجوب الكفائي واستمداده من الكتاب والسنة وترا كيب  
البلغاء واعلم ايضا ان مباحث هذا الفن اربعة التشبيه وايس من اقسام اللفظ  
والحقيقة والمجاز والكناية والثلاثة من اقسام اللفظ ولا بأس بتعريف الاربعة تسميها  
للفائدة فالتشبيه تشريك امر لا امر في امر بالكاف ونحوها لفظا وتقديرا كقولك زيد  
كاليد في الحسن وزيد يد فلا بد في كل تشبيه من الاركان الاربعة المشبه والمشبه به  
ووجه الشبه واداة التشبيه واذا كان شئ منها غير مذكوره فهو مقدر لا محالة والتشبيه  
المبليغ هو الذي حذف فيه وجه الشبه واداة التشبيه كالمثال الثاني لما فيه من كمال  
المباغة لان حذفها يقع في الخيال اتحاد الطرفين والحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع  
له في اصطلاح التخاطب والمجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب  
الملاحظة علاقة مع قرينة مانعة من ارادته والكناية فيها طريقة بان احدهما انما اللفظ  
المستعمل في غير ما وضع له للملاحظة علاقة مع جواز ارادة الحقيقة معه وثانيهما انما  
اللفظ المستعمل فيما وضع له لا يكون مقصودا بالذات بل لينقل منه الى لازمه

المقصود بالذات وعلى الاول قول التلخيص لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته  
 معه وعلى الثاني ما في جمع الجوامع وغيره انهم لفظ استعمال في معناه من ادامته لازم  
 المعنى وعبارة السعد في تعريفها تحت حمل الطريقةتين ثم عطف على قوله فاردت عطف  
 مسبب على سبب قوله ( فنظمت ) اى الفت فقيه استعماله مصرحة بتبعية حيث شبه  
 التأليف الذى هو ضم كلمة لاخرى على وجه الالفة بالنظم الذى هو جمع الالاء كلى في  
 السالك بجامع الضم والالتمام فى كل وهذا التشبيه تقديرى واستعمال النظم للتأليف  
 واشتق من النظم بمعنى التأليف نظمت بمعنى الفت ويحتمل انه مجاز من سئل تبى بان  
 اطلق الموزوم وهو النظم واراد اللزوم وهو التأليف واشتق منه نظمت بمعنى الفت  
 وقضية كلام القاموس ان استعمال النظم فى التأليف حقيقة لانه قال النظم التأليف  
 وهو ضم شئ الى شئ آخر الا ان يقال ان مراده بالنظم نوع خاص منه وهو ضم الالاء كلى  
 ( فرأى ) مفعول نظمت جمع فريدة وهى الدرة السميكة المحفوظة فى ظرف عن خلطها  
 بالالاء كلى اشرفها وهى مضاف ( وعوائد ) مضاف اليه من اضافة المشبه به للمشبه كالجين  
 الماء أى ماء كالجين والعوائد جمع عائدة أى مسئلة عائدة أى الفت مسائل عائدة الى  
 من القوم كالفرائد النفيسة هذا ان جعل تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا توصيفيا  
 والمعنى فرائد صفتهما انها عوائد كان فى الكلام استعماله تصريحية حيث شبه طوائف  
 المسائل بالفرائد واستعمال اسم المشبه به للمشبه وكذلك اذا جعل عوائد بدلا من فرائد  
 ولا يقال يلزم عليه الجمع بين الطرفين لانه ليس المشبه لفظ العوائد بل المسائل والعوائد  
 اعم منها ومن الجواهر الحقيقية لشهورها عوائد نحو المال وذكر النظم ترشيح والقرينة  
 المقام وبلجين الماء هو الذى فى قول الشاعر

والريح تعبت بالغصون وقد جرى \* ذهب الاصيل على بلجين الماء

وهو بضم اللام القضة أى ماء كالفضة فى الصفاء هذا وقد اعترض العصام على المصنف  
 بانه لو قال بدل فرائد عوائد فرائد فوالله كان أحسن أى لما فيه من نكتة لفظية وهى  
 الجناس المضارع وهو توافق الكلمتين فى عدد الحروف وهما تهما وتريقهما مع  
 اختلافهما فى حرفين متقاربين المخرج وردبان غاية ما فيه مراعاة نكتة لفظية وصنيع  
 المصنف فيه نكتة معنوية وهى ان هذه الفرائد عائدة اليه من كتب القوم وايسر  
 من محنته فانه فىكون مطابقا لقوله أولا على وجه الخ والنكت المعنوية أهم فان قات  
 التعبير بالفوائد فيه مراعاة النكتتين لان الفائدة ما استفيد من علم أو غيره فاذا  
 اكتسبها كانت غير مختصرة له فالجواب اننا لانسلم ذلك اذا لاكتساب معناه التخصيص  
 وهو شامل لما هو بطريق النقل عن القوم وما هو بطريق الاستنباط من كلامهم فلا

تتم مطابقة هذا القول آتفا على وجه الخ نعم قد يقال ليس في التعبير بالعوائد من إعادة  
 النكتة المذكورة لاحتمال ان تسميتها عوائد باعتبار عودها من المصنف على من بعده فلا  
 تتم المطابقة السابقة اهـ من بعض المحققين (لتحقيق معاني الاستعارات) أي الفت  
 المسائل العوائد التي تشبه الدرر في النفاسة لاجل تحقيق معاني الاستعارات أي  
 ذكرها على الوجه الحق لاثباتهم بالدليل فاللام للتعليل متعلقة بنظم وادافه تحقيق  
 لما بعده من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف الفاعل وهو اليا و كان المقام للاضمار بان  
 بقول لتحقيقها ولكنه أظهر اطول الفصل والايضاح والاستعارات هي التصريحية  
 الغير الخيلية والخيالية والمكنية والتحقيق هو أحد الالفاظ الخمسة التي توجد  
 في كلامهم ومعناه ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثباته بالدليل كما سبق وثانها التدقيق  
 وهو إثبات المسئلة بدليل على وجه فيه دقة وقيل إثبات دليل المسالة بدليل آخر  
 وثانها الترقيق وهو التعبير بفائق العبارات العذبة الحلوة ورابعها التقيق وهو  
 مراعات النكات المعاني والمحسنات البديعية وخامسها التوفيق وهو جعل  
 العبارة سالمة من الاعتراض الكوي واعتراض المصنف بان معنى التصريحية لا يحتاج  
 لتحقيق لظهوره وعدم الخلاف فيه وبانه كما حقق معاني الاستعارات حقق أيضا  
 الترشيح فكان عليه ان يذكر في الديباجة كتابه على هذه الثلاثة وأجيب عن الاول  
 بان تسليط التحقيق على المعاني باعتبار كثرتها وهو معنى الخيلية والممكنية  
 لا التصريحية على ان تحقيق الشيء لا يتوقف على خفائه ولا على وجود الخلاف فيه  
 وأجيب عن الثاني بانه يمكن ادراجه في القرائن لان كلام الترشيح وقربة المكنية  
 من ملايمات المشبه به على انه انما ذكر الترشيح تبعا للمرشفة فهو غير مقصود لذاته فلا  
 حاجة للتنبية عليه في الديباجة لانها انما تذكر فيها المقاصد ويؤيد ذلك قوله فيما يأتي  
 العقد الاول في أنواع الجواز حيث لم يقل وفي الترشيح مع انه ذكر فيه وما قيل في الترشيح  
 يقال في التجريد من السؤال والجواب (وأقسامها) عطف على معاني أي أقسام  
 الاستعارات الثلاثة فالتصريحية الغير الخيلية أقسامها ستة أصلية وتبعية وتمثيلية  
 ومرشحة ومجردة ومطلقة ومثال الأصلية أي ضربه ضربه بشديدا ومثال  
 التبعية قتلت زيدا أي ضربه ضربه بشديدا ومثال التمثيلية اني أراثة قد دم رجلا  
 وتؤخر أخرى للمتروك في أمر يريد الاقدام عليه مرة والاحجام عنه أخرى ومثال  
 المرشحة رأيت أسدا يرمي له ابدا ومثال المجردة رأيت أسدا يرمي شاكى السلاح ومثال  
 المطلقة رأيت أسدا والتصريحية الخيلية أقسامها خمسة أصلية وتبعية ومرشحة  
 ومجردة ومطلقة ومثال الأصلية الاظفار في انشبت المنية اظفارها ومثال التبعية

بنقضون من قوله تعالى يتفوضون عهد الله عند غير صاحب الكشاف واما هو فيسمىها  
 بتحقيقية ومثال المرشحة اظفار المنية نشبت بفلان اذا جعل النشب ترشيحا ومثال  
 المجردة انشبت المنية اظفارها بامراض زيد اذا جعلت الامراض تجريدا للاظفار  
 ومثال المطلقة ما تقدم من اظفار المنية اذا لم يجعل النشب ترشيحا والممكنة اقسامها  
 خمسة أيضا أصلية وتبعية ومرشحة ومجردة ومطلقة مثال الاصلية انشبت المنية  
 اظفارها بزيد شمت المنية بالسبع واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم حذف ورمز اليه  
 بشئ من لوازمه وهو الاظفار فجرت في اسم الجنس ومثال التبعية اعجنى اراقة الضارب  
 دم زيد فشبه الضرب بالقتل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه قاتل ثم حذف  
 وأثبت شئ من لوازمه وهو اراقة الدم لانه أكثر ما يستعمل في القتل ومثال المرشحة  
 نطق لسان الحال فالحال استعارة بالكناية واللسان تحييل لانه أقوى اختصاصا  
 والنطق ترشيح ومثال المجردة نطقت الحال الواضحة بكذا فان الوضوح من لوازم الحال  
 اذ لا يقال للانسان واضح ومثال المطلقة لسان الحال فاذا علمت هذه الاقسام في  
 الممكنة تعلم سقوط اعتراض العصام بانه لا أقسام للممكنة حتى يحققها واعذاره عنه  
 بأنه نزل المذاهب فيها منزلة الاقسام أو ان ضمير أقسامها العائد على الاستعارات  
 لا يستلزم ان يكون لكل منها أقسام بل ان يكون لجموعها أقسام (وقرائنها) أي قرائن  
 الاستعارات الثلاث واعتراض العصام بانه لم يحقق الاقريشة الاستعارة بالكناية  
 وأجيب بانه جمع القرائن باعتبار افراد قرائنها والاقوال فيها وفي هذا الاعتراض نظر  
 لانه اذا أراد انه لم يبين الاقريشة فمفادها فهو ممنوع لانه بين قريشة المصرحة أيضا حيث  
 قال فلا تعد قريشة المصرحة تجريدا فانه يفهم منه ان قريشة المصرحة من ملايمات  
 المستعار له وذلك ببيان لقريشيتها غاية انه بيان اجمالي وهو كاف اذ لا يتوقف البيان  
 على التفصيل وان كان أكمل وان أراد انه لم يصدر بعنوان التحقيق الا هي فسلم لكن  
 كلام المصنف ليس معناه انه يعنون بذلك في كل ما حققه بل المعنى ان يذكره على الوجه  
 الحق ويدل لذلك انه لم يصدر عقود الاقسام بالتحقيق (في ثلاثة عقود) أي نظمت  
 العوائد الشبيهة بالفرائد في ثلاثة أبواب فالعقود متجوز بها عن الابواب وهي جمع عقد  
 بالكسر اسم للقلادة التي تجعل في العنق وبالفتح ضد الحل وبالضم المعقود نظير حزن  
 فانه بالكسر الجنب وبالفتح ضم المحزون وبالضم الشئ المحزون ثم ان في قوله ثلاثة  
 عقود مجاز الاول أي خيوط تؤل الى كونها عقودا فهو مرسل علاقته الاول أو مرسل  
 علاقته الكلية والجزئية اذ العقود اسم للخيوط مع المنظوم فيها وفيه مجاز آخر  
 بالاستعارة من حيث انه شبه ألفاظ الابواب بالعقود واستعار اللفظ الدال على المشبه

به لاشبهه استعارة تصريحية ففي كلامه مجاز على مجاز اذا العقود متجوز بها عن  
 الخيوط والخيوط متجوز بها عن الانفاظ والظرفية هنا من ظرفية المدلول وهو المسائل  
 في الدال وهو الابواب لان العقود مستعارة لها بناء على المشهور من ان الانفاظ  
 قوالب للمعاني والظرفية ليست حقيقة لعدم احتواء الظرف وتخييز المظروف فتعين  
 ان تكون مجازية ثم لا جائز ان يكون المجاز عقليا لعدم التحول في الاسماء فتعين ان  
 يكون لغويا ثم لا جائز ان يكون مرسلالا لعدم صلاحية علاقة من علاقته التي مبني  
 عليها لانه ليس هنا كلمة استعملت في غيرها فتعين ان يكون بالاستعارة ثم هي امامكنية  
 وتقرر بها ان تقول شبه المسائل بالمظروف كالماء والابواب بالظرف كالسكوز بجماع  
 التمكن في كل واستعار لفظ المشبه به لاشبهه وحذفه ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو  
 في على سبيل الاستعارة بالكناية واثبات في تخييل وحينئذ يكون في العقود استعارتان  
 حيث شبهت الانفاظ التي هي عبارة عن الابواب بها ثم شبهت تلك الانفاظ التي عبر عنها  
 بالعقود بالظرف فيما الاعتبار الاول نصريحية وبالا اعتبار الثاني تكون مكنية واما  
 استعارة تصريحية وتقرر بها ان يقال شبهه بالارتباط الحاصل بين الدال والمدلول  
 كالعقود والمسائل بالارتباط بين الظرف والمظروف بجماع التمكن والشعول  
 واستعير لفظية في الارتباط الجزئي اذ لم يكن له حرف دال عليه تبعاً للتشبيه ثم ان  
 المصنف لم يرد بقوله في ثلاثة عقود ان اكل من الثلاثة المتقدمة وهي معاني الاستعارات  
 واقسامها وقرائنهم اقصا عن كون ذلك على الترتيب وليس كلامه بقتضي ذلك  
 بل اراد ان الثلاثة مذكورة في ثلاثة عقود ولا شأن ان الامر كذلك اما عدم اقتضائه  
 للترتيب فلان الواو لا تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا واما عدم اقتضائه ان اكل من الثلاثة  
 عقدا فوجود القرينة الدالة على المراد وهو المشاهدة وكفي بها قرينة فالشأن ان تنظر  
 لما في الواقع ثم تنزل عليه الانفاظ كما هو دأب المحققين لا العكس بان تحمل الانفاظ على  
 ظواهرها مع قطع النظر عن الواقع ثم تنظر للواقع كما هو شأن المتشدين لا يقال هو من  
 مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الاحاد لان محمل القاعدة ما لم تقم قرينة تنفع  
 ذلك فسقط ما للعصام هنا من ان كلام المصنف يقتضي ان اكل من الثلاثة المتقدمة  
 التي هي معاني الاستعارات واقسامها وقرائنهم اقصا عن الثلاثة عقود وانها مرتبة  
 وحاصل الجواب ان هذه الثلاثة لا تخرج عن الثلاثة عقود بقطع النظر عن الترتيب  
 ثم شرع في بيان العقود المذكورة وما اندرج تحتها من الفرائد جاء لا العقود  
 كلابواب والفرائد كالفصول فقال (العقد الاول) وصفه بالاول مع العلم بانه اول  
 يجري التعبير على سبيل واحد لانه سيعبر فيما بعد بالثاني والثالث اطول العهد فعبّر

بالاول هنا (في أنواع المجاز) وأنواعه هي المجاز المرسل والاستعارة المفردة والمركبة  
 والاصمية والتبعية والتحقيقية والتخييلية والمرشحة والمجردة والمطابقة والظرفية هنا  
 من ظرفية الدال في المدلول اذ العقد الفاظ وأنواع المجاز معان والمعاني قوالب  
 للالفاظ ويمكن المشهور وعكسه فيقدره مضاف اى في مابين أنواع الخ كذا قبل الا انه  
 يلزم عليه ظرفية الشئ في نفسه وهو أشنع مما قبله اللهم الا ان يقال انه من ظرفية  
 الخاص في العام يجعل المبين شاملا لالفاظ المصنف وغيرها والعقد اسم للالفاظ وبعد  
 فلا حاجة لذلك كما لان الحق ان المعاني قوالب للالفاظ كما حقيقة السعد لان المتكلم  
 يستحضر المعنى أولا كما هو شأن الظرف ثم يأتي بالفظ على طبقه وهو شأن المظروف  
 ولا يرد ان تعقل المعنى بدون انظ من قبل مستحيل فلا يتم ما ذكرنا نقول كلامنا في  
 الالفاظ المسبوقة المتحققة المستقلة على المقاطع فان اطلاق الالفاظ على المتخيلة مجاز  
 ثم ان هذه الظرفية مجازية بان شبهه مطلق ارتباط دال بمدلول بطلاق ارتباط ظرف  
 بمظروف فسرى التشبيه من الكلمات للجزئيات واستعير افظ في من جزئ من المشبه به  
 لجزئ من المشبه فهي تصريحية تبعية او شبه العقد الاول مع أنواع المجاز بمظروف  
 مع ظرفه واستعار افظ المشبه به للمشبه وحذفه ورخص اليه بشئ من لوازمه وهو في على  
 سبيل الاستعارة بالكناية وضافة أنواع للمجاز للعهد والمعهد وما ذكره المصنف  
 لا للاستغراق لانه لم يذكرفيه المكنية وانما للاستغراق والممكنية دخلت ضمنا في  
 تعريف المجاز الاتي واعترض المصنف بان الاوضح ان يعبر بالاقسام لا الانواع  
 لموافق قوله السابق واقسامها لان الانواع توهم المغايرة وليس كذلك وأجيب بان  
 المراد بالانواع الاقسام لان النوع يطلق على القسم كثيرا واعترض أيضا بانه كان  
 الاولى التعبير بالاستعارة لان المقصود من الرسالة تحقيق معاني الاستعارة كما تقدم له  
 وذكره للمجاز على سبيل الاستطراد وأجيب بان في المجاز للعهد والمعهد وهو المجاز  
 بالاستعارة (وفيه) أى في العقد الاول (ست فرائد) من ظرفية الاجزاء في الكل  
 او المفصل في الجمل لان الفرائد اجزاء للعقد وهو كل اهلها ولا شك انها مفصلة والكل  
 جمل (الفريدة الاولى) هي مبتدأ او الاولى صفته والخبر محذوف اى كائنة في تقسيم  
 المجاز الى الاستعارة وغيرها وكذا يقال في نظائره وجعل بعضهم الفريدة مبتدأ وقوله  
 المجاز المفرد الخ خبر متعقب بان ما بعد التراجم أحكام مقصودة في نفسها فلا يناسب  
 جعلها تابعة لغيرها وتقسيم المجاز الى مرسل ومجاز بالاستعارة باعتبار العلاقة تقسيم  
 ثانوى واما التقسيم الاول فهو تقسيم المجاز الى عقلى وهو استناد الشئ الى غير من  
 هوله كما في انبت الربيع البقل ولغوى وهو ما سيذكره المصنف اعنى الكلمة المستعملة



في غير ما وضعت له وكما ينقسم المجاز الى هذين القسمين تنقسم الحقيقة اليها فالحقيقة العقلية هي اسم نادى الشيء لمن هو له كما في قولك انبت الله البقل والحقيقة اللغوية هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له (المجاز) مبتدأ والمقرر صفة وخبره جملة ان كانت علاقته والرابط ضمير علاقته واعنى الكلمة الخ اعترض بين المبتدأ والخبر قصد بها بيان حقيقة المجاز وهو مصدري يسمي يستعمل حقيقة في الحدث والزمان والمكان تقول قد عدت متعديا تريد قعوده او مكان قعوده او زمانه مشتق من مصدر الفعل المجزى وهو جاز لا المزيد وهو جاز فاصلا مجوز على وزن مفعول نقلت فتحة الواو للجمع فقلت ألقا تحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الا أن كقام واعل تبعها مضاهية لان المشتقات تتبع الماضي المجزى صحة واعلا لا وهو من جاز المكان يجوز ما اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائرة أى المتعدية م كان الاصل وهو ما تستعمل فيه بالامالة أو الكلمة المجوز بها بمعنى انهم جازوا بها مكانها الاصل الى غيره وهو المعنى المجازى فتلك الكلمة المنقول اليها اما اسم فاعل أو مفعول والنقل على كل من الحدث وهو مذهب الشيخ عبد القاهر فظهر وجه تسمية هذه الكلمة بالمجاز وظهور وجه التقابل بينه وبين الحقيقة لان تسميتها بالحقيقة لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة في محلها الاصلى لزم في مقابلتها ان يكون تسميتها بالمجاز باعتبار تجاوز مكانه الاصلى هذا مذهب الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة كما ذكره في المطول وزعم الخطيب القزويني انه نقل عن المكيان الى الكلمة المستعملة الخ وعليه فالمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه ان هذه الكلمة طريق لحضور معناها المجازى كما نقول جمعات كذا مجازا الى حاجتي أى طريقها وعورض بانه يلزم ان تسمى الحقيقة بذلك بل هي أولى لانها طريق لحضور معناها بلا واسطة قريبة بخلاف تلك الكلمة فانها طريق بالقرينة وأجيب بان علة التسمية لا توجبها بخلاف علة الوصفية لان التسمية لمجرد مناسبة فاذا سمي شخص بعبد الله لا تصافه بالعبودية لله فلا يلزم ان يسمى غيره بذلك وان كان متصفا بها واذا وصف شخص بالحجرة لا تصافه بها لزم ان يتصف بها كل من قامت به الحجرة فالخاص ان الشيخين لم يختلفا في عدم نقله عن الزمان لعدم المناسبة بينه وبين هذه الكلمة وانما الخلاف في نقله عن الحدث أو المكان كما علمت (المفرد) قدمه على المركب لانه كالجزء منه والجزء مقدم على الكل طبعاً فيقدم وضعه المناسب الوضع الطبع ولم يعرفه مامعاً لان حقيقة كل منهما متخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد بحيث يحصل كل منهما بخصوصه وقيده المجاز بالمفرد تخالفاً من ورطة ايها الاشتباه ومن المجاز في كلام القوم لانهم لم يقيدهوا المجاز بالمفرد ثم عرفوه

بأنه الكلمة الخ تم قسموه الى مفرد ومركب فتنا في ظاهر التعريف والتقسيم  
لان ظاهر التعريف يفيد ان المراد المجاز المفرد وظاهر التقسيم يفيد ان المراد المجاز  
مطلقا وأجيب بان المراد بالكلمة ما يشمل الكلام مجازا ودفع بعضهم التنافي بان  
المقسم في كلامهم غير المعروف بدليل انهم ذكروه عند التقسيم مظهرا حيث قالوا  
والجهاز اما مركب واما غيره فلو كان عينه لكان المقام للاضمار (أعني) اي اقصد به  
الحذف صله أعني للعلم بها (الكلمة) أي جنسها فيشمل الاسم كاسد في رأيت أسدا في  
الجاء والفعل كتنطق في نطق لسان الحال والحرف كفي نحو ولا صلبنكم في جذوع  
النخل (المستعملة) خرج بذلك الكلمة قبل استعمالها وبعد وضعها كلفظة أسد بعد  
وضعها وقبل استعمالها فلا تسمى مجازا بل ولا حقيقة ونخرج المهمة أولوى وقيد  
بالمستعملة مع ان الكلمة تفسر بالقول وهو مستعمل لان ذلك اصطلاح نحوي واما  
أهل البيان فيريدون به اللفظ المفرد ويقيدهون بالمستعملة لانخراج ما تقدم ويعلم من  
أخذ الكلمة جنسا في التعريف ان كلام المجاز بالحذف أو بالزيادة أو غيره ما غير  
داخل في المجاز كما تقدم في البسملة (في غيرها) أي الذي أو معنى (وضعت) تلك الكلمة  
(له) أي لذلك المعنى فخرجت الحقيقة لانها الكلمة المستعملة فيما وضعت له وبقي عليه  
المشترك اذا استعمل في بعض معانيه كعين اذا استعملت في الباصرة مثلا لانها لم  
تستعمل في كل معانيها فصدق عليها تعريف المجاز وذلك لان ما اما موصولة أو متكررة  
موصوفة كما أشرنا له وكل منهما يعم في سياق النبي فيصير تقدير الكلام الكلمة  
المستعملة في غير كل الذي او غير كل معنى وضعت له والقاعدة ان اداة النبي اذا تقدمت  
على اداة العموم يكون الكلام من باب سلب العموم ونفي الشمول فيصدق بنفي البعض  
كما في قولك لم آخذ كل الدراهم فيصدق بالبعض واجيب بان القاعدة اغلبيّة فها هنا  
على خلاف الغالب على حد والله لا يجب كل كفارائهم اذ لو كانت كلية للزم انه يجب  
البعض وهو باطل لا محالة فينتد بخروج المشترك ورد السؤال من اصله لان سلب  
العموم كعموم السلب لا يكون الا في مقام ذكر فيه حكم متعلق باداة العموم كالآية  
ولا كذلك ما هنا فيكون النبي منصبا على جميع الافراد ثم ان الوضع متى اطلق انصرف  
للوضع بالتحقيق وهو الذي لا تأويل فيه فلا يرد ان التعريف لا يصدق على بعض افراد  
وهو الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له وتأويل ان المستعملة فيه فرد من افراد المشبه  
به قاله بعضهم وقضيته ان المجاز موضوع وهو الراجح من الخلاف وبهمذا يجب عما ورد  
على المصنف بان ظاهره ان المجاز ليس بموضوع فيكون ما شاع على خلاف الراجح ومحصل  
الجواب ان المنفي في كلامه الوضع الاولي وهو الوضع بالتحقيق فلا ينافي الثاني وهو

الوضع بالتأويل وبه يرجع الخلاف في كونه موضوعاً أولاً فظنيا وهل وضع المجاز نوعي أو شخصي الذي حقه بعضهم أنه نوعي كان يقول الواضع وضعت كل سبب ليبدل على مسببه أو لازم على لازومه وهكذا وقيل موضوع بهم مائة الذلوقيد بالشخصي لم يصدق على التجوز في المشتقات إذ لا يصدق عليه أنه استعمل في غير الموضوع له الشخصي ضرورة أن اسم الفاعل مثلاً انما وضع لكل شخص من الفاظه التي يصح أخذها من الفعل وكذا إذا قيد بالوضع النوعي لم يدخل نحو الاسد مجازاً إذ لا يصدق عليه أنه استعمل في غير الموضوع له النوعي فإن قلت كان الواجب هنا إبراز الضمير بأن يقول وضعت هي لأن الصلة أو الصفة جرت على غير من هي له قلت أنه لم يبرز لأن من اللبس على مذهب الكوفيين لا البصريين الموجبين للإبراز مطلقاً لا يقال الخلاف في الوصف وأما الفعل فيجوز عدم الإبراز عند أمن اللبس اتفاقاً لا نناقول المحققون على أن الخلاف جار في الفعل أيضاً \* (تنبيه) \* قد تقدم لك أنه خرج بهذا القيد أعني في غير الخ الحقيقة وحينئذ لا فرق فيما بين المنقول كفضل واسد والمرتبجل كسعاد وادد وحاصل الفرق أن المرتبجل مالم يتقدم له وضع والمنقول ما وضع لمعنى آخر مع هجران المعنى الأصلي بحيث صار لا يفهم إلا ذلك الحاصل بسبب كثرة الاستعمال فيه سواء كان المناسبة الثانية للأول أو لا غير مناسبة وقيل هو ما نقل لمناسبة مع هجران المعنى الأصلي والمشاركة ما وضع لمعنى بعد وضعه لا آخر مع الشعور بالوضع الأول وقيل الشعور بشرط في المنقول وليس شرطاً في المشترك وعليه فالمنقول أخص من المشترك (للعلاقة) متعلق بالمستعملة بعد تقييدها بما بعدها وهي بفتح العين في المعاني أكثر من كسرها وفي الأجسام كعلاقة السيف بالعكس ومعناها المناسبة والارتباط بين المنقول منه والمنقول اليه كالشجاعة والجراءة وخرج بهذا القيد الغلط كقولك خذ هذا القرص مشيراً إلى كتاب فليس مجازاً لأنه لا علاقة معه ولا حقيقة أيضاً واعتراض المصنف بأن قيد القرينة معن عن العلاقة لاخراج الغلط لأنه لا قرينة معه واجيب بأننا لا نسلم ذلك بل معه قرينة وهي الإشارة فانها قرينة على أنه ليس المراد بالقرص حقيقة سيم إذا انضم إليها إشارة حسية بنحو ما صبح على أنه لا يعترض بالتأخر على المتقدم لأنه وقع في مركبه قال غير واحد انما اشتترط العلاقة في المجاز لئلا يغير عن الكذب وإذا رد على الظاهرية النافين لوقوع المجاز في الكتاب والسنة لأنه كذب بحسب الظاهر بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة وبأنهم اجمعوا على أن المجازاً بلغ من الحقيقة لأن مبناه على الاتقان من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء بيينة فلو خليا عنه لم يخلوهما عن الابغ وهو باطل والمختار اشتراط سماع نوعها من أهل اللسان الموثوق

بهم فيمكن في صحة استعمال اسم السبب في المسبب مثلاً في أي جزئ علمنا بانهم اعتبروا  
 السببية علاقة يصح معها المجاز ولا يشترط السماع في شخصها اجماعاً ولذا كان المجاز  
 في كلام العرب والمولدين قال في المطول مثلاً يجب ان يثبت عند العرب انهم يطلقون  
 اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم  
 المجاز موضوع بالوضع النوعي واعلم ان غير المصنف زاد في التعريف قيد في اصطلاح  
 المخاطب أي مخاطب المستعمل بالكسر ليصير التعريف جامعاً مانعاً واما بدون تلك  
 الزيادة فليس بجامع ولا مانع اما الاول فانه لا يشمل لفظ الصلاة مثلاً اذا استعملها  
 الشرعي في الدعاء أو اللغوي في الافعال والاقوال فانه مجاز مع انه غير داخل في  
 التعريف لانه كلمة مستعملة فيما وضعت له فانه موضوع لغته للدعاء وشرعاً للاقوال  
 والافعال واما الثاني فانه يشمل ما ذكر اذا استعمله الشرعي في الافعال والاقوال  
 واللغوي في الدعاء فانه حقيقة مع انه داخل في التعريف لانه كلمة مستعملة في غير ما  
 وضعت له فهذا القيد زيادته تحقق الجمع والمنع وعبرة الملوى تقضي ان هذا القيد  
 لا يحتاج اليه في الجمع لان لفظ الصلاة مثلاً على الاستعمال الاول يصدق عليه انه كلمة  
 مستعملة في غير ما وضعت له كما يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له ويكفي  
 الصدق ولو من بعض الوجوه لكن يلزم على كلامه التحكم في الجمع والمنع لان لفظ  
 الصلاة مثلاً على الاستعمال الثاني يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له كما  
 يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له والخروج من بعض الوجوه حاصل  
 كالصدق من بعض الوجوه فاما ان يكتفى ببعض الوجوه فيهما أو لا فيهما وبعد هذا كله  
 فنحن في غنية عن هذا القيد بقول المصنف للعلاقة لان اللام الاجل واقط الصلاة  
 مثلاً اذا استعمله الشرعي في الدعاء أو اللغوي في الافعال والاقوال لاشك ان كلمة  
 مستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة كالكتابة والجزئية بخلاف ما اذا استعمله  
 الشرعي في الاقوال والافعال واللغوي في الدعاء فلا يلاحظ علاقة لانه حقيقة  
 لاستعماله فيما وضع له (مع قرينة) الصواب جعله حالاً من فائب الفاعل في المستعملة  
 لصفة العلاقة لان العلاقة دخلت عليها اللام العلة المقيدة انها مقصودة يتوقف عليها  
 المجاز فلو جعلناه صفة لزم عليه ان القرينة من توابع العلاقة لان الوصف تابع لموصوفه  
 مع ان كلاماً من القرينة والعلاقة مما يتوقف عليه المجاز اذ انهم الخالية تقيدها ان  
 القرينة من توابع الكلمة المستعملة اذ هي وصف لصاحبها ولا ضرر فيه فلو قال  
 المصنف وقرينة نوا والعطف لسلم من هذا التكلف فان قلت العطف كذلك لانه من  
 التوابع قلت نعم وان كان كذلك الا ان المعطوف مقصود بالحكم كالمعطوف عليه

واشتراط القرينة في المجاز لتحقيقه هو مذهب أهل البيان اما الاصوليون فليست  
القرينة شرطا عندهم فلا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ عند البيانيين بخلاف  
الاصوليين ولا يخفى ان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير عموم المجاز اذا لاول يعتبر فيه  
شخص المعنيين كما تقول عندي أسد ان تريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع أو  
لسانان وتريد القلم والجراحة واما الثاني فيعتبر فيه كلي يعمهما كقولك عندي مجتر  
فانه يطلق على الاسد والرجل الشجاع لان لكل جراءة (مانعة) وصف مخصوص ومفيد  
للقرينة بين به ان الموقوف عليه المجاز القرينة المانعة اما المعينة فليست شرطا لتحقيقه  
بل لاعتباره عند البلغاء الا ان يتعلق غرض بعدم التعمين كالتعميم لتذهب نفس  
السامع كل مذهب يمكن والفرق بينهما ان المانعة مانصة به المتكلم للدلالة على قصده  
والمعينة ما تنفص عن المراد بالقصد والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق فكل  
معينة مانعة ولا عكس كما في قولك رأيت بحرا في الحمام يعطى ورأيت بحرا في الحمام  
فقولك في الحمام قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصلي وقولك يعطى معينة للمعنى المراد  
وهو الكرم ويلزم منه عدم ارادة المعنى الاصلي وخروج بقوله مانعة (عن ارادته) أي  
ارادة المعنى الذي وضعت له الكتابة فان لم تستعمل فيما وضعت له حتى تسمى حقيقة  
وليست القرينة فيها مانعة حتى تسمى مجازا وعليه صاحب التلخيص والشارح وقيل  
هي من قسم الحقيقة فهي خارجة بقيد المستعملة في غير الخ وعليه العز بن عبد السلام  
والسكاكي والسبكي لقوله في جمع الجوامع الكتابة لفظ استعمل في معناه مراد منه  
لازم المعنى فهي حقيقة ومحصلة ان فيها ثلاثة أقوال الاول لاحقيقة ولا مجاز فقيد  
مانعة للاحتراز الثاني انها حقيقة وعليه فالقيد لتحقيق المناهية وبيان الواقع وهي قد  
خرجت بالقيد السابق أعني المستعملة في غير الخ فلا فائدة في اخراجها مرة ثانية الثالث  
انها مجاز فهي داخله في التعريف والالزم عدم جامعيتها فان قلت اذا كانت من المجاز  
فلم سميت باسم يخصها قلنا لا ضرر في ذلك الا ترى التغليب والمساكلة فانه ما من المجاز  
المرسل وقد اشتهر اربابهم من الاسمين مثال الكتابة زيد طويل النجاد وهو علاقة السيف  
اذا استعمل في طويل القامة أو مهزول الفصيل في الكرم أو جبان الكلب كذلك  
أو شجاع الكلب في البخل وقيل الرماد كذلك وأما كثير الرماد فكتابة عن كثرة الكرم  
اذ كثرة الرماد يلزمها كثرة الجمر وهي تستلزم كثرة الاسراق وهي تستلزم كثرة الطبايح  
وهي تستلزم كثرة الاكالة وهي تستلزم الضيافة وهي تستلزم كثرة الكرم والقرينة هنا  
حالية وهي كون المقام مقام مدح لكن تلك القرينة لا تمنع ان يراد مع ذلك نفس الرماد  
وكقولك عريض الوسادة فهو كتابة عن البلادة اذ عرضها يلزمه عرض القفا وهو يلزمه

البلاغة وما فرغ من تعريف المجاز شرع في تسميته الى مرسل وغيره فقال (ان كانت  
 علاقته) المعتبرة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي وذلك كالسببية  
 والمسمية (فجاء مرسل) أي فيسمى هذا المجاز مجازا مرسلا وسمى بذلك لانه أرسل عن  
 ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به الذي بيئت عليه الاستعارة وهذا بناء على ان  
 الارسال من أوصاف المجاز ومن نظر الى كونه من أوصاف العلاقة قال سمي بذلك  
 لارسال علاقته بين علاقات متعددة أي لم يقيدوه بعلاقة بعينها ونوقش بأنه لا يظهر الا  
 في الكلّي يعني المجاز المرسل دون كل نوع فانه مختص بالعلاقة التي اعتبرت فيه وأجيب  
 بأنه لوحظ الكلّي في أصل التسمية وحاصل كلامه ان المعتبر في التقسيم انما هو العلاقة  
 فان لوحظ انها غير المشابهة فجاء مرسل وان لوحظ انها المشابهة فاستعارة مثلا اذا  
 أطلق المشفر على شفة الانسان مجازا عن شفة البعير فان أريد ان العلاقة الاطلاق  
 والتقييد يعني أطلاقا عن التقييد بالبعير وأردنا منه مطلق شفة ثم قيدناه بالانسان  
 فجاء مرسل وان أريد انها المشابهة فاستعارة فالمدار على ملاحظة العلاقة لا على  
 وجودها اذ اللفظ الواحد بالنسبة للمعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان  
 يكون استعارة باعتبارين مختلفين قبل الانسب تقديم الاستعارة في التقسيم على  
 المجاز المرسل لانها المقصودة بالذات من الكتاب ولانها أبلغ منه لان مبناها على تناسي  
 التشبيه ودعوى الاتحاد ولذا قيل ان الاستعارة تفارق الكذب بوجهين التأويل وهو  
 جعل أفراد المشبه به قسمين متعارف وغير متعارف ولا تأويل في الكذب وبالقرينة  
 المانعة من ارادة المعنى الحقيقي الدالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب  
 فانه لا تنصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يئذل الجهد في ترويح ظاهره  
 ويجاب بأنه صدر بالمرسل ليطرحه ثم يقرع لما هو المقصود بالذات أو انه صنع ذلك  
 ليترقى من غير الابلغ الى الابلغ والنكات لا تتراحم وعلاقات المجاز كثيرة وانماها  
 بعضهم الى خمسة وعشرين منها السببية أي كون الشيء سببا في شيء آخر نحو أم طرت  
 السماء غبارا والامة أي كون الشيء واسطة في ايصال أثر المؤثر للمؤثر نحو واجعل  
 لي اسنان صدق أي ذكر اصادقا وثنا حسنا والكلية نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم  
 أي رؤس أناملهم والخزنية نحو وتحرير رقبة ونحو العين مجازا عن الربيئة أي الطليعة  
 فان العين جرم منه لكن لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من  
 الاعضاء مما لا يغنى شيا بآبدها صارت كلها الشخص كله فلا بد في الجزم المطلق على  
 الكل ان يكون له مزيدا خصا ص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد  
 أو الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه فانه المطول والمزومية أي كون

الشيء يلزم من وجوده شيء آخر كاطلاق الضوء على الشمس والاطلاق كما في اطلاق  
المشعر الموضوع لشدة البعير الغليظة السقلى على مطلق شدة غليظة والتقيد  
كتقيده بعد ذلك بشدة زيد الغليظة والعموم والخصوص ويرجعان للمطلق والمقيد  
فمثل اهما بما سبق فيهما والتعلق نحو هذا خلق الله أى مخلوقه والحالمة والمحملة  
الاولى كخذوا زينتكم أى ثيابكم لانها محل الزينة والزينة حالة والثانية كعند كل  
مسجد أى صلاة لانه محلها والمجاورة كاطلاق العلم على الظن أو العكس وتسمية  
القريبة راوية مع ان الراوية موضوعة للناقاة التي يحمل عليها القرينة والبدلية أى  
كون الشيء بدلا عن غيره نحو فاذا قضيت الصلاة أى اديتم والمبدلية كقولك أكلت  
دم زيداى ديتيه واعتبار ما كان محورا أو اليتامى أى الذين كانوا يتامى لان الدفع  
اهم بعد البلوغ والاول ظنا نحو انى أراى أعصر نخرا أى عصيرا يؤل الى كونه نخرا  
وقيل لا مجاز فى الآية لان النحر باغة أهل عمان اسم للعنب أو قطع نخرا واثبت وانهم  
ميتون \* (تنبيه) \* قد يطلق المجاز على معنى آخر غير ما تقدم وهو ان يطلق على كلمة  
تغير اعرابها بسبب حذف افظ او زيادة لفظ فالاول كقوله وجاء بك واسأل القرينة  
أى جاء أمره لاستحالة مجيئ الرب واسأل أهل القرينة للقطع بان المقصود سؤال أهلها  
وان كان الله قادرا على ان ينطق الجدران فالاعراب الاصل لربك والقرينة البحر وقد  
تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب والثانى نحو ليس كمثله شئ فاعراب مثل  
فى الاصل النصب خبر ليس ولما زيدت الكاف جر والحامل على القول بزيادة الكاف ان  
المقصود نقي المثل لاننى مثل المثل واصالتها تقدير ذلك لانها بمعنى مثل والاحسن ان لا  
تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الحكاية وفيه وجهان أحدهما ان نقي الشئ ينقى  
لازمه لان نقي اللازم يستلزم نقي الملزوم كما يقال ليس لآخ زيدا أخ وأخ زيدا ملزوم والآخ  
لازمه لانه لا بد لآخ زيدا من أخ وهو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نقي ملزومه أى ليس  
لزيدا أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الآخ أخ وهو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله  
مثل والمراد نقي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود  
والثانى ما ذكره الرخشى وهو انهم قالوا امثلك لا يجزى فنقوا الجمل عن مثله والغرض  
نفيه عن ذاته فسلمكوا طريق الحكاية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثله  
وعمن يكون على أخص أوصافه تقوم عنه كما يقولون اينعت أقرانه وبلغت اترابه  
يريدون ايناعه وبلوغه ومؤدى الوجهين واحد وهو نقي المماثلة عن ذاته انتهى من  
المطول على التخصيص بتصريف والحق ان هذا النوع لا يدخل فى المجاز المصطلح عليه  
بل فى المجاز بمعنى مطلق التجوز وهو العدول الى خلاف الاصل نظير اطلاق الاستثناء

على المتصل والمنقطع \* (تنبيه) \* هذا التفصيل الذي ذكره بقوله ان كانت علاقته الخ  
هو الطريقة المشهورة وهناك طريقة ثانية وهي ان كل مجاز فهو استعارة ولا مشاحة  
في الاصطلاح ثم أشار لمفهوم ان كانت الخ بقوله (والا) أي والاتكن العلاقة غير  
المشابهة بان كانت المشابهة لان في النفي اثبات (فاستعارة) أي يسمى هذا المجاز  
الذي علاقته المشابهة استعارة (مصرحة) أي صرح فيها بالفظ المشبه به والاهنا وفي  
قوله تعالى الاتصروه والاتفروا أصلهما ان الشرطية المدغمة في لا النافية فليست  
أداة استثناء كما وهم بعض فاذا قيل لك هل الاستثناء هنا متصل أو منقطع فلا يحسن  
الجواب الا ان تقول له متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل تشير الى انه اتصل بالجهل  
وانقطع عن الفضل حيث جعل هنا استثناء لا محالة وانما ترد في اتصاله وانقطاعه  
والمشابهة هنا ما يحسب المعنى كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع او بحسب الشكل  
كما في قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فالعلاقة بين الاسد والرجل الشجاع  
هي المشابهة في الشجاعة والشجاعة وجه الشبه فينتقل الذهن من المشبه به للمشبه  
بواسطة القرينة كالجسم والعلاقة بين العجل الجباري والعجل الحقيقي هي المشابهة  
في الشكل كاشتراك الفرس الحقيقي والفرس الجباري المنقوش على حائط مثلا  
في صورة الفرسية فقوله رأيت في الحائط فرسا استعارة علاقته المشابهة في الصورة  
واعترض تقييده الاستعارة بما مصرحة بأنه لا يلزم من كون العلاقة المشابهة ان يكون  
المجاز استعارة مصرحة بل قد يكون استعارة بالكناية وأجيب بان التقييد بالمصرحة  
رعاية لاتفاق الأئمة عليهم السلام اتفقوا على انها لفظ المشبه به المذكور المستعمل في  
المشبه المذوف واما المكنية ففيها الخلاف الا في المصنف وبان المكنية خارجة  
من التعريف لانها على المختار لفظ المشبه به المذوف ولا يصدق عليه انه كلمة مستعملة  
الخ اذ لا استعمال بعد الحذف وبان المكنية خارجة عن الموضوع ويدل على ذلك تقييد  
القرينة بالممانعة عن ارادة المعنى الاصلي وقرينتها الاتمخ ذلك وفي كل من هذين  
الجوابين نظر لانه يلزم عليهم ما خرج المكنية من المجاز المعروف بما ذكر وليس كذلك  
بل هي داخله في التعريف ويراد المستعملة ولو بالقوة والممانعة ولو بواسطة اضافتها  
الى المشبه به وتم الجواب الاول وما زال الاعتراض أقوى منه \* (تنبيه) \* قد يقع  
في عباراتهم قولهم حقيقة عرفية ومجاز لغوي والفرق بينهما ان المعنى الاصلي لو ترك  
واشتمر اللفظ في المعنى الذي نقل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلي احتج الى  
قرينة فهذا حقيقة عرفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثالها لفظ الصلاة فانها  
في اللغة اسم للدعاء واستعملها الفقهاء في الأقوال والأفعال المختصة بحيث لا يفهم



من اصطلاحهم اذا أطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا أرادوا استعمالها بمعنى الدعاء احتاجوا القرينة وان كان المعنى الاصلي لم يجز بل متى أطلق اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز اللغوي وذلك نحو الاسد فانه اسم للحيوان المفترس في اللغة ويستعمل مجازا بمعنى الشجاع لكنه متى أطلق بدون قرينة فلا يفهم منه الا الحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي فاذا أريد صرفه عنه أتى بقرينة كقوله رأيت أسدا في الحمام وفي الحمام قرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقي وعيقت المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع وما فرغ من تعريف المجاز وتقسيمه الى مرسل واستعارة شرع في تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية فقال (الفريدة الثانية) كائنة في تقسيم الاستعارة الى ما ذكر فهي مبتدأ محذوف الخبر وكذا يقال في نظائرها وهذا التقسيم باعتبار اللفظ المستعار لا باعتبار معناه وهو المستعار منه بدليل ما بعده قال العصام في الاطول وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة للقاعل ولم يكن مما اعتبر فيه وصف ولم يكن معنئ جزئيا فاصلية والاقبعية طلبا للاختصار ولان يحتملهم عن اللفظ فاعتباره في التقسيم انسب بجالهم (ان كان المستعار) أي اللفظ المستعار عبر به وان كان المحدث عنه لفظ الاستعارة لانها تطلق على المعنى المصدرى وهو غير جائز الا ارادة هنا وتطلق على لفظ المشبه به وهو اللفظ المستعار فاني باللفظ المستعار ليكون نصا في المقصود وهو اللفظ المشبه به (اسم جنس) وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف في الوضع الاصلي فدخل نحو حاتم فانه وان اعتبر فيه وصفية الا انها عارضة لانه ليس مشتملا على العلية بل قبلها فانه من الحتم اي الحكم فالاستعارة فيه أصلية كما يأتي قريبا ولا فرق بين ان يكون اسم عين كاسد للرجل الشجاع أو معنى كقتل للضرب الشديد وسواء كان اسم جنس حقيقة كالشالين أو تأويلا كحاتم في قولك رأيت اليوم حاتم فانه وان كان علما لكنه مؤول بكلية تتضمنه وصفية وهي الجود وانما تمتنع الاستعارة في العلم الغير المتضمن وصفية لانه ليس بكلية حقيقة ولا تأويلا كزيد وعمر فاذا تضمن وصفية بواسطة اشتهاه بها صحت استعارته لتأوله بكلية يصدق على كثير بان يجعل حاتم موضوعا لفهوم المتناهي في الجود ادعاء وحينئذ فاطلاق حاتم على الفرد المعهود أعني حاتم الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود مجازا بالاستعارة وكذا يقال في ما در المتضمن وصفية الجبل وسحبان المتضمن وصفية الفصاحة وباقل المتضمن وصفية الفهاهة أي العلى في النطق (أي اسماء غير مشتق) كان الاخصر ان يقول ان كان المستعار غير مشتق مع ان التفسير من وظائف

النسب والجنس انه فعل ذلك لموافقة القوم في تعبيرهم باسم الجنس ثم فسر عيارهم  
 لاجل بيان المراد اشارة الى انه ليس المراد باسم الجنس ما ساقى النكرة أى افاد  
 معناها كما هو مصطلح النحاة لانه يصير تعريف الاصلية غير مانع لدخول المشتقات  
 النكرة مع ان الاستعارة فيها تبعية وغير جامع لعدم شمول المعارف كالاسم علم على  
 السبع مع ان الاستعارة فيه أصلية ولا ما قابل المصدر كما هو مصطلح الفضلاء لانه يصير  
 التعريف غير جامع ايضا لعدم شموله للمصدر فثبت انه الاسم الغير المشتق فصار  
 الحاصل ان المراد باسم الجنس هنا الموضوع لفهوم كلى يصدق على متعدد تحقيقا  
 كاسماء وتاويلات كما تم وليس مشتق كضارب ومضروب لان المراد به معناه المبين  
 اعلم الجنس لان علم الجنس كاسامة تجرى فيه الاستعارة واستحضار ماهيته في الذهن  
 لا يتأني تعدد الافراد وقولنا تأويلات لان يدل على كثيرين ولو تأويلات لكن من  
 غير اعتبار اتصافه بوصف في الوضع الاصلى كما تم فانه وان اعتبر فيه وصفية لكنها  
 عارضة لانه ليس مشتقا حال العلمية بل قبلها لانه مشتق من الحتم بمعنى الحكم ثم جعل  
 علما لحاتم المشهور في الكرم لان المشتق ما دل على تعاقب معنى بذات كضارب ومضروب  
 وحاتم حال العلمية ليس كذلك اذ هو في حالها انسخ عن معنى المشتق وجرى مجرى  
 الاسماء الجامدة فكان فيه استعارة اصلية لكن صرح السبكي في عروس الافراح  
 بانها تبعية اتما ويليه بالمشتق اذا علمت ذلك تعلم ان العلم الشخصي الذي لا تاول فيه تمتنع  
 فيه الاستعارة لانها مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به وذلك يستلزم  
 كون المشبه به كليا هذا الذي عليه الجمهور ومنع السعد في التلويح والسيد في شرح  
 المفتاح كون الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به  
 وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه عين المشبه به اذا كان  
 جزئيا كزيد وعمر وبل هذا اتم وابلغ فعلى ما ذهب اليه تجوز الاستعارة في العلم  
 الشخصي ولو من غير تاويل واثار الجواب ان الشرطية بقوله (فالاستعارة) تسمى  
 (أصلية) لانها اصل بالنسبة للتبعية كما يشعر بذلك قوله بل يراهم الخ وأصلية نسبة  
 للأصل ولا يقال الأصل والأصلية شئ واحد مع انه يجب ان يكون المنسوب غير  
 المنسوب اليه لانا نقول النسبة للمبالغة ووجه المبالغة ملاحظة ان هذا الامر وهو  
 الأصل بلغ النهاية حتى صار ماعدا حقيرا بالنسبة اليه فتعين ان ينسب الى نفسه  
 أو يواضع في الأصلية حتى جعلت غير الأصل فنسبت اليه أو انه مجرد من الأصل  
 الكامل أصل ثان ونسب اليه ولك ان تقول انه من نسبة الخاص للعام كزيد اجري  
 نسبة للاجرام من حيث هو وسميت أصلية لانها ليست مفرقة عن شئ بل مستقلة برأسها

بجلا في التبعية ولا نهأصل في الجملة للتبعية أي في بعض المواضع ان الاستعارة في نحو  
 اسديري أصلية وابست أصلا الاستعارة أخرى ولا نهأالكثير من قولهم هذا أصل  
 أي كثير وأشار لفهم ان كان المستعار الخ فقال (والا) أي وان لا يكن المستعار  
 اسم جنس بالمعنى المذكور بان كان فعلا أو ما في معناه كاسماء الافعال ونحوه ومه  
 وهيئات وأقوله لانها في حكم الافعال أو عرفا أو اسما مشتقا وهو اسم الفاعل واسم  
 المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة ونحو ذلك  
 المصغر كرجيل والمنسوب كقرشي فانها في حكم المشتق في كان المستعار واحدا من  
 هذه المذكورات (فالاستعارة) تسمى (تبعية) نسبة للاتباع كما تقدم في الاصطلاح فيقال  
 هنا ما قبل هناك مثال ذلك في الفعل نطق الحمال بكذا وتقرير الاستعارة فيه ان  
 تقول شبهت الدلالة الواضحة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق من النطق بمعنى  
 الدلالة نطق بمعنى دل هذا اذا كانت الاستعارة فيه باعتبار صيغته وأما باعتبار هيئته  
 كقوله تعالى أتى امرأته فتهقيرها ان يقال شبهه الاتيان في المستقبل بالاتيان في  
 الماضي واستعير الاتيان في الماضي للاتيان في المستقبل واشتق منه أتى بمعنى يأتي  
 هكذا قال القوم وبجيت فيه العصام بان حقيقة المصدر في كل من الماضي والمستقبل  
 واحدة فكيف يتحقق استعارة احدهما لآخر ورد بان الشيء يختلف باختلاف  
 قيوده فهو وان كان واحدا بالذات يختلف بالاعتبار ومثال الاستعارة في أسماء  
 الافعال ان يقال في هيئات مثل المعنى عسر شبنم العسر بالبعد واستعيرنا العسر للعسر  
 واشتقينا من البعد بمعنى العسر بعد بمعنى عسر وجعلنا هيئات بمعنى بعد مستعار للمعنى  
 عسر ومثالها في الحرف لفظ في معنى على في ولا صلبناكم في جذوع النخل وتقريرها ان  
 يقال شبه الاستعلاء المطلق أي مدلوله وهو مطلق الارتفاع بالظرفية المطلقة أي  
 مدلولها الذي هو حلول شيء في شيء بجوامع التمكن واستعير لفظ الظرفية المطلقة  
 للاستعلاء المطلق فسرى التشبيه من الاستعلاء المطلق والظرفية المطلقة للاستعلاء  
 الخاص الذي هو معنى على وهو الارتفاع على جذوع النخل المعينة عند فرعون  
 والظرفية الخاصة التي هي معنى في أي التي هي الحلول في الجذوع المعينة فاستعير لفظ  
 في الموضوع لاسكل جزئ من جزئيات الظرفية للاستعلاء الخاص ولا صلبناكم قرينة  
 وقيل ان لفظة في مستعملة في معناها وهو الظرفية فان فرعون كان يشق الجذوع  
 ويضع فيها السحرة حقيقة وحينئذ فلا تجوز وكذا استعارة اللام في قوله تعالى  
 فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فقول شبه ترتب نحو العدو والحزن  
 كالخسران على نحو التقاط أي التقاط ونحوه من كل ما يترتب عليه شيء غير ملام

يترب العلة الغائية وهي ما تحمل على تحصيل الشيء المحبوب كالحبة والتبني بجامع  
 مطلق الترتب الاعم من الطرفين فالترتب الثاني متعلق بمعنى اللام فقد راسية عارة الترتب  
 الكلبي المشبه به للترتب الكلبي المشبه فسرى التشبيه معنى اللام الذي هو الترتب الجزئي  
 فاستعمل لفظ اللام واستعمل في الترتب الجزئي والعداوة والحزن قرينة ولا يشترط في  
 المشبه به الجزئي ان يكون معنى حرف كما تزام في الآية فان ترتب العداوة والحزن أي  
 الجزئي ليس معنى حرف بخلاف الترتب الجزئي المشبه به لا بد ان يكون معنى حرف حتى  
 يستعار ذلك الحرف لذلك الجزئي المشبه فهذه الاستعارة تبعية لجر يانها في معنى الحرف  
 بعد جريانها في متعلقه هذا ما ذكره القوم وهو مقتضى عموم قول المصنف لجر يانها  
 الخ والذي حققه العصام ان الاستعارة في الحرف ليست الا تابعة للتشبيه الواقع في  
 المتعلق وهو مطلق ترتب أمر على أمر من غير استعارة في لفظه لعدم فائدتها بخلافها في  
 لفظ المصدر فان فائدتها فيه الاشتقاق منه وعبارة الكشف تفيد ان الآية من  
 قبيل الاستعارة بالكناية ونصها معنى التعليل في الآية وورد على طريق المجاز لانه  
 لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحرنا بل ان يكون لهم حبيبا وابنا  
 غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وغرضه شبهه بالداي الذي يفعل الفعل لاجله قال  
 بعض المحققين ان الالتقاط كما يكون للمحبة يكون للعداوة لظفر بنيل المراد من عدوه  
 وهذا كذلك فان فرعون حين التقاط موسى من التابوت هم بقتله لكونه عدوا له لانه  
 الله ابدل العداوة بالمحبة قال تعالى واقب عليك محبة مني لاجل نفاذ امر ادم قال الام  
 مستعمله في العلة فهي مستعملة فيما وضعت له فلا استعارة أصلا وهذا الاستعارة  
 في اسم الفاعل الحال ناطقة بكذا فتقول شبهت الدلالة بالنطق في ايضاح المعنى  
 وايضا له للذهن واستعمل النطق للدلالة واشتق منه ناطقة بكذا أي دالة فالاستعارة في  
 المصدر أصلية وفي الفاعل تبعية ثم ليس المراد بجريان الاستعارة في المصدر قبل المشتق  
 ان تجري التشبيه فيه بالفعل ويسمى تعار بالفعل وينطق بالمستعار ولا يتم المشتق ثانيا  
 اذ لا دليل عليه بل لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان استعارة المشتق باعتبار  
 مصدره فكأنه استعير تقديرا فان قلت لما كتفي بتشبيه المصدر بالمصدر واستعارته له  
 تقديرا من غير ان يتعرض لتشبيه المشتق بالمشتق واستعارته له فالجواب انه لما كان  
 ذلك أمرا لازما بطريق السراية لم يحتج للتصريح به قال في الاطول وهو مشكل جدا  
 اذ لا يخفى ان المستعير للمشتق لم ينطق بالمصدر ولم يتكلم به فكيف تجي السراية وفوقش  
 بانه لم ينطق به لفظ السكنة أمر لازم معنى وعقلا اما الاقول فلان المصدر أي الحدث بعض  
 معنى الفعل والبعض لا ينفك عن كاه وأما الثاني فلانه لولا ملاحظة تشبيه المصدرين

وملاحظة استعارة أحدهما إلا أنهما صرح ذلك في المشتقين لأن معنى تشبيه المشتقين  
تشبيه ما تضمناه من الحدثين كتشبيه الضرب بالقتل لكن كلام المصنف ألا تقييد  
أن المراد الجريان بالفعل لا بحركته السريانية حيث قال الجريان الخ تامل ومثال اسم  
المفعول هذا مقتول زيد أي مضروب به ضرباً شديداً ومثال الصفة المشبهة زيد حسن  
الوجه وتريد قبجه على تقدير تنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة الهمكم فتكون  
الاستعارة تمكينية فيقدر تشبيه القبح بالحسن بجامع تآثر النفس وانفعالها بكل وان  
كانت جهة التأثير مختلفة ويقدر إدخال القبح في جنس الحسن ويقدر استعارة لفظ  
الحسن للقبح واشتقاق الصفة منه فالاستعارة المقدرة في المصدر أصلية وفي الصفة  
تبعية ومثال أفعال التفضيل زيد اقتل للأعداء من غيره إذا كان اضرب لهم من غيره  
ومثال اسم الزمان والمكان هذا مقتول زيد إذا اريد زماناً أو مكاناً ضرب به ضرباً شديداً  
شبهه الضرب الشديد بالقتل في شدة التأثير واستعير القتل للضرب واشتق منه مقتول  
بمعنى مضرب زيد أي مكان أو زمان ضرب به الشديد ومثال اسم الآلة هذا مفتاح  
السلطان لو زير مشيت الوزارة بالفتح نحو الباب بجامع التوصل بكل واستعير الفتح  
للو وزارة واشتق منه مفتاح بمعنى وزير ومثال المصغر كرجيل إذا استعملته فيما  
لا يليق أن تقول شبهنا تعاطى ما لا يليق بالصغر واستعير الصغر لتعاطى ما لا يليق  
واشتق من الصغر بمعنى تعاطى ما لا يليق صغير أي متعاطى ما لا يليق وجعل رجيل  
بمعنى صغير مستعاراً لتعاطى ما لا يليق ويقال في قرشي بمعنى المتخاف بالخلاف قرشي  
كذلك ثم قال تسمية هذه الاستعارة بالتبعية بقوله (الجريانها) أي الاستعارة  
بمعنى الاستعمال (في اللفظ المذكور) وهو المشتقات والحروف (بعد جريانها في المصدر)  
ولو قدر أن لا يترض بالاشتق الذي لم يسمع له مصدر يعني أن هذه الاستعارة إنما  
سميت بتبعية لأنها تابعة للاستعارة في المصدر أن كان المستعار مشتقاً وتابعة للاستعارة  
في متعلق معنى الحرف أن كان اللفظ المستعار حرفاً كما قدمنا ذلك فيما مر وانما فسرنا  
الاستعارة بالاستعمال لدفع ما ورد على المصنف من أن الضمير في جريانها راجع  
للاستعارة وهي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له فيلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه  
فكانه قال جريان الاستعارة في الاستعارة ولا معنى له وحاصله أن الاستعارة نطاق على  
الاستعمال أي استعمال اسم المشبه به في المشبه وعلى اللفظ المستعار والمصنف أراد  
الاستعمال فيصير في الكلام استخدام حيث ذكر الاستعارة بمعنى اللفظ واعاد عليها  
الضمير بمعنى الاستعمال كقوله

إذا نزل السماء بأرض قوم \* رعيناه وإن كانوا غضاباً

فانه أراد بالسماء الغيث والضمير الراجع اليه النبات على انه يمكن ابقاء المصنف على  
ظاهره فيجعل الضمير للاستعارة بمعنى اللفظ المستعار ويكون من جريان العام في الخاص  
فالمراد ان اللفظ من حيث هو يجري في اللفظ المذكور قال بعضهم وقد يقال هذا كله  
غفلة عن متعلق الجار وهو الجريان فانه المظروف لا الضمير الذي لزم عليه ما تقدم من  
البحث اه ومراد باللفظ المذكور المذكور باللفظ المذكور او بالقوة فيشمل الجملة المقسدة  
المستغنى عنها بنعم المجاب بها سؤال من قال اقتات زيدا بمعنى ضربه ضربه بشديدا  
بقريته الحال فان التقدير نعم قتلته بمعنى ضربه ضربه بشديدا بالقريته المذكورة  
فقتل في الجملة المقسدة استعارة تبعية لجريانها في اللفظ المذكور بالقوة بعد جريانها في  
المصدر وقال بعضهم انما كانت استعارة المشتق تبعية لان الفعل ملحوظ فيه النسبة  
الى الفاعل سواء قلنا انهم ادخله في مفهومه على رأى او خارجه على رأى آخر فهو غير  
مستقل بنفسه من حيث النسبة الى الفاعل استقلالا تاما فكانت استعارته تبعية اى  
تابعة لما هو مستقل بنفسه وهو المصدر الدال على الحدث وبقية المشتقات ملحوظ  
فيها النسبة الى مرفوعها فهي غير مستقلة فكانت استعارتها تبعية وقد تقدم لك  
استشكال اعصام على الجريان بان المستعارة مشتق أو حرف لا يتكلم اولا بالمصدر  
أو المتعلق وجوابه بان المراد الجريان بالقوة والاعتبار لا بالفعل وقوله (ان كان) اللفظ  
(المستعار مشتقا) بان كان فعلا أو أمما مشتقا ولوتاويلا هو تبط بقوله بعد جريانها  
في المصدر أى ان محل جريانها أو لافي المصدر ان كان اللفظ المستعار مشتقا (و) بعد  
جريانها (في متعلق) بفتح اللام كما هو الانسب وان كان المتعلق نسبة بينهما لان الاولى  
ان يعتبر الكل اصالا والجزئى فرعاً (معنى الحرف) أى ما يتعلق به معنى الحرف اى معنى  
كلما ارتبط به معنى الحرف الجزئى أى استلزمه استلزام الخاص للعام (ان كان) اللفظ  
المستعار (حرفاً) وقوله وفي متعلق الخ معطوف على قوله في المصدر فيمتسلط عليه لفظ  
جريان ومحصل ما ذكره ان التبعية في المشتق سميت بذلك لجريانها في المشتق منه وهو  
المصدر والتبعية في الحرف سميت بذلك لجريانها أو لافي متعلقه ولما اشتمل ان متعلق  
معنى الحرف ما يذكر لبيان معنى الحرف وهو العامل كسرت والجورور كالبصرة ان  
كان حرف جر خشى ان يتوهم انه المراد هنا مع ان العامل والجورور في نحو  
ولا صليبيكم في جذوع النخل لم تجر الاستعارة فيهما حتى تكون الاستعارة في الحرف  
تابعة لهما دفع هذا التوهم بقوله (والمراد بمتعلق معنى الحرف) لم يقل به مع ان المقام له  
دفع التوهم عود الضمير لمعنى الحرف لانه اقرب منه كور (ما) اى معنى كل (يعبر به)  
تعبيراً يظهر في بادئ الرأى انه موضوع له وليس كذلك في الواقع بل هو من باب التعبير

قوله خشى هكذا  
بنسخة المؤلف  
والصواب الايمان  
بالواولان جواب لما  
هو دفع الاتي

بالكل عن الجزء العلاقة الكلية (عنه) أي عن ذلك الحرف عند تنسيده أي تفسيره معنى الحرف (من المعاني المطابقة) بيان لما وكما تسمى المعاني المطلقة تسمى المعاني الكلية والعامية ثم إن ما في كلامه واقعة على معنى كما سبق فلا يصح قوله يعبر به لأن المعاني لا يعبر بها عن شيء فلا بد من مضاف محذوف أي ما يعبر به الله عند إرادته بيان معنى الحرف يعني أن المراد بمتعلق معنى الحرف أي الذي تعلق به معنى الحرف هو المعنى المطلق الذي يعبر به الله عند إرادته تفسير معنى الحرف الجزئي وذلك (كالاكتفاء) في قوائمه من معانيها الابتداء في نحو سرت من البصرة فالابتداء المطلق هو متعلق معنى من وأما معنى من فهو الابتداء الجزئي الخاص (ونحوه) أي نحو الابتداء كالظرفية في قوائمه من معانيها الظرفية والاستعلاء في قوائمه من معانيها الاستعلاء والابتداء وما أشبه ذلك فالابتداء والظرفية والاستعلاء والانتفاء ليست معاني هذه الحروف وإنما كانت حروفاً بل أسماء لأن الاسمية والظرفية انتماها باعتبار المعنى وانتماها متعلقات بمعانيها لأن معاني الحروف نسب جزئية كالظرفية الخاصة والاستعلاء الخاص فهي غير مستقلة بالمقهومية يعني أنها ليست معانيها على الاستقلال فلا ينافي أنه يتوصل بها إلى المعاني المخصوصة بمعنى أنها إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الكلية إلى معاني الحروف الجزئية بنوع استلزام وهو استلزام الاختصاص لأن في الاختصاص ما في الأعم وزيادة وهذا كله مبنى على التحقيق من أن الحروف وأسماء الإشارة وأسماء الموصولات جزئيات وضعها واستعمالها كما جرى عليه العادة والسيد لا على مقابله من أنها كليات وضعها جزئيات استعمالها وهو مذهب السعدون ووافقه فعلى الأول يكون الواضع قد استخضر الجزئيات بالقانون الكلي ثم وضع لها فالكلية آلة في الوضع لا موضوع له وعلى الثاني يكون قد استخضر الكلي ثم وضع له وعلى كل منهما فهي مستعملة في الجزئيات فالخلاف في الوضع ليس إلا ولما كان قد يتوهم من كلامه السابق أن التبعية متفق على ارجحيتها عند كل القوم مع أنه ليس كذلك أي بما هو كالاستدراك على ما تقدم فقال (وانكر التبعية) أي حكم بمرجوحيتها (السكاكي) فليس المراد بانكارها إبطالها بالكلمة كما قد يتوهم بل المراد الحكم بالمرجوحية فإذا كان ثم تركيب يحتمل التبعية والممكنية فإنه يرجح احتمال الممكنية ولذا قال المصنف فيما يأتي واختار السكاكي رد التبعية إليها ولم يقل واجب والمرجوح منكر عند ذوي العقول الراجحة فلذا عبر بانكره واعترض على المصنف بأن هذه الرسالة مبينة على الاختصار والمناسبات لذلك أن لا يذكر هذه الأسماء بذكره فيما يأتي أو يستوفي الكلام هنا حتى لا يحتاج إلى إعادته وأجيب بأنه ذكره هنا استطراداً المناسبة التبعية

وأخرب بساط ذلك الى محله فان قلت لم يقدم المفعول والاصل تاخيريه ولم اظهر والمقام  
 للاضمار وهل هذا التقديم واجب أو جائز قلت انه قدم المفعول لانه حل محل ما حقه  
 التقديم وهو الضمير المتصل لان الاصل وانكرها وأظهر لدفع توهم عود الضمير الى  
 الاستعارة الاصلية وتقدم المفعول هنا واجب لمولاه محل ما هو واجب التقديم وهو  
 الضمير المتصل لانه لا يجوز العدول الى الفصل مع امكان الوصول (وردها) أي ود  
 السكاكي التبعية (الى) قرينة (الممكنة) وليس المراد انه رد نفس التبعية الى نفس  
 الممكنة كما هو ظاهر في كلامه على حذف مضاف كما أشرفنا له وبه ينسد دفع الاعتراض  
 عن المصنف والحاصل ان السكاكي يرد نفس التبعية الى قرينة الممكنة ويرد قرينة  
 التبعية الى نفس الممكنة في نطق الحال بكذا يجعل الحال الذي جعلها القوم قرينة  
 التبعية استعارة بالكناية ويجعل نطق التي جعلها القوم استعارة بتبعية قرينة  
 الممكنة وفي قوله تعالى فالتنطق آل فرعون الآية يجعل العداوة والحزن التي جعلها  
 القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية ويجعل اللام التي جعلها القوم استعارة بتبعية  
 قرينة الممكنة وقد علمت الجواب عن المصنف وأجاب بعضهم بان ضمير ردها للاستعارة  
 التبعية والمراد ما يشعلها وقرينتها وكذا يراد بالممكنة من قبيل استعمال اللفظ في  
 حقيقة ومجازه ويكون التوزيع على طريق ألف والنشر المشوش في نطق  
 الحال القوم يجعلون الاستعارة في نطق الحال قرينة وهو يجعل الحال استعارة  
 بالكناية عن المتكلم واللفظ قرينة الاستعارة واختاره هو ذلك تقليلا للاقسام فان قيل  
 ما ذكره السكاكي لا يظهر الا اذا كانت قرينة التبعية لفظية كما في المثالين السابقين  
 بخلاف ما لو كانت حالية كما في قولك قتل زيد عمر ايعني ضربه ضربه بشدة بقرينة  
 الحال أجب بان فرض كلامه في تركيب يحتمل التبعية والممكنة وفصل بعضهم  
 فقال ان دلت القرينة على جريان الاستعارة في المشتق أو الحرف فالحسن ان تجعل  
 تبعية وان دلت على جريانها في غير ذلك فالحسن ان تجعل ممكنة وان لم تدل على شيء  
 منها فكل حسن وهذا التفصيل حسن (كما ستعرفه) أي ان ما ذكره المصنف هنا  
 كالذي ستعرفه في الفريدة الثانية من العقد الثاني فالكاف للتشبيه وما موصولة  
 واعتراض بان المذكور هنا عين ماسية أي ففيه تشبيه الشيء بنفسه وأجب بان التشبيه  
 والمشبه به وان اتحد اذا تافهما مختلفان اعتبارا فباعتبار ذكره هنا مشبه وباعتبار  
 ذكره فيما يأتي مشبه به والله أعلم (الفريدة الثالثة) كائنة في تقسيم الاستعارة بالنظر  
 المستعار له وهو المشبه كما يفيد قوله ان كان الخ الى تحقيقه وتخيلية الا ان هذا  
 التقسيم خاص بالسكاكي دون الجمهور اذا الاستعارة عندهم لا تكون الا تحقيقية



سواء كانت مصرحة او ممكنية واما التخيلية عندهم فجازعقل لامن المجاز للغوى  
لان الجوز انما هو في الاثبات فتسميتها استعارة تسمح فتقسيم الاستعارة الى تحقيقية  
وتخيلية على مذهب من قبيل المشترك المعنوي لان كلامهم ما يصدق عليه انه لفظ  
مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وعلى مذهب الجمهور من قبيل المشترك  
اللفظي لان التحقيقية وضعت للفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة التشبيه كالاسد  
المستعار للشجاع في نحو رأيت أسدا يرمى والمستعار للموت في نحو اظفار الخيئة نشرت  
بفلان والتخيلية وضعت لاثبات لازم المشبه به للمشبه مع بقاء لفظ اللازم على معناه  
وانما التجوز في الاثبات ويسمونه استعارة تخيلية فقد تعدد الوضع والموضوع فيكون  
مشتركا لفظيا فعندهم الاستعارة التي من فروع المجاز للغوى الحقيقية فقط ممكنية  
او تصرحية وعنده السكاكي من فروعها ايضا الاثبات ولذا قال (ذهب السكاكي) نسبة  
الى سكاك قرية باليمن واسمه يوسف وكنية أبو يعقوب (الى انه) الضمير للجبال والشأن  
يفسر ما بعده كما هو قاعدة ضمير الشأن (ان كان) أتى بان المفيدة للشك مع ان المقام اذا  
المفيدة للجزم لكون ذلك محققا مجزوما به واعله انما ينظر للتسكات في الكلام البليغ  
نحو فاذا جاءتهم الحسنة قالوا انما هذه وان تصبهم الآية (المستعار له) أي المعنى الذي  
استعير له اللفظ وهو المشبه فآل موصولة واقعة على المعنى ومستعار صلتها وله نائب  
فاعل مستعار (محققا) خبر كان أي له تحقق (حسا) بان يشار اليه اشارة حسية  
ليكونه موجودا في الخارج (أو عقلا) بان يشار اليه اشارة عقلية لكونه معلوما عند  
العقل وحسا وعقلا منصوبان على نزع الخافض والعامل محققا أي له تحقق في الحس  
أو في العقل لكن النصب على نزع الخافض مقصور على السماع فالاولى جعلها ما حالين  
من الضمير في محققا مع تاويله ما بالمحسوس والمعقول وشار الخواص الشرط بقوله  
(فالاستعارة تحقيقية) سميت بذلك لان المستعار له محقق اما في الحس أو في العقل يعني  
ان المشبه الذي استعير له اللفظ أي نقل اليه ان كان له تحقق في الخارج بحيث يحس  
بحاسة البصر مثلا أو في العقل بحيث يكون له ثبوت في حكم العقل كالاخباريات  
الصادقة كما في الآية الآتية فاستعارته تسمى تحقيقية مثال الاول رأيت أسدا في  
الجام فان المستعار له الرجل الشجاع وهو محقق حسا ومثال الثاني اهـ انما الصراط  
المستقيم أي الدين الحق الذي هو عبارة عن القواعد المعقولة المدلولة للكتاب والسنة  
حقيقية الصراط المستقيم الطريق الجادة تقبل الى الدين الحق على سبيل الاستعارة  
وتقريرها ان تقول شبهت القواعد المعقولة بمدلول الصراط المستقيم بجامع ان كلا  
يوصل للمقصود واستعير لفظ الصراط مجردا عن معناه للقواعد المعقولة استعارة

أصلية تصريحية بتحقيقية واقعية اللاحق والمقام وعلم من ذلك انه ليس المراد بالتحقق عقلا مجرد كون المستعار له موجودا في الذهن فان هذا القدر موجود في التخيلية واعلم ان كل محقق حسا محقق عقلا ولا عكس فقوله حسا أى وعقلا وقوله أوعقلا أى فقط ثم صرح بمفهوم الشرط السابق فقال (والا) يكن المستعار له محققا حسا أوعقلا بان كان متخيلا (ف) الاستعارة تسمى (تخييلية) لان المستعار له متخيل لا محقق وذلك كالانظار في قول الهذلي

واذا المنية انشبت أظفارها \* القيت كل نعمة لاتنزع

فشبهه المنية بالسبع في الاغتيال أى اغتيال النفوس أى أهلا كهافا خذ الوهم في تصويرها بصورة السبع واختراع لوازمه لها وهي الاظفار أى لوازم مخصوصة هي الاظفار لان بها الاغتيال لا مطلق لوازم ثم اطلق على تلك الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيه تكون لفظ الاظفار استعارة تصريحية تخيلية لتكون المستعار له صورة وهمية لانه استعار لفظ الاظفار من الصورة المحقة للصورة الخيالية وهي قرينة الاستعارة بالكتابة التي هي المنية على مذهب السكاكي ثم انه اعترض قولهم فاخذ الوهم في تصويرها الخ بان الذي يصور القوة المفكرة ويقال لها المتصورة لانها التي من شأنها التخيل والتركيب لا الوهم وأجيب بانها كان تصورها بواسطة الوهم نسبوه اليه والحاصل ان الحكماء زعموا ان في الرأس ثلاث تجاويف وتجويف في مقدمة وفيه قوتان الاولى الحس المشترك وهو قوة تدرك صور المحسوسات بأسرها والثانية الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصور في خزانة الحس المشترك وتجويف في مؤخره وفيه قوتان الاولى الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كصدقة زيد وعداوة عمر والثانية الحافظة وهي قوة تحفظ تلك المعاني فهي خزانة الواهمة وتجويف في وسطه مستطيل بين التجويفين نافذ لكل منهما ومثلوه بالدودة وفيه قوة واحدة وهي المفكرة هذا ما اشتهر عنهم وفي كلام بعضهم ان الواهمة مع المفكرة في التجويف الذي في وسطه والحافظة في أقل التجويف الذي في مؤخره واقتضت الحكمة الالهية فراغ آخره للنزل والصدم كالزكام والنزلة وجميع هذه القوى غير القوة العاقلة التي في القلب ولها شعاع متصل بالدماغ وقد جمعت في قول بعضهم

امنع شريكك عن خيالك وانصرف \* عن وهمه واحفظ لذلك واعقلا

واهل السنة لم يقيم عندهم دليل على ثبوتها ولا على نفيها فلا يقولون الا بالعقل (وستكشف لك) أي الناظر في هذه الرسالة (حقيقة) أى حقيقة التخيلية في العقد الثالث وهذا اشارة الى ما سيبذروه من انهم اقرينة المكينة ومن تضعيف مذهبه بانه

قوله في خزانة الحس  
كذا في نسخة الموائف  
وصوابه فهي خزانة  
الحس الخ اه

تعسف واعترض بعضهم على المصنف في قوله والافتخيلية بأنه لا يلزم من نفي الحقيقة  
بقسمي التخيلية صدقه بما إذا كان المستعار مظهرًا أو مشكوكًا أو بيان السكاكي  
نفسه قسم الاستعارة في المفتاح إلى ثلاثة أقسام حقيقية على القطع وتخيلية على  
القطع ومحتملة لهما وذلك إذا كان المستعار له صالح العمل على ماله تحقق وعلى ماله  
له ذلك كالافراس والرواحل في قول زهير

صحا القلب عن سلى واقصر باطله \* وعرى افراس الصبا ورواحله

يريد الاخبار بأنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة والجهل والغنى زمن الصبا فشبهه في نفسه  
الصبا بجهة من الجهات التي يتخذها الافراس والرواحل كاللحج والتجارة بجماع  
الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة وحذف اسم المشبه به وأثبت شيئاً من لوازمه  
وهو الافراس والرواحل فالافراس والرواحل يحتمل أن تكون استعارة حقيقية أن  
جعل المستعار له أمر محققاً حساً وهو ما يكون سبباً لاتباع الغنى من المال والاعوان  
أو محققاً عقلاً وهو دواعي النفس وشهواتها ويحتمل أن يكون استعارة تخيلية أن  
جعل المستعار له الافراس والرواحل أمر امتحيلاً وهو ما تتخذه القوة المفكرة للصبا  
من الصورة الشبيهة بالافراس والرواحل بعد تشبيهه بالجهة التي يتخذها الافراس  
ورواحل وأجيب عنه بأن فيه تغليب التخيل على الظن والشك لوجود أمثاله  
وبأن المحتملة لا تخرج في نفس الأمر عن الحقيقة والتخيلية لأنه إذا كان المستعار له  
في الواقع أمر محققاً حقيقة وإن كان أمر امتحيلاً افتخيلية فصح الانحصار وقوله  
في البيت صحا القلب الخ أي سلاحها وقوله وعرى أي جرد القلب افراس الصبا  
ورواحل من سروجها وآلات ركوبها وهذا كناية عن ترك الانتفاع بها في الاسفار  
فأنهم هذا والله اعلم \* (الفريضة الرابعة) \* في تقسيم الاستعارة إلى مطلقة ومترشحة  
ومجردة باعتبار ما يتصل به أو ما لا يتصل به فلهذا تقسيم باعتبار أمر خارج عن أركان  
التشبيه وهو الملازم لأنه ليس باعتبار الطرفين ولا الجامع ولا اللفظ وهذا التقسيم  
حقيقي بالنسبة للمطابقة مع كل منهما واعتباري بالنسبة للمرشحة مع المجردة لأنه يمنع  
اجتماع المطلقة مع كل منهما ولا يمنع اجتماع المرشحة مع المجردة فخوراً بآيت اسدا  
شاك السلاح له لبدفانها مرشحة لاقتنائها بالبدو وهو ترشيح ومجردة لاقتنائها بشاك  
السلاح وهو تجريد فمثل هذه تسمى مطلقة حكماً لأنها لما تعارض الترشيح والتجريد  
تساقطت فرجعت إلى الإطلاق وحاصل كلامه أنها ان اقترنت بشيء يناسب المستعار  
منه فرشحة أو المستعار له مجردة ولم تقترن بشيء فطلقة كما أشار لذلك بقوله (الاستعارة)  
صرح بلفظ الاستعارة حيث لم يقل ان لم تقترن الخ لدفع توهم رجوع الضمير لخصوص

المصرحة لانها المحدث عنها فيما سبق فلا يشمل المكينة مع انها كالمصرحة في انها  
تكون مطلقة نحو ينة قضيون عهد الله ويا أرض ابلعي ماءك اذ لا زائد على القرينة هنا  
ومر شحة نحو قوله

لا تحسبن بشاشتي لك عن رضا \* من حق جودك انني مملق  
ولئن نطق بشكر برك مفعها \* فاسان حالي بالشكايه انطق

فالحال استعارة بالكناية واللسان تخييل والنطق ترشيح ومثله \* واذا المنية انشبت  
أظفارها \* الخ ومجردة ولم يظفرها بمثال واعلم ان الاستعارة كما سبق تطلق على الكلمة  
المستعملة الخ وهو الغالب وعلى استعمال الكلمة والظاهر صفة ارادة كل منهما لان  
الاقتران كما يصاحب الكلمة يصاحب الاستعمال (ان لم تقتن) اعترض بانني  
الاقتران فرع ثبوته فكان الاولى ان يؤخر عنه بان يؤخر المطلق عن المرشحة والمجردة  
وأجيب بانه قدم المطلق ليتصل الكلام على الترشيح والتجريد بالكلام على المرشحة  
والمجردة لما في ذلك من التناسب (بما يلائم) أي يناسب (شيأ من المستعار منه و) لم  
تقتن بما يلائم شيأ من (المستعار له) زائد على القرينة (ف) تسمى استعارة (مطلقة)  
لاطلاقها عن التقييد بما قيدت به المرشحة والمجردة يعني ان الاستعارة ان لم يقارنها  
بشيء مما يناسب المستعار له وهو المشبه ولا شيء مما يناسب المستعار منه وهو المشبه به  
فتسمى مطلقة ومن ابتدائية أو بيانية لشيأ لا لما يلائم لان البيانية تفيد اتحاد ما قبلها  
مع ما بعدها وما يلائم غير المستعار منه والمستعار له بالضرورة واعتراض بعضهم على  
المصنف بان الاولى اعادة النافي مع المعطوف وهو المستعار له ليكون من قبيل عموم  
السلب وشمول النفي اذ بدونه يصير من قبيل سلب العموم ونفي الشمول فهو من قبيل  
الايجاب التحوي على وزان ما رأيت زيدا وعمر اى ما رأيت المجموع بل رأيت واحدا  
لا بعينه فكذا هذا المنفى الاقتران بالمجموع أي ما يلائم المستعار منه والمستعار له  
فيقتضى ان الاستعارة اذا اقتربت بواحد من الامرين تكون مطلقة ولا قائل بذلك  
وبجواب بانه وان لم يصرح بالنافي في جانب المستعار له فهو مراد له بدليل قوله فيما بعد  
وان قرنت الخ لكن هذا كلام ظاهري خال عن التحقيق لا يحتاج اليه من أصله مع فرعه  
وذلك لان مصدوق الشيء واحد من المستعار منه والمستعار له فكأنه قال ان لم تقتن  
بما يلائم واحدا من هذين الامرين فسلب الاقتران عام فلا يرد السؤال الاول قال ان لم  
تقتن بما يلائم المستعار منه والمستعار له وحذف لفظ شيأ واعلم ان المنفى الاقتران به  
انما هو الملائم الزائد على القرينة كما أشرنا له أولا بدليل قوله الآتي واعتبار الترشيح  
والتجريد الخ فالقرينة مائعة أو معينة لا تفيد ترشيحا ولا تجريدا فاذا شبهت الماء بحية

رقطاء في البحر فقلت مشى الماء ارقط كانت مطلقة لامر شحة لان كلام من مشى  
 وارقط وان كان ملائما للمشبه به الا انه ليس زائدا على القرينة فان الاولى غير معينة  
 لانها انما تشير الى التشبيه بحيوان مطلقا والثانية قرينة معينة للمراد وكذا اذا قلت  
 رأيت بحرا في الحمام يعطى فالاستعارة مطلقة لا مجردة لان كلام من قولك في الحمام  
 وقولك يعطى وان كان ملائما للمشبه به ليس زائدا على القرينة بل الاولى قرينة مانعة  
 والثاني معينة ثم مثل للمطلقة بقوله (نحو) أي وذلك نحو قولك (رأيت اسدا) شبه  
 الرجل الشجاع بالاسد يجامع الجراءة في كل واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمشبه  
 استعارة مصرحة مطلقة أصلية والقرينة هنا حالية وهي كون المقام مقام مدح  
 بالشجاعة ومثال المطلقة التي قرينتها لفظية عندى أسد لان العادة تقتضي ان  
 الحصول عندى انما يكون للرجل الشجاع لا للحيوان المفترس وانما مثل على مثال  
 قرينة حالية لانه قصد الاتيان بمثال لا يحتمل اذ لو ذكرت اللفظية لاحتمل ان القرينة  
 حالية وان اللفظ الملائم تجريد فسد فقط قول العصام الاولى تقييد بموصوف الرمي للملا  
 يتوهم ان الاطلاق مشروط باتقاء القرينة (وان قرنت) الاستعارة (بما) أي بشئ  
 (يلام) أي يناسب (المستعار منه) فقط بخلاف ما لو اقترنت بما يلام المستعار منه  
 والمستعار له فلا تسمى مرشحة ولا مجردة بل في حكم المطلقة نحو رأيت اسدا يمشى فان  
 المشى يلام كلاهما (ف) تسمى (مرشحة) أي متقاربة لاقتراحها بالترشيح وهو التقوية  
 يقال رشحته أي ربيته بالبن قلب لاقليلا حتى قوى على المص والترشيح والتجريد  
 يطلقان بحسب الاشتراك على نفس اللفظ الملائم وعلى ذكره وعلى كونهما بمعنى  
 ذكر اللفظ يصح الاشتقاق منهما لانهما احبنة من قبيل المصدر لعل الاول اذ يكون  
 معناهما الحروف لا الحدث لان اللفظ بمعنى الملقوظ حقيقة عرفية فيقال مرشحة  
 ومجردة ويقال للشخص مرشح ومجرد وانما كان الترشيح مقويا بالاستعارة لانه متضمن  
 لتحقيق المبالغة في التشبيه الذي ثبت عليه الاستعارة ومثل للمرشحة التي قرينتها  
 حالية بقوله (نحو رأيت اسدا) أي هذا ونحوه (له لبد) كمنع اذ لا يكون ترشحا  
 الاعلى هذا الوزن اما اذا كان على وزن علم وهو الشعر المتزق بعضه ببعض فلا يكون  
 ترشحا لانه لا يخص الاسد بل يوجد في غيره من الحيوانات واللبده وشعر الاسد المتلبد  
 على رقبته وقيل المتلبد على منكبيه ولا منافاة اقاربة المنكب للرقبة وما قارب الشئ  
 يعطى حكمه ولان ما على الرقبة قديمة للمنكب وهذا ترشيح أول و(اظقار لم تقلم)  
 ترشيح ثان اذ التقليم كناية عن الضعف يقال فلان مقلم الاظفار بمعنى ضعيف فيكون  
 نفي التقليم كناية عن القوة لانه اذا انتفى الضعف عن ذات ثبت انها القوة والمراد القوة

الكاملة وهي قوة الاسد لان الشيء اذا اطلق ينصرف للفرد الا كمل منه وهو هنا  
الاسد. قال قلت ان تقلم من التقليم وهو يقيد المبالغة في القلم والقاعدة تقتضي ان  
لنفي منصب على المبالغة دون اصل الفعل فيكون اصل القلم حاصل قلنا المراد هنا نفي  
اصل الفعل على حد قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فان المراد نفي اصل الظلم فان قيل  
كان الاولى للمصنف ان يمثل بالتي قرينته القظية بان يقول رأيت أسدا يرمى له ليد الخ  
اثلاية وهم ان الترشيح مشروط لكون قرينته حالية وأجيب بأنه لو قال ماذا كراحت  
ان القرينة حالية واقظ الرمي تجريد فتكون مرشحة مجردة لا مرشحة فقط فاني بمثال  
لا يحتمل التجريد ومثال الترشيح أيضا قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما  
ربحت تجارتهم فانه استعارة الشراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما بالآثم الشراء  
من الربح والتجارة اهـ من التلخيص وشرحه ثم أشار للقسم الثالث وهو المجردة فقال  
(وان اقترنت الاستعارة بما بالآثم) أي يناسب (شيأ من المستعار له) فقط لتخرج  
ما اقترنت بما بالآثم كالكلمة (فجردة) أي تسمى مجردة تجريد ما عن بعض المبالغة لا عن  
كلها وحاصل ذلك ان الاستعارة مبناها على دعوى الاتحاد ومثال ذلك (نحو رأيت اسدا شاكي  
السلح) شبه الرجل الشجاع بالاسد بجماع الجراءة واستعار له اسمه وشاكي السلاح  
تجريد لانه يلائم المشبه والقرينة حالية وشاكي السلاح بمعنى طاه وقويه من الشوكة  
وهي حدة السلاح وقوته واما شاك السلاح بشديد الكاف وقد تخفف فعناء لابس  
يقال شك الرجل في سلاحه لابسه وأصل شاكي الاول شاول دخله القلب المكنى بجعل  
الواو بعد الكاف فصار شاكي ثم الذاتي بجعل الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر كسرة  
وقد قلب الواو مكانها همزة كافي قائل وخائف فيقال شاك السلاح وقد بقي على  
حاله الكن تخذف الالف قبلها فيقال شوك السلاح وقد تخذف الواو لثقل الكسرة  
عليها فيقال شاك السلاح بضم الكاف مخنفة ثم اذا جعلنا القرينة حالية كما أسلفنا  
يسقط الاعتراض بان الاستعارة مطلقة لا مجردة لان الملامم المذكور قرينة والملائم  
الذي يصير الاستعارة مجردة انما يكون بعد القرينة ومثال التي قرينته القظية رأيت  
أسدا يرمى شاكي السلاح ومثال المجردة أيضا قول كثير

غمر الرءاء اذا تبسم ضاحكا \* غلقت لضحكته رقاب المال

أي كثير العطاء استعار الرءاء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرءاء  
ما ياتي عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء دون الرءاء تجريدا للاستعارة  
والقرينة سياق الكلام أعني قوله اذا تبسم ضاحكا أي شارعا في الضحك أخذ

فيه يعنى اذا تيسر غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين يقال غلق الرهن يريد  
المرتحن اذا لم يقدر على انفسكاكه \* (تنبيه) \* قد يجتمع التجريد والترشيح نحو  
لدى أسد شاكي السلاح مقذف \* له ابدان فاره لم تقلم فالقرينة حالية وشاكي  
السلاح تجريد لانه يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع وله ابدان الخ ترشيح لانه يلائم  
المستعار منه وهو الاسد ومقذف يصح ان يراد به الذى رمى بالحجم أى عظيم الجثة  
فيكون ملائما للطرفين فلا يعد تجريدا ولا ترشيجا وان يراد به الذى قذف نفسه أى رماعا  
في الحرب فيكون تجريدا آخر غير شاكي اه من المطول بتصريف (والترشيح) أى  
الكلام الواقع فيه الترشيح (ابلاغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد  
وانما جعلنا البلاغة للكلام لا للترشيح لان البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم  
دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة والترشيح مفرد وابلغ من البلاغة فلا يصح وصفه به وعلى  
فرض ملاحظة جملة له ليدم مثالا فليست مقصودة لذاتها حتى تكون كلاما هذا ويصح  
أخذ من المبالغة لكن يلزم عليه بناء أفعال التفضيل من مصدر الفعل الرائد على الثلاثة  
لكن ربما يختار هذا وان كان فيه شذوذ لان مبنى الاستعارة على المبالغة الناشئة عن  
دعوى الاتحاد ويشير اليه قوله (لاشتماله) أى انما كان المرشح أبلغ لاشتماله أى  
استلزامه فى الكلام استعارة مصرحة حيث شبه الاستلزام بالاشتمال بجامع التمكن  
واستعار المشبه به المشبه (على تحقيق المبالغة في التشبيه) أى تقريرها وتقويتها  
وتثبيتها فيه فالمبالغة في التشبيه ثابتة قبل الترشيح وهو زادها تقوية وتحقيقا  
(والاطلاق) أى الكلام المحكوم عليه بالاطلاق لان نفس الاطلاق نحو رأيت أسدا  
(ابلاغ من التجريد) أى وحده مخلصه عن الضعف نحو رأيت أسدا شاكي السلاح ومن  
اجتماع أكثر من تجريد مع ترشيح نحو رأيت أسدا شاكي السلاح يرمى له ابدان ما ترشيح  
واحد مع تجريد واحد فى مرتبة الاطلاق اذ بتعارضهما تاسا قاطا (واعتماد الترشيح  
والتجريد) السابقين (انما يكون بعد تمام الاستعارة) بذكر قرينتها أى لا يحكم على  
ما اقترنت به الاستعارة بأنه ترشيح أو تجريد الا بعد تمام الاستعارة بذكر قرينتها المانعة  
وكذا بعد المعينة لكن ظاهر كلامه ان المراد المانعة فقط لانها التى يتوقف عليها تمام  
الاستعارة الا ان يحمل على تمام الكامل الذى لا يحصل الا بالمعينة ثم فرع على ما ذكر  
على الملف والنشر المشوش قوله (فلا تعد قرينة الاستعارة المصرحة تجريدا) هذا راجع  
لقوله والتجريد وذلك (نحو) قولك (رأيت أسدا يرمى) فان الاسد مستعار للشجاع  
استعارة مصرحة ويرمى قرينة فلا يعد تجريدا لكونه يلائم المشبه به الا اذا جعلت  
القرينة حالية (ولا) تعد (قرينة المسكنية ترشيجا) هذا راجع لقوله والترشيح ومثاله

نطقت الحال فالحال استعارة بالكناية ونطقت قرينة فلا تعد ترشيعا وان كانت مما  
 بلائم المشبه به وهو الانسان وانما اقتصر على نفي عد قرينة المصراحة تجريدا ولم ينف  
 عدها ترشيعا لانه لا يتوهم الا كونها تجريدا لكونها مما بلائم المشبه به ولا يتوهم كونها  
 ترشيعا لانها ليست مما بلائم المشبه به وكذا تقول في اقتصاره على نفي عد قرينة الممكنة  
 ترشيعا دون نفي عدها تجريدا وحاصله انه اقتصر على نفي الترشيح لانه المتوهم فهو ملائم  
 للمشبه به ولا بلائم المشبه حتى يتوهم انه تجريد فتدبر (تنبيهات) \* الاول تقدم ان  
 الترشيح ابلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه ومعنى ذلك ان الاستعارة لم تطلق  
 على المشبه الا بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل الشجاع  
 فردا من افراد الاسد لانه لولا الادعاء المذكور لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم  
 لو كان استعارة لمكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت  
 الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه  
 ولا جل هذا الادعاء المذكور صرح التعجب في قول أبي الفضل بن العبد لما قام غلام  
 على رأسه يظلاله

قامت تظالني من الشمس \* نفس أعز على من نفسي

قامت تظالني ومن عجب \* شمس تظالني من الشمس

أى قامت توقع الظل على شمس أى انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظالني من  
 الشمس فلو لا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما  
 كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر وصرح  
 أيضا النهي عن التعجب في قوله

لا تعجبوا من بلا غلالته \* قد زرأ زراعه على القمر

الغلالة هي شعار يلبس تحت الثوب وزرأ زراعه أى شأ زراعه عليه فلو لا أنه جعل  
 لابس الغلالة قرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان المكان انما يسرع  
 اليه البلباب بسبب ملابسته القمر الحقيقي لا بسبب ملابسته انسانا كالقمر في الحسن  
 هذا هو معنى المبالغة في التشبيه واعلم ان الترشيح ينبغي على تناسي التشبيه أى ادعاء  
 ان المستعار له نفس المستعار منه لاشي مشبه به حتى انه ينبغي على علو القدر الذي  
 يستعار له علو المكان ما ينبغي على علو المكان كقول أبي تمام في مدح أبي خالد الشيباني  
 وذ كرعاه

ويصعد حتى يظن الجهول \* بأن له حاجة في السماء

استعار الصعود علوا التدروا الارتقاء في مدارج الكمال ثم نبى عليه ما ينبغي على علو



المكان وهو الارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه وبصر على انكاره  
فيجعل له ماعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وانما  
جاز ان ينبغي على علو القدر الذي استعير له علو المكان عند تناسي التشبيه لانه اذا جاز  
البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه وعدم تناسيه فليكن الجواز مع تناسي التشبيه  
وبجده أولى مثال البناء مع الاعتراف قول أبي العباس

هي الشمس مسكنها في السماء \* فعز القواد عزاء جبالا

فلن تستطيع اليها الصعود \* وان تستطيع اليك النزولا

فهو معترف بالمشبه به وهو الضمير في قوله هي أي الشبهة بالشمس ومع ذلك ينبغي عليه  
سكاتها في السماء وعدم صعوده لها ونزولها اليه وعزأ من عزاء جعله على العزاء وهو  
التصبر \* الثاني تقسيم المصنف الاستعارة الى مطابقة ومرشحة ومجردة باعتبار اللفظ  
وتنقسم أيضا باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع تنقسم باعتبار الطرفين أعني المستعار  
منه والمستعار له الى وفاقية وعنادية فالأولى هي ما يمكن اجتماع طرفيهما في شيء ممكن فحو  
من كان ميتا فاحييا ما أي ضالا فهدى ما فاسدة عار الأحياء من معناه الحقيقي وهو جعل  
لشيء حيا للهداية وهي الدلالة والأحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء فلهذا  
سميت وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق والثانية ما يمنع اجتماع طرفيهما كاستعارة  
اسم المعدم للموجود لعدم غنائه بالفتح أي لعدم النفع في ذلك الموجود كما في المعدم  
ولاشك ان اجتماع الوجود والعدم يمنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا  
بقيت آثاره الجميلة التي تحي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت  
للحي الجاهل أو العاجز أو النائم فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء فلهذا  
سميت عنادية لعدم الطرفين ومنها أي من العنادية الاستعارة التكميلية والتأجبية  
وهما ما يستعمل في ضد الشيء أو تقيضه لتبذيل التضاد والتناقض منزلة التناصب  
بواسطة تلميح أو تهكم فحو فبشرهم بعذاب اليم أي انذرهم استعيرت البشارة التي هي  
الأنذار بالخير السار للانداء الذي هو ضد على سبيل التكميل والاستهزاء وكذا قولك  
رأيت أسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلميح والظرافة وتنقسم باعتبار الجامع وهو  
وجه التشبه الى قسمين لانه اما داخل في مفهوم الطرفين أولا فالأول كقولنا صلى الله  
عليه وسلم خيرا انما من رجل محسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها أو رجل في  
شعة في غنية له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت فانه استعار الطيران للعدو والجامع  
داخل في مفهومهما فان الجامع بينهما قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما ما الا انه  
في الطيران أقوى منه في العدو والهيعة الصيحة التي يفرع منها والشعة رأس الجبل

والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى  
أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غم له قليل يرعاها ويكتفي  
بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت والثاني كاستعمارة الاسد للرجل  
الشجاع والشمس للوجه المثل فان الجامع وهو الشجاعة أو الحسنة غير داخل  
في مفهوم الطرفين وتنقسم أيضا باعتبارها الى عامية وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها  
فحورأيت أسدا يرى فان الجامع الشجاعة وهي ظاهرة فيهما وخاصة وهي القرينة  
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أو تاذ هذا ارتقوا به عن طبقة العامة كتول زيد بن  
سلمة يصف فرس له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه  
الى ان يعود اليه

واذا احتبى قربوسه بعنانه \* علك الشكيم الى انصرف الزائر  
والقربوس مقدم السرج والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس واران  
بالزائر فله بدل ما قبله وهو

عودته فيما زور احتبى \* اهماله وكذلك كل مخاطر  
شبه هيمته وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج تمتد الى جانبي فم الفرس  
بهيمته وقوع الثوب في موقعه من ركبتى الهتبي تمتد الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء  
وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج  
فجاءت الاستعمارة غريبة لغرابية التشبيه قاله في المطول على التلخيص الثالث قرينة  
الاستعمارة تنقسم ثلاثة أقسام الاول ان تكون أمرا واحدا فحورأيت أسدا يرى  
فالقريئة امر واحد وهو يرى الثاني ان تكون امرين فاكتر بحيث يكون كل واحد  
قرينة بانفراده مثال الامرين قوله

وان تعافوا العدل والايما \* فان في ايماننا انا  
أى وان تكبر هو العدل والايما فان في ايدينا سيف وفاتلع كسمل النيران فتعلق  
تعافوا بالعدل قرينة وكذا تعلقه بالايما قرينة على ان المراد بالنيران السيف دلالة  
تعلقه بكل منهما على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجئون الى الطاعة بالسيف  
الثالث ان تكون القرينة جملة معان مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة  
لا كل واحد كقول الجحترى

وصاعقة من نصله تنكفي بها \* على رأس الاقران خمس سحائب  
صاعقة مجرور رب محذوفة والنصل حد السيف والضمير للممدوح وتنكفي من انكفأ  
اي انقلب والباء في جملة التعدي والمعنى رب صاعقة من حد سيف الممدوح تقلبها على

أرؤس أ كفايته الأعداد خمس سحاب وهي أنامله الخمسة التي هي في الجود وعموم العطايا  
سحاب أي يصيبها على كفايته في الحرب فيملكهم بها وأرؤس جمع كثرة بقريته المدح  
لأن كلام من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار لآخر وحامله أنه لما استعار السحاب  
لأنامل المدوح ذكر أن هنالك صاعقة ولكنهما من نصل سبقه ثم قال على أرؤس الاقران  
ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فيظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحاب  
الانامل والله اعلم \* (الفريدة الخامسة) \* في بيان أن الترشيح يجوز أن يكون باقيا على  
حقيقته وإن يكون مستعاراً من ملامح المستعار منه الملامح المستعار له وحينئذ يكون  
تجريداً بحسب المعنى فتسميته ترشيحاً حينئذ باعتبار اللفظ وباعتبار ما كان (الترشيح)  
المراد به هنا اللفظ الدال على ملامح المستعار منه لا بمعنى ذكره والافلايالم قوله بعد  
يجوز الخ لأن الحقيقة والمجاز من عوارض الالفاظ والذكر ليس لفظاً لأنه النطق باللفظ  
ثم لا بد من تقدير مضاف في الكلام أي ماصدقات اللفظ الدال ليصح الحمل لأن  
الموصوف بكونه حقيقة أو مجازاً إنما هو ماصدقات اللفظ كاليد والاذن والظفار وهم جرا  
للفظ الترشيح (يجوز) استشكل هذا التجويز بأن الاستعارة لا بد فيها من قرينة مانعة  
عن إرادة المعنى الحقيقي فإن وجدت قرينة للترشيح كان استعارة قطعاً وإن لم توجد  
كان حقيقة قطعاً وأجيب بأن القرينة موجودة لكن لم يقطع بكونه الترشيح بل يحتمل  
أن تكون لخصوص الاستعارة وحينئذ يكون الترشيح باقياً على حقيقته ويحتمل أن  
تكون للترشيح أيضاً وحينئذ يكون مستعاراً من ملامح المستعار منه الملامح المستعار له  
ونظير ذلك ما إذا قيل رأيت جارا أو اسداً في الحمام فانه يحتمل أن تكون القرينة  
لاحدهما كالاسد ويكون المعنى رأيت جارا في غير الحمام واسداً في الحمام وحينئذ  
يكون لفظ الجار حقيقة ويحتمل أن تكون لكل منهما وحينئذ يكون لفظ الجار  
مستعاراً للبلد ولفظ الاسد مستعاراً للشجاع وبعبارة أن هذا التجويز ليس إلا من  
حيث أن الترشيح في حد ذاته صالح لاعتبار القرينة له وعدم اعتبارها وذلك لأن  
قرينته على أنه مجاز هي قرينة المصراحة أن كان ترشيحاً لها وقرينة نفس الممكنية  
أن كان ترشيحاً لها مثلاً قرينة البلد في قولنا رأيت اسداً يرمى له لبد إذا استعير لشعر  
الرجل الشجاع النازل من جهة رأسه وهي قرينة المصراحة أعني اسداً وقرينة  
الترشيح في قولنا انشبت المنية اظفارها يزيد إذا استعير لاعتوهم المتعلق بالمنية نفس  
الممكنية وهي الاستعارة بالكاتب عند السكاكي لكن لما كان كل من قرينة المصراحة  
ونفس الممكنية لا يتعين كونه قرينة الترشيح بل مدار ذلك على اعتبار المعبر فان اعتبره  
قرينة له ثبتت مجازيته والاستعارة على معناه الموضوع له فهو صالح لكل واحد في حد

ذاته جازفيه الوجهان اه والمتبادر من كلام المصنف ان هذا التجويز في كل ترشيح  
ويؤيده الاطلاق المؤذن بالعموم ويحتمل انه على التوزيع باعتبار المقامات (ان يكون)  
ان ومدخولها في تأويل مصدر فاعل يجوزوا الضمير للترشيح أى يحتمل كون الترشيح كاللبد  
في الاستعارة المصروفة والاطفار في المكنية (باقيا على) استعماله في (حقيقته) أى في  
معناه الموضوع له فلم يتقل من ملائم المستعار منه الملائم المستعار له بل ذكر (تابعا) في  
الرتبة (للاستعارة) كالاسد والمنية فهو ليس بقصود لذاته اصاله بل جى به على سبيل  
التبعية وانما المقصود لذاته لفظ الاستعارة كما قال انعم الله عليه (لا يقصده) أى  
بالايتان بالترشيح (الاتقويتما) أى الاستعارة لانه كما سبق يفيد تحقيق المبالغة في  
التشبيه الذى تنبنى عليه الاستعارة فالحقيقة هناك معناها ما به الشئ هو هو وهو المعنى  
الموضوع له كما أشرنا له لا المعنى المصطلح عليه اعنى السكامة الخ والتبعية هناك معناها  
التبعية في الرتبة لان الترشيح يذ كر قبل الاستعارة كما في الآية الآتية وبعدها  
لا التبعية في الزمان اذ لا يشترط ذكره بعدها وتابعا خبر بعد خبر ليكون أو حال من اسم  
يكون أو من ضمير باقيا واللام في الاستعارة زائدة لتقوية اسم الفاعل وهو تابع لانه  
فرع عن الفعل في العمل فلا تعلق بشئ ثم ان في كلامه أمور الاول ان التعبير بالجواز  
يؤذن باسماء الامرين مع ان السعد المتقنا زانى صرح في المطول بان الترشيح ليس من  
المجاز والاستعارة الثانى ان قوله تابعا للاستعارة يفيد ان الترشيح خاص بالاستعارة  
وليس كذلك بل يكون في المجاز المرسل والعقل والتشبيه كما بأتى آخر الرسالة الثالث  
انما اذ جوزنا الاحتمال الاول في كلامه بان جعلنا الترشيح باقيا على حقيقة فلا يخلو اما  
ان ينسب الى المستعار له أولا فان نسب اليه لزوم الكذب اذ الرجل الشجاع لا يبدله  
والمنية لا اظفار لها وان لم ينسب اليه فيكون اغواء من الكلام واجيب عن الاول بان  
احتمال التساوى مدفوع بتقديم الاول لان تقديمه يفيد مدارج حقيقته على الثانى التاخير  
واجيب عن الثانى بان اقتضاه على الاستعارة لانها المحدث عنها لا الاحتراز عن غيرها  
حتى يرد عليه ما ذكر واجيب عن الثالث باننا نختار انه منسوب للاستعارة ولزوم  
الكذب مدفوع بان نسبه اليه ليست على سبيل الحقيقة حتى يلزم الكذب بل على  
سبيل التقوية والمبالغة بادعاء انه فرد من افراد المستعار منه وحيث أنه مؤول  
ولا كذب مع التأويل وأشار للاحتمال الثانى في الترشيح بقوله (ويجوز) أى يحتمل  
(ان يكون) الترشيح كاللبد والاطفار (مستعارا) أى متقولا (من ملائم) أى مناسب  
(المستعار منه) وهو المشبه به كالاسد والسبع (الملائم) أى مناسب (المستعار له) وهو  
المشبه كالرجل الشجاع والمنية مثال ما فيه الوجهان قولك رأيت في الحمام اسدا له لبد

فانه يجوز بقاء اللفظ اللبدي على حقيقة لم يتصديه الا تقوية الاستعارة ويجوز ان يكون  
 مستعارا لشعر الرجل الشجاع بعد تشبيهه بشعر الاسد ومثال ذلك أيضا انظار المنية  
 نسبت بزيد فيجوز ان يكون لفظ الانظار باقيا على حقيقة ويجوز ان يكون مستعارا  
 لانظار المنية المتخيلة بعد تشبيهها بانظار السبع المحقة هذا واعتراض على المصنف  
 بان الاولى ان يقول ويجوز ان لا يكون باقيا على حقيقة ليشمل ما لو كان مستعملا  
 في ملائم المشبه على وجه الاستعارة أو على وجه المجاز المرسل او الكناية ورد بان الترشيح  
 لا يخرج عن الحقيقة والاستعارة لان فائدته تحقيق المبالغة في التشبيه وذلك لا يحصل  
 بمجرد التعبير باللفظ ملائم المستعار منه بل بالتعبير به مع كونه باقيا على حقيقة او كونه  
 مستعارا من ملائم المستعار منه للملائم المستعار له المبني على دعوى اتحاد الملائم  
 المحقة لدعوى اتحاد المستعار منه والمستعار له التي بنيت عليها الاستعارة (ويحتمل  
 الوجهين) وهما كونه باقيا على حقيقة وكونه مستعارا وعبر بالمضارع اشارة الى  
 تجدد هذا الاحتمال واستمراره على مدى الازمان أو اشارة الى حكاية الحال الماضية  
 أو ان الفعل لما اسند لقول الله كأنه أسند اليه والفعل المسند لله تعالى حال عن  
 الزمان وعلى كل فلا يرد أن يقال التعبير بالمضارع يؤهم ان هذا الاحتمال استقبالي مع  
 انه موجود حين نزول الآية فالاولى واحتمل الخ (قوله تعالى) أي يحققهما الاعتصام  
 من قوله تعالى (واعتصموا) لان القول لا يحتمل الوجهين لانه ليس ترشحا الا ان يجعل  
 بمعنى القول واعتصموا بديل منه وتكون النكتة البيان بعد الابهام ليرسخ في النفس  
 اذ المناساق بعد التعب أعز من المناساق بلا طلب (بحسب الله) أي بعهدده وهو الاسلام  
 أو القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم القرآن جبل الله المتين (جميعا) أي حال كونكم  
 حجة متين (حيث) حيثية تعليل لما تضمنه الكلام السابق أي وانما حقل الوجهين لانه  
 (استعير) أي نقل (الحبل) من معناه الاصل (للعهد) استعارة نصر بحجة بانه شبه  
 العهد بالحبل بجامع الربط في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه والقربنة الاضافة لله  
 تعالى (وذكر) بالبناء للمجهول عطف على استعير (الاعتصام) المفهوم من اعتصموا  
 (ترشحا) حال او مفعول لاجله أي ذكر الاعتصام حال كونه ترشحا أي مقويا أي لاجل  
 الترشيح أي التقوية ولو كان ذكر على صيغة المصدر لقال ترشج على الابتداء والخبر  
 وعبر بقوله الاعتصام مصدرا ولم يعبر بالفعل وهو اعتصموا مع انه المصريح به في نظم  
 الكلام اشارة الى أن الاستعارة فيه تسمية ولدفع توهم ان الواو التي هي فاعل اعتصموا  
 لها دخل في الاستعارة وليس كذلك لانهم استعملوه في حقيقة تها على كل حال كالواو  
 العاطفة السابقة على الفعل والباء الجارة ولفظ الجلالة وبالجمله فتلخص ان الآية

الكرامة اشتقت على ما هو حقيقة قطعا وعلى ما هو محتمل للحقيقة والجواز وهو  
الاعتصام لانه (اما باقيا على حقيقته) وهو التمسك بالحبل الحسى المؤلف من الشعرات  
المفتولة وبحث في هذا الوجه بان المعنى حيلة ذنوسكوا بالحبل الحسى بحبل الله وهو  
لا يعقل والله لا يأمر بذلك واجيب باننا نلتزم التجريد فنريد من الاعتصام التمسك فقط  
ونجرده عن بعض مدلوله وهو الحبل الحسى (أو) أن يكون الاعتصام (مستعارا) من  
معناه الاصلى (للوثوق بالعهد) استعارة تبعية وتقريرها ان تقول شبه الوثوق بالعهد  
بمعنى الاعتصام وهو التمسك بالحبل الحسى واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق منه  
اعتصموا بمعنى ثقوا بالعهد ولو عبر بالوثوق بدل الوثوق لمناسبة الاعتصام لكان احسن  
والاولى حذف قوله بالعهد لما في ذكره من التكرار فان المعنى حيثما ثقوا بالعهد  
بعهد الله فالسلامة من التكرار في جعل التجوز في مطلق الوثوق لافي خصوص  
الوثوق بالعهد وسلم بعضهم التكرار قال ومحمل كون التكرار معيبا ما لم يفد معنى  
مقبولا كالبيان بعد الاجام كما هنا فان الوثوق مبهم فبين بانه الوثوق بالعهد وسلم بعضهم  
التم التجرىد بحذف العهد أى جعله كانه محذوف ودفع بعضهم الاعتراض من أصله  
بان قوله بالعهد ليس من جملة المستعار له فهو قيد في المستعار له لا جزء منه ولما فرغ من  
الجواز المفرد عقبه بالجواز المركب فقال \* (الفريضة السادسة) \* في بيان الجواز المركب  
وتقسيمه الى ما يسمى استعارة تمثيلية والى ما يسمى بذلك وكان الاولى ان يقدمه على  
الترشيح والتجريد والاطلاق للإشارة الى انه قد يوصف باحداها وما صنفه يوهم خلاف  
ذلك مع انه غير مراد الا ان يعتذر عنه بانه لم يعهد للمركب ترشيح ولا تجريد في كلامهم  
بحسب الاستقراء ثم ان صاحب التلخيص عرف الجواز المركب بقوله هو اللفظ المستعمل  
فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل اى هو اللفظ المستعمل في المعنى الذى شبه بالمعنى  
الذى يدل عليه ذلك اللفظ اى لفظ المركب بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه  
منتزعا من متعدد فتشبه احدى صورتين المفترعتين من المتعدد بالآخرى ثم تدعى ان  
الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فتطابق على الصورة المشبهة اللفظ الدال  
بالمطابقة على الصورة المشبهة بها ثم قال وهذا أى الجواز المركب يسمى التمثيل يعنى  
التمثيل على سبيل الاستعارة لانه ذكر المشبه به وارىد المشبه وتلك ذكر المشبه كما هو  
طريق الاستعارة فصنفه يفيد حصر المركب في الاستعارة التمثيلية وليس كذلك ولذا  
قال شارحه في المطول وههنا بحث وهو ان الجواز المركب كما يكون استعارة فقد يكون  
غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات المعانيها بحسب الشخص كذلك  
وضع المركبات المعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم

موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان  
يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة  
كقوله هو اى مع المركب اليمانين مصدع البيت فان المركب موضوع للاخبار  
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجازا المركب في الاستعارة وتعريفه بما  
ذكره دول عن الصواب اه ولذا عدل عنه المصنف في تعريفه وتقسيمة فقال (المجاز)  
مبتدأ (المركب) صفته والخبر جله ان كانت علاقته الخ وجله وهو اللفظ اعتراضية  
بينهما قصدهما بيان المبتدأ ويصح ان يكون الخبر قوله كالمفرد وجله ان كانت بيان  
للتشبيه في قوله كالمفرد لكن لا يستفاد حقيقة من كلامه اشتراط كون القرينة مانعة  
واما الاول فيستفاد منه ذلك بواسطة تشبيهها بالمفرد ثم شرع في تعريفه فقال  
(وهو) اللفظ (المركب) خرج المفرد (المستعمل) خرج المركب المهمل فمخوذين مكرم  
مقلوب زيد مكرم وخرج أيضا المركب الموضوع الذي لم يستعمل فانه ليس بمجاز كما انه  
ليس بحقيقة (في غير ما) أى المعنى الاصلى الذى (وضع) ذلك اللفظ (له) أى لذلك المعنى  
حقيقة ومعنى وضع له دل عليه دلالة مطابقة والمراد بدلالة المطابقة هنا الدلالة التى  
لا يتوسط فى حصولها اللزوم لانها انبى بالمطابقة فتخرج دلالة المجاز لان أصلها  
الاتصال من اللزوم الى اللزوم وليس المراد بدلالة المطابقة ما يستفاد من اللفظ حال  
السمع والالام يصح اختصاص المطابقة بالمعنى الاصلى لان المذهب الصحيح ان لفظ  
المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازى ووضع صلة جرت على غير من هى له لان ما واقعة  
على المعنى وهو غير موضوع بل موضوع له فكان الاولى ابراز الضمير بان يقول فى غير  
ما وضع هو له لكنه لم يبرز لامن اللبس لان من المعلوم ان المعنى موضوع له لاموضوع  
وخرج بقوله فى غير ما وضع له الحقيقة المركبة كقولك زيد قائم فى مقام الاخبار  
بقيامه ومنها التعريض وهو ان تذكرا شيئا يدل به على شئ آخر نحو قولك ما انا بان فانه  
ليس مستعملا فى ثبوت زنا الغير بل ملوح به فقط مع استعماله فيما وضع له وهو ثبوت زنا  
المتكلم وكما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فكانه امالة الكلام الى  
عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد وعرض الشئ  
بالضم ناحيته من أى وجه جئته يقال نظرت اليه من عرض أى من جانب وناحية  
ويقال عرضت افلان او بقلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك أشرت به الى جانب  
وتريد جانبيا آخر ومنه المعارض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال ابن  
الاثير التعريض هو اللفظ الدال على معنى لامن جهة الوضع الحقيقى والمجازى بل من  
جهة التلويح بالاشارة فيختص باللفظ المركب كقولك ان تتوقع صلاته والله انى لمحتاج

فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض  
اللفظ أى جانبه وقوله (لعلاقة) أى الملاحظة علاقة خرج به المركب المستعمل في غير  
ما وضع له غلطا كقولك جاء زيد في مقام ذهب عمرو فان الغلط لا يلاحظ علاقة ثم انه  
أورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه يشمل المركب الذى استعمل بعض اجزائه  
في غير ما وضع له سواء كان لعلاقة المشابهة نحو واعتصموا بحبل الله أولعلاقة غير  
المشابهة نحو زيد في رجة الله أى الجنة التى هى محل الرحمة اذ يصدق على مجموع هذا  
المركب انه استعمل في غير ما وضع له بسبب استعمال جزئه في غير ما وضع له مع ان الاول  
ليس من التثنية فى شئ لانها انما تكون فى هيئة المركب بل ليس من الاستعارة فضلا  
عن ان تسمى بالتثنية لان الاستعارة جرت فى جزئه لا فى المجموع فالذى يسمى  
بالاستعارة خصوص الجزء الجارية فيه لا المجموع وكذا يقال فى نحو زيد في رجة الله  
ورديان المراد بالمستعمل الجزء المستعمل أولا وبالذات كما تراه فى نحو تقدم رجلا وتؤخر  
اخرى اذ هو الفرد الكامل المتبادر عند الاطلاق فهو الاخرى بالكل عليه لا ما يشمل  
ما كان بطريق السراية من الجزء الى الكل كما فى الآية والمثال وتصحىح الكلام سائغ  
بل واجب اذ ترتب عليه فساد كما هنا سألنا ان المراد بالاستعمال ما يشمل ذلك وغاية  
ما فى الباب انه تعريف بالاعم فالقصد به التمييز عن بعض ما عداه وهو المفرد لا عن كل  
ما عداه حتى يشمل التمييز عن المركب الذى وقع التجوز فيه سراية والتعريف بالاعم جائز  
عند قدماء المناطقة على ان هذا الاعتراض لا يتجه أصلا لانه علة عن قول المصنف  
لعلاقة لانه وان كان المجموع مستعملا فى غير ما وضع له لكنه لغير علاقة بين معناه  
الحقيقى والمجازى اه ولا بد لهذا الاستعمال من قرينة كما أفاده بقوله (مع قرينة)  
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فخرجت الكناية فنحو انا عطشان فانه كناية عن طلب الماء  
وليس مجازا لان قرينته ليست كقرينة المفرد فى انها تمنع ارادة المعنى الاصلى لان  
قرينتها وهى حال المتكلم هنا لا تمنع من ان يراد مع الطاب المعنى الحقيقى وهو الاخبار  
بالعطش لىكن اذا كان كذلك يرد ان يقال يلزم على ذلك الجمع بين الاخبار والانشاء  
وهما متنافيان قلنا لا يرد ذلك لان محل منع اجتماعهما اذا اتحد المادلول واما هنا  
فالمادلول متعدد وهو ثبوت العطش والطلب فاللفظ بالنسبة لثبوت العطش الذى يمكن  
ولو بغير اللفظ خبر وبالنسبة للطلب المتوقف عليه أى على اللفظ انشاء ثم شبه قرينة  
المركب بقرينة المفرد فقال (كالمفرد) أى كقرينة المجاز المفرد فى كونها مانعة من  
ارادة المعنى الموضوع له فالتشبيه بين القرينتين واستظهار الحقيده ان التشبيه بين  
المجازين أى ان المجاز المركب كالمجاز المفرد فى انقسامه الى ما علاقته المشابهة وما



علاقته غيرها وما استظهره غير ظاهر لان ذلك علم من قوله ان كانت علاقته الخ وان لم يقل كالمفرد فلو كان قوله كالمفرد اشارة الى ذلك لم يكن لذكره فائدة بل يكون حشو ويلزم صون التعريف عنه على انه يلزم عليه التنافي في التعريف لان قضية جعل التشبيه بين الجازين في الانقسام المذكور وان المركب ينقسم الى مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة والى استعارة ان كانت العلاقة هي المشابهة وهذا يناقض قوله فيما بعد ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعارة لان مراده انه لا يسمى باسم اصلا لانه يمكن دفع التنافي بان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وعلى كل فالاول احسن لانه يستفاد منه اشتراط كون قرينة المركب مانعة كالمفرد واسلامته من ورود التنافي الوارد على الثاني \* ولما فرغ من تعريف المركب شرع في تقسيمه فقال (ان كانت علاقته غير المشابهة) كالسببية والمسببية كما في قول ابي تمام من البحر الطويل

هو اى مع الركب اليمانيين مصعد \* جنيب وجثماني بمكة موثق

\*(وبعد)

عجبت اسراها واني تخلصت \* الى وباب السجن دوني مغلق

المت خفيت ثم قامت فودعت \* فلما تولت كادت النفس تزهد

فايبت الاول كلام مركب موضوع للاخبار والغرض منه انشاء التحزن والتكسر فقد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة السببية والمسببية لان التكسر والتحزن يتسببان عن الاخبار والقرينة حال الشاعر لكن هذه القرينة لا تمنع من ارادة المعنى الاصلى وهو الاخبار ففي هذا التمثيل للمركب نظر وقوله هو اى بمعنى هو اى بثلاثيات لان اصله هو اى بواوين ويا فقلت الواو الثانية ياء وادغمت في الياء بعدها السبعة عليها سا كنه قال في الخلاصة

ان يسكن السابق من واو ويا \* واتصل او من عروض عريا

فيا الواو اقبلن مدغما ثم اخيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع لراكب وهم اصحاب الابل في السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على مادون العشرة بل على العشرة فما فوقها و ايس يجمع كما قيل بل جمعه ركب كما نزل وعزل واليمانيين جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى يائيه وعوض عنها الالف المتوسطة كما في شرح المفتاح ومصعد بمعنى مبعدها ذهب في الارض والجنيب الجنوب اى المأخوذ كالجنيب الذي يحجر والجنسان المراد به ذات الشخص والموثق المقيد (فلا يسمى) المركب (استعارة) لانتفاء المشابهة ويعلم منه ايضا اني تسميته بالتمثيل لان المشابهة لازمة له ونفي اللازم يدل على انتفاء

الملزوم ولم يوجد للقوم فيه تسمية كما به عليه المصنف في هوامش نسخته التي فيها  
وعبارته فيها ولم نقل ويسمى مجازا امرسلا لعدم تصريحهم بذلك وكان الاولى ان يقول  
فلا يسمى باسم يخصه لان عبارته توهم انه يسمى بغير لفظ الاستعارة لانصبا باب التقي على  
القيد فقط غالبا مع انه لم يوجد للقوم تسمية لهذا القسم باسم خاص كما علمت واجيب  
بان التقي منصب على المقيد والقيد جميعا على خلاف الغالب والقيد هو استعارة  
والمقيد يسمى ثم أشار لفهوم الشرط بقوله (والا) تكن علاقة المركب غير المشابهة  
بان كانت المشابهة فنقي التقي اثبات (سمى استعارة) لانه ذكر اللفظ الدال على أحد  
الطرفين وحذف اللفظ الدال على الطرف الآخر كما هو طريقة الاستعارة (تتميلية)  
نسبة الى التمثيل وهو ما وجهه منتزع من متعدد وان كان التمثيل في اللغة التشبيه  
مطلقا سواء كان وجهه منتزعا من متعدد أم لا والحاصل ان للتمثيل معنيين احدهما  
باعتبار اللغة والثاني باعتبار العرف والنسبة اليه باعتبار معناه الثاني لا الاول والالزم  
ان يسمى كل استعارة باسم التمثيل وليس كذلك ويسمى بالاستعارة على سبيل التمثيل  
وبالتمثيل على سبيل الاستعارة قال صاحب التلخيص وقد يسمى بالتمثيل مطلقا قال  
الشارح من غير تقييد بقوانا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه المركب بان  
يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وانما خصت باللفظ التمثيل والتتميلية مع ان في كل  
استعارة تمثيلا أي تشبيها بالغة في التنويه بشأنها حتى كان ما عداها ليس فيه تمثيل  
لانها ميدان فرسان البلاغة حتى انه لا يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان  
ان يأتي بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة فاذا اشتهرت الاستعارة التتميلية وكثر  
استعمالها سميت مثلا قال صاحب التلخيص ولهذا أي لكون المثل مجازا امرسلا على  
سبيل الاستعارة لا تغير الامثال قال شارحه لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ  
المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا  
يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك أن المستعار يجب ان يكون اللفظ هو حق  
المشبه به أخذ منه عارية للمشبه به فلو وقع فيه تغير لما كان هو الذي يخص المشبه به  
فلا يكون عارية ثم قال فلهذا أي لكون الامثال لا تغير لا يثبت في المثل الى مضربه  
تد كيرا وتأيضا وافرادا وتنمية وجهه ابل انما ينظر الى مورد المثل لانه كلام شبه مضربه  
بمورده مثلا اذا طلب رجل شيئا مضربه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء  
الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة وأمه لان امرأة كانت متزوجة بشيخ وكان عنده  
لبن فطلبت منه الطلاق في زمن الصيف وتزوجت بشاب ليس عنده لبن ثم طلبت من  
الشيخ ابنا فقال لها الصيف ضيعت اللبن ويقال انه لما قال لها ذلك ضربت على نخذ

زوجها وقالت للين هذا أحسن من ابنك فصار هذا مثلاً يضرب لمن فرط في تحصيل  
شيء في زمن يمكنه تحصيله فيه ثم طلبه في وقت لا يمكنه فيه وكما يقال أحشقا وسوء كيلة  
وهذا مثل يضرب لمن يظلم من وجهين وأصله أن رجلاً اشترى من آخر عراً وقبضه منه  
فاذا هو وحشف ومع ذلك كان البائع يطفف المكيال فقال له المشتري ماذا كرت أن كاذم  
المصنف يقتضي أن التمثيلية خاصة بالمركب واختاره السيدوا كتنفى السعد بمجرد كون  
كل من المشبه والمشببه به هيئة منتزعة من متعدد ولو كان اللفظ مفرداً كما أشار إليه  
صاحب الكشف في قوله تعالى أو أهلك على هدى من ربهم وعليه فتقريرها أن تقول  
شبهت هيئة المؤمنين في اتصافهم بأنواع الهدى على أوجه متقاربة هيئة جماعة على  
رواجل منهم السابق والمسبق والقوى والضعيف واستعير لفظ على من المشبه به  
للمشبه ورده السيدان الحرف مفرداً وكذلك معناه بل ومتعلق معناه فلا تكون  
الاستعارة فيه تمثيلية ثم مثل لما ذكره فقال (نحو أني أراك تقدم رجلاً) أي تقدم رجلاً  
تارة (وتؤخر) تلك الرجل تارة (أخرى) وهذا مثل يضرب لمن يتردد في أمر فتارة يقدم  
عليه وتارة يحجم عنه وتقريرها أن تقول شبهت هيئة من يتردد في الأقدام على الفعل  
والأجسام عنه هيئة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة  
لا يريد فيؤخر أخرى واستعير اللفظ المركب الموضوع للمشبه به للمشبه به على طريق  
الاستعارة التمثيلية فوجه الشبه وهو الأقدام تارة والأجسام أخرى منتزع من عدة أمور  
وأصل ذلك أن الوليد بن يزيد عامله الله بما يسحق لما يبيع كتب إلى مروان بن محمد  
وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بعد فاني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فاذا أتاك  
كأني هذا فاعتمد على أيهما شئت وجعلنا فيما سبق أن المقدم المؤخر هو رجل واحدة  
وأخرى صفة محذوف وهو تارة للرجل اندفع الاعتراض بأن ظاهر المصنف يقتضي  
أن المراد بـ قدم رجلاً إلى قدمه ويؤخر رجلاً أخرى إلى خلفه وليس كذلك لأن هذه  
الهيئة غير موهودة وأجاب السعد في المفتاح بأن المراد بالرجل الخطوة وعليه فالمراد أني  
أراك تقدم خطوة وتؤخر خطوة أخرى وبحث فيه بأن الشخص انما يؤخر رجلاً إلى  
مكانها الذي نقلها منه وليس في ذلك تأخير خطوة أخرى فالأولى ما أجاب به السيد من  
أنه وإن كان المقدم والمؤخر انما هو رجل واحدة لكنها تختلف بالاعتبار فالرجل من  
حيث كونها مقدمة تغاير نفسها من حيث كونها مؤخرة وأحسن منه ما قدمناه لك  
فاحفظه ثم فسر المعنى المراد من التركيب السابق بقوله (تتردد في الأقدام) على الأمر  
أي على الجراءة على فعله كما فسر بذلك بعضهم لكن هذا التفسير غير مناسب باعتبار  
المقابلة وهو الأجسام الذي هو كف النفس لأن الجراءة الشجاعة وهي شدة القلب عند

الباس وهي لا تقابل كف النفس فالأولى نفس الأقدام بالتصميم على الفعل ويمكن  
 أن يجاب بأن المراد بالجرأة التصميم فيصح التفسير وقوله (والاجسام) بتقديم الحاء على  
 الجيم والعكس وهما جمع واحد وهو كف النفس عن الفعل (لا تدرى أيها ما أخرى)  
 أي الحق وأولى أي لا تدرى جواب هذا الاستفهام بجملة لا تدرى بيان لما نشأ التردد  
 بين الأقدام والاجسام أي أن سبب التردد المذکور أنك لا تعلم أيها الحق من الآخر  
 وأي يحتمل أن تكون موصولة بمعنى الذي وأخرى خبر مبتدأ محذوف أي هو وبالجملة  
 صلة والموصول وصلته في محل نصب مفعول أول لا تدرى والثاني محذوف والتقدير  
 لا تدرى الذي هو أخرى الأقدام أو الاجسام ويحتمل أن تكون استفهامية فتكون  
 مبتدأ خبره أخرى والجملة في محل نصب سدت مسددة مفعول تدرى وعلاقة عن العمل في  
 لفظ أيها الاستفهام والتقدير لا تدرى جواب أيها ما أخرى أي لا تدرى جواب هذا  
 الاستفهام \* ولما فرغ رحمه الله تعالى من العقد الأول شرع يتكلم على العقد الثاني  
 وما يتعلق به فقال \* (العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية) \* أي في ذكرها  
 على الوجه الحق عند كل قائل لا عند الجهور فقط ويحتمل أن المراد بالتحقيق ذكر الشيء  
 بدليله لأن قوله وحيدته وجه تسميتها الخ في قوة الدليل (اتفقت كلمة القوم) أي كلماتهم  
 لأن فاعل الاتفاق لا يكون الامتداد الكونه من الأمور النسبية التي لا تضاف إلا  
 لعدد كالساوي والتماثل فاطلق الكلمة على الكلمات مجازاً من سلا علاقه  
 الكلية والجزئية أو أنه مجاز بالاستعارة بأن شبه الكلمات بالكلمة من حيث أنها  
 امتزجت وصارت كالأشياء الواحدة لا اتحاد مؤدى الجميع أو أن الإضافة استغراقية  
 ولذا اتسعهم يقولون في مثل ذلك أنه مفرد مضاف يعم وليست التاء للوحدة حتى تنافي  
 الاستغراق بل لمحض التأنيت أو للوحدة النوعية وهي لا تنافي التعداد الشخصي  
 والمراد بالكلمات الآراء فالاستناد إليها من المجاز العقلي على حد قوله تعالى فما  
 رجحت تجارتهم لأن المراد بالاتفاق ما قابل النزاع وهو من خواص العقلاء فلا  
 يستند حقيقة للآراء وقيل أن المراد بالتوافق التساوي والتماثل وعليه فالاستناد  
 حقيقي لأنه بهـ هذا المعنى غير خاص بالعقلاء فاشتمل كلامه على مجاز على مجاز عن  
 حقيقة حيث تجوز بالكلمة عن الكلمات على أحد التفسيرين السابقين ثم تجوز  
 بالكلمات عن الآراء وفيه مجاز عقلي على ما تقدم فالجواز الأولان في الطرف  
 والآخر في الاستناد (على أنه) ظرف لغو متعلق بما قبله والضمير للعالم والشأن  
 (إذا شبه أمر) كالمنية (بأمر) آخر (كالسبع) من غير نصريح بشئ من أركان  
 التشبيه وهي مشبه ومشبه به وأداة تشبيه ووجه شبه (سوى المشبه) كالمنية

وذ كرملائم المشبه به ليندل على انه مضمهر في النفس كما يأتي وظاهر كلامه ان المراد بالمشبه  
 ما ذكر لان يكون مشبها بالفعل مع انه لا يصح ذلك في باب الاستعارة لان صيغتها على  
 تناسي التشبيه وجعل المشبه من افراد المشبه به الا ان يقال ليس المراد بالمشبه المشبه  
 بالفعل بل المراد به المشبه بالقوة أي ما يصلح لانه يكون مشبها لو أتى بأداة التشبيه لكن  
 هذا السؤال والجواب غير محتاج اليه - ما لان الكلام ليس في التشبيه اللفظي بل في  
 النفس المرموز اليه وهو كاف في صحة اطلاق المشبه على المستعار له ومفهوم من غير  
 تصريح الخ أنه لو صرح بجميع اركان التشبيه فحوز يد كاسد في الشجاعة انه لا يكون  
 استعارة أصلا لا كتابية ولا غير ما بل هو تشبيه غير بليغ لانه ذكر فيه أداة التشبيه ووجه  
 الشبه والبليغ عندهم ما حذف فيه الاداة والوجه والحاصل انه ان صرح بجميع  
 اركان التشبيه كان تشبيها غير بليغ وان صرح بالمشبه والمشبه به فقط كان تشبيها بليغا  
 وان صرح بالمشبه فقط كان استعارة بالكتابة وان صرح بالفظ المشبه به فقط فاستعارة  
 نصريحية واعترض على المصنف في قوله من غير تصريح بشئ سوى المشبه أنه يشمل  
 ما لو قيل زيد في جواب من يشبهه خالدا وأجيب بان هذا خارج بقوله ودل عليه الخ  
 وأخرجه المولى تيمس الخفيد بقوله سوى المشبه وهو مبني على اعتبار انضمام عبارة  
 السائل الى عبارة المجيب وهو خلاف ما هو المتبادر من اعتبار عبارة المجيب في حد  
 ذاتها والتحقيق ان ذلك لم يدخل في موضوع الكلام وهو التشبيه حتى يخرج عما ذكر  
 لانه من باب المشابهة وهي المماثلة وليس من باب التشبيه في شئ وتعبر المصنف  
 بالتمريض يشبهه بان هذا اشارة الى الاركان كلها الا انه لم يصرح بشئ منها سوى  
 المشبه (ودل عليه) أي على التشبيه المضمهر في النفس المفهوم من قوله اذا شبهه أمرا الخ  
 (بذكر) لفظ (ما يخص المشبه به) وانما قدرنا المضاف لان الذكر انما يكون للفظ  
 ويحتمل ان تكون ما واقعة على لفظ لكن الاختصاص من حيث معناه لان المختص  
 انما هو المعنى كسمى الاظفار والمراد المعنى الحقيقي وان لم يكن مستعملا فيه اللفظ  
 كما في يتقضون عهد الله عند الكشاف وكافي اظفار المنيعة عند السكاكي واعترض  
 المصنف في قوله ودل عليه الخ بانه لا يظهر الاعلى مذهب الخطيب دون مذهب الجمهور  
 والسكاكي لان الدلالة بذ كرمما يخص المشبه به عند الجمهور وعلى لفظ المستعار وعند  
 السكاكي على تقدير الاتحاد مع أنه قال اولاً اتفقت كلمة الخ وأجيب بان التشبيه  
 اصل بالنسبة الى كل استعارة ويجب تناسيه حين الاستعارة فاضماره لا بد منه فالتشبيه  
 المضمهر في النفس موجود في كل استعارة فيشمل الاستعارة الممكنة على سائر المذاهب  
 غاية أنه اعتبر مدلولها عند الخطيب حيث جعلها لنفسه ولم يعتبره كذلك عند الجمهور

والسكاكى فليست الدلالة الاصلية عند كل أحد وشارب الجواب اذا شبهه بقوله (كان هناك) اى فى الكلام المشتمل على التشبيه المذكور فاسم الاشارة للمكان الاعتبارى (استعارة بالكناية) اى واستعارة تخيلية أيضا وانما تركها لانه ليس بصدد هذا العتد مثال ما ذكره انشبت المنية اظفارها بقلان فانه شبه المنية بالسبع ولم يذ كر شيئا من أركان التشبيه سوى المشبه وهو المنية ودل على هذا التشبيه بذكر ما يخص المشبه وهو الاظفار فالمنية استعارة بالكناية والاظفار استعارة تخيلية ولما كان قديتوهم من قوله اتفقت كلمة القوم انه لا خلاف بينهم اصل الادفع هذا التوهم بقوله (لكن اطربت أقوالهم) اى اختلفت لا اختلفت لان الذى يقابل الاتفاق الاختلاف لا الاختلال وأيضا الاختلال ليس لجميع المذاهب لان المختل انما هو مذهب السكاكى والخطيب دون مذهب السلف فتعين حمله على الاختلاف والمعنى انه اختلفت كلمة القوم فى تعيين المعنى الذى يطابق عليه هذا اللفظ وهو الاستعارة بالكناية ويرجع ذلك الى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى ما ذهب اليه السكاكى والثالث ما ذهب اليه الخطيب فلذا عقد لكل قول فريدة هذا وكان الانسب بقوله اتفقت كلمة القوم ان يقول لكن اضطربت كلماتهم الا ان يقال اشار بذلك الى ان المراد فى الموضوعين واحد وهو الآراء ثم ان بعض الناظرين فى كلام الكشف فهم منه ان الاستعارة بالكناية عنده لفظ الاظفار مثلا من حيث كونها رمزا لاستعارة المنية للسبع واثبت بذلك قولارابعهالكن المصنف لم يعول على ذلك وسيصرح برده فى الفريدة الاولى بقوله واليه ذهب صاحب الكشف وذهب العصام الى ان ذلك من فروع التشبيه المقلوب وهو ما يقاب فيه المشبه مشبها به والمشب به مشبها بنحو قول الشاعر

وبدا الصباح كان غرنه \* وجه الخليفة حين يمدح

وتقريرها ان يقال شبه السبع بالمنية واستعير لفظ المنية للسبع ثم جعل التركيب كناية عن تحقق الهالك به ولا يرد ذلك على المصنف لانه حدث بعده بكثير (وانتعرض لها) اى للاقوال الثلاثة اول الاستعارة بالكناية واللام للامروادخاله على فعل المتكلم قليل ثم يحتمل ان يكون مستعملا فى معناه الانشائي ونكتة الامر انفسه شدة الاعتناء ببيان الاقوال وهو معنى الخبر أى نتعرض لها (فى ثلاث فرائد) بحذف التاء لكون المعدود مؤنثا وفى بعض النسخ باثباتها مع ان المعدود مؤنث فكان يجب تجريد اسم العدد منها ولعله اول الفرائد بالمباحث فيكون المعدود مذكرا أو جعل لفظ الفرائد بدلا والمعدود لا يعتبر الا اذا ذكر تميزا دون ما اذا ذكر مبدءا أو خيرا أو بدلا ونحو ذلك (مذيلة) حال

او صفة لفرائد ويحتمل انه خبر لمخدوف أى هي طويلة الذيل (بقريدة أخرى) وفي كلامه  
 استعارة بالكناية وتخمين حيث شبه الفرائد بالثياب بجامع نسج كل على ما ينبغي  
 وطوى ذكر المشبه به وورع الى به شئ من لوازمه وهو التذييل على سبيل التخييل وهذا  
 ما أجابوا به عما اورده العصام على المصنف في قوله مذيلة لان مذيلة معناه على ما فهم  
 العصام مجعول لا ذيلها فريدة أخرى فلما فهم هذا الفهم اعترض بان له لا وجه لذلك وكأنه  
 مستحدث والافلم نجد في كتب اللغة التذييل بمعنى جعل الشئ ذيلاً لشيء آخر بل بمعنى  
 تطويل الذيل وحاصل الجواب ان الكلام فيه يتجوز لان التذييل معناه الحقيقي  
 تطويل الذيل والمصنف استعمله في الحاق الذيل ثم عمل تذييلها بذلك فقال (ايمان انه)  
 اى الحال والشان (هل يجب) صناعة بيانية (ان يكون المشبه) كالموت الكائن (في)  
 صورة (الاستعارة بالكناية) فتواشتبت المنية اظفارها بفلان (مدكورا بلفظه  
 الموضوع له) كالمنية فانهم موضوعه للموت (ام لا) يجب ذكره بلفظه الموضوع له اى  
 انما ذكر الفريدة الرابعة لبيان جواب هذا الاستفهام لان المبين في هذه الفريدة  
 جواب الاستفهام لانفس الاستفهام وسيأتى ان الحق عدم الوجوب واعترض  
 المصنف بانه وقع ام المتصلة التى مدخولها مفرد فتحو اعندك زيد أم عمرو بعد هل التى  
 لطلب التصديق مع ان حقها ان تقع بعد الهمزة لانها الطلب التصور والتصديق  
 فاستعمالها مع غير الهمزة شاذ فالمناسب ان يأتى بأوبدل أم أو يأتى بالهمزة مع بقاء  
 أم على حالها وأجيب بان أم هنا منقطعة لان المترددا تنقل من الاستفهام عن حكم الى  
 الاستفهام عن حكم آخر فكانه قال هل يجب أو لا يجب فهى بين تصديقين واذا  
 كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل لانها تستعمل في جميع كلمات الاستفهام  
 والمتصلة هى الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أن تذرهم أم لم تذرهم او بعد  
 همزة يطلب بها وبأم تعيين أحد الشئتين بحكم معلوم النبوت فتحو أزيد عندك أم عمرو  
 والمنقطعة ما خلت عن الامرين ولا يفارقها معنى الاضراب ثم قد تنقض مع  
 استفهاما وقد لا تنقض به \* (الفريدة الاولى) \* من الاربعة في مذهب السلف وبدأ به  
 لانه المختار (ذهب السلف) أى القداما وهو لغة من تقدم من آباءك وأقاربك والمراد به  
 من تقدم من علماء هذا الفن كالشيخ عبد القاهر واضرا به ما عدا صاحب الكشف  
 والسكاكي والخطيب بقريضة ما يأتى له وسعى السلف بذلك لانهم آباء في التعليم في  
 الكلام استعارة مصرحة حيث شبه العلماء الاقدمين بالآباء والا قارب بجامع التربية  
 وايدصال النفع في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريحية لكن  
 وقع في كلام بعضهم ما يفهم منه ان تخصيص السلف بالا قارب محله اذا أضيف اقر ونحو

سلفي اما اذا لم يصف فعنا من تقدم قبله مطلقا اقارب او غيرهم فهو قال السلف وعلى  
هذا فلا استعارة وكان الاولى للمصنف ان يقول يؤخذ من كلام السلف ليكون ما ذكره  
ليس معلوما من كلامهم بالصراحة (الى ان المستعار بالكناية) متعلق بذهب والانصب  
ان يقول الى ان الاستعارة الخ لانه اسم المحدث عنه فيما سبق للاستعار ولانه موضوع  
الخلاف (لفظ المشبه به) أي اللفظ الدال على المشبه به كافة السبع الدال على  
الحيوان المقترس فهو من اضافة الدال للمدلول (المستعار) ذلك اللفظ (للمشبه)  
كالموت وهذا متعلق بالمستعار فالمستعار بالرفع صفة للفظ لا بالجر صفة للمشبه به لان  
القاعدة ان التشبيه في المعاني والاستعارة في اللفاظ ففي نحو انشبت المنية اظفارها  
بقلان شبهتها معنى المنية وهو الموت بمعنى السبع واستعرا لفظ المشبه به وهو السبع  
للمشبه وهو المنية وطورنا لفظ المشبه به ورمزنا اليه بشئ من لوازمه وهو الاظفار  
(في النفس) متعلق بالمشبه فان قلت قد يشكل على هذا نحو يتقضون عهد الله بما هو  
من افراد الاستعارة بالكناية اذ كيف يعقل ان الباري جل وعلا يشبهه أحد المعنيين  
بالآخر ثم يلاحظ علاقة ويضم في نفسه لفظ المشبه به ويرمز اليه بذكر لازمه مع ان  
ذلك من أوصاف الحوادث فالجواب ان تشبيه أحد المعنيين بالآخر وملاحظة  
العلاقة التي بينهما واضمار لفظ المشبه به في النفس منطوق فيه لحال من انزل القرآن  
بلغتهم من حيث ان ذلك كمن في نفوسهم وسليقة لهم وان يحجز واعن التعبير فانفس  
اما نفس المتكلم بالنسبة للجاذب واما نفس السامع بالنسبة للكلام القديم  
(المرموز) بالرفع صفة ثانية للفظ واستظهر بعضهم جره على انه صفة للمشبه به لكن  
يلزم عليه نفريق التعوت المؤدى الى عدم قبول التركيب اذ لا يحسن ان يقال جاء غلام  
زيدا الفاضل العالم برفع الاول صفة للمضاف وجر الثاني صفة للمضاف اليه ومعنى  
المرموزا المشار اليه لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية والاصل فيه  
الاشارة بالشفقة أو الحاجة (اليه) متعلق بالرموز وهو على حذف مضاف أي المرموز  
الى معنى ذلك اللفظ (بذكر لازمه) أي لازم ذلك المعنى اذ من المعلوم ان اللازم للمعنى  
لا لفظ (من غير تقدير له) أي اللفظ المشبه به والجار والمجرور حال من نائب فاعل  
المستعار أي انه اذا حذف ورمز اليه فلا يقدر (في نظم الكلام) أي في تركيبه  
والاضافة للبيان وانما اشترط عدم تقديره لانه لو قدر فيه لكان تقديره منافيا للاستعارة  
بالكناية لانها ابدال لا يصرح فيها باسم المشبه به والمقدر كالثابت فكانه مصرح به فيلزم  
الجمع بين الطرفين (وذكر لازم) كالاظفار (فيها) أي في الاستعارة بالكناية (قرينة)  
دالة (على قصده) أي قصد المشبه به المستعار لفظه (من عرض الكلام) أي من طرفه



كاوله أو آخره فالمراد بالعرض بضم فسكون أو بضمه بين الطرفين وإن كان في الأصل بمعنى  
 الجانب والناحية يقال نظرت إليه من عرض أي من جانب وناحية فيكون المصنف  
 شبه الطرف بمعنى العرض واستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية أو شبه  
 الكلام بشئ له عرض وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بذلك لازمه وهو العرض على  
 سبيل الاستعارة بالكناية ثم إن قوله وذ كر اللازم الخ يعارض ما سبق من أنه يشترط  
 عدم تقديره في نظم الكلام وحاصل التعارض أنه أقادأ ولا أنه لا يقدر المشبه به وأقاد  
 هنا ثانياً أنه مقصود من عرض الكلام وحاصل الجواب أنه فرق بين عدم تقدير الشئ  
 من التركيب وبين قصده من التركيب فكونه مقصوداً وما أخذ من التركيب أي  
 من عرضه وجانبه لا من جوهره لا يقتضي تقديره في نظم الكلام فلذا أتى أولاً بقوله  
 من غير الخ واثبت ثانياً في قوله على قصده فاختلاف مورد الإثبات والنفي فلا تناقض  
 وأورد عليه أيضاً أن هذا مخالف لما تقدم له من أن الدلالة في الحقيقة بذ كر اللازم إنما  
 هي على التشبيه لا على لفظ المشبه به المحذوف كما هنا وأجيب عنه بأنه لا مخالفة لأنه  
 لا مانع من دلالة على التشبيه وعلى المشبه به جميعاً إلا أن دلالة على لفظ المشبه به  
 قصداً وبالذات لا تقتضيه إلى القرينة لسكونه استعارة ودلالة على التشبيه بطريق  
 التبع والاستلزام فتحمل الدلالة على التشبيه فيما سبق للمصنف على الدلالة  
 الضمنية وهنا على الدلالة المقصدية وإنما جعل هناك ضمناً وهذا قصداً لأن الاستعارة  
 مبناها على تناسي التشبيه فكيف يكون ذلك اللازم دليلاً على قصده وحاصل ما ذكره  
 أن الاستعارة بالكناية على مذهب السلف هي أن لا يصرح بذ كر المستعار بل بذ كر  
 رديقه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة للسبع للمنية  
 كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسداً الكلام نصرح بذ كر المستعار أعني  
 السبع بل اقتصرنا على ذلك لازمه وهو الأظفار المنتقلة منه إلى المقصود كما هو شأن  
 الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الخيوان المقترس  
 والمستعار له هو المنية أفاده السعد في المطول (وحيث قد) أي وحينئذ ذهب السلف إلى  
 ما ذكره (وجه تسميتها) أي المستعار بالكناية واثبتاً وتأييداً بالاستعارة بالكناية أو نظراً  
 للمفعول الثاني لأن التسمية مصدر مضاف لمفعوله الأول وهو الضمير ومفعوله الثاني  
 (استعارة بالكناية) أي الضمير بمعنى مدلول الاستعارة واستعارة بمعنى لفظها فتستقيم  
 العبارة والافك كيف تسمى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية وقال بعضهم أنه راجع  
 للاستعارة بالكناية المتقدمة في قوله العقد الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية  
 وكذا الضمير في الفرائد الآية في قوله ذهب السكاكي إلى أنه أذهب الخطيب إلى أنها

الخ ويؤيد ذلك ان معاني هذه القرائد تفصيل لقوله في تحقيق الخ ولكن ذلك بعيد  
 في الضمير الذي هنا لانه عبر في صدر الفريدة بالمستعار (او) استعارة (مكنية) فهو  
 معطوف على قوله بالكناية فيقدر قبله لفظ استعارة كما علمت فلا يرد انه حذف جزء العلم  
 على ان صاحب الكشف جوز حذفه اذ ادل عليه دليل وذهب بعضهم الى انه  
 معطوف على مجموع قوله استعارة بالكناية لا على الكناية فقط لئلا يلزم العطف على جزء  
 العلم ولا يرد انه يلزم عليه حذف جزء العلم لانه مقدر والمقدر كالثابت وقوله (ظاهر)  
 راجع للامرين أعني الاستعارة بالكناية أو مكنية ووجه ظهور الاول أعني كونها  
 استعارة ان لفظ المشبه به استعمل في المشبه الذي هو غير ما وضع له العلاقة المشابهة  
 ووجه ظهور الثاني أعني كونها بالكناية أو مكنية انه لم يصرح بالمستعار بل دل عليه  
 بذكر خواصه ولوازمه وهذا شأن الكناية لانها في اللغة الخفاء وعدم التصريح قال  
 في المطول الكناية في اللغة مصدر قولك كئيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت  
 التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين أحدهما معنى المصدر الذي هو  
 فعل المتكلم أعني ذكر اللازم واردة المزموم مع جواز ارادة اللازم أيضا فاللفظ مكنى  
 به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي أشار اليه المصنف يعني صاحب  
 التلخيص بقوله لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معناه أي ارادة ذلك المعنى مع  
 لازمه كلفظ طويل التجاد المراد به لازم معناه أعني طول القامة مع جواز ان يراد  
 حقيقة طول التجاد أيضا فظهر انهم اختلفوا في الجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ  
 مع ارادة لازمه كإرادة طول التجاد مع ارادة طول القامة بخلاف الجواز فانه لا يصح  
 فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الخاتم ان يراد بالاسد  
 الحيوان المقترس اه (والله) اي الى ما ذكره السلف لا الى غيره (ذهب صاحب  
 الكشف) فتقديم المفعول يفيد الحصر وقال صاحب الكشف ولم يقل الزمخشري  
 مع انه هو اشارة لتقوية قول السلف وذلك ان الكشف اسم لتفسير القرآن فيعلم منه  
 ان صاحبه جليل واذا كان هذا الامام صاحب هذا الكتاب العظيم ذهب الى مذهب  
 السلف فيكون قويا وكان اسمه محمود الزمخشري ويسمى جارا لله أي جاريت الله لانه  
 كان في مكة بجوار الكعبة المشرفة وعيادته في ينقضون عهد الله شاع استعمال  
 النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبلى على سبيل الاستعارة لما فيه من  
 ثبات الوصلة بين المتعاهدين اي كما ان الحبلى فيه ثبات الوصلة بين المتراطين وهذا  
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه  
 بذكر شئ من رواده فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع بفترس اقرانه فقيه

تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وقوله من حيث تسميتهم العهد بالحبيل هذا  
 محط الشاهد لان الاستعارة اسم للحبيل والمسمى به العهد وقوله ان يسكتوا عن ذكر  
 الشيء المستعار صريح في مذهب السلف وان يسكتوا بديل من قوله هذا وقوله على  
 مكانه اى المستعار ثم يحتمل ان المراد بمكانه نفس التركيب على معنى ان المكان له اى  
 ان ذكر اللازم قرينة دلت على ان المكان للمستعار وانه الجدير والاحرى بالذكر  
 في التركيب فحيث لم يلقظ به فهو مقدر وهو الاظهر ويحتمل ان المكان نفس المتكلم  
 لاضماره فيها وان لم يذكر في نظم الكلام بقرينة ذكر اللازم والا كان ذكره عبثا  
 وقوله فقيهه اى في ذكر الافتراض وقوله على ان الشجاع اسد اى لان الافتراض من  
 اوصاف الاسد (وهو المختار) اى ما ذهب اليه صاحب الكشف هو المختار ان كانت  
 كان الانبىء التفرع بالفاء قلنا الوفرع بالفاء لتوهم ان كونه هو المختار ليس لذاته بل  
 لامر عارض وهو ذهاب صاحب الكشف اليه مع كونه مختارا لذاته في الايمان  
 بالواو فكثير الجهة الاختيار اى مختار عندي وعند الجمهور لان حذف المعمول يؤذن  
 بالعموم \* وما فرغ من الكلام على مختار السلف وكان كلام السكاكى لا تصرح فيه  
 بمخالفتهم ولا بوافقتهم بل عبارته محتملة لهم والكنى الكثير من كلامه يعيل لموافقتهم  
 والقليل منه يعيل لمخالفتهم راعى المصنف الجهتين فذكر مذهبه عقب مذهبهم نظرا  
 للجهة الاولى واقرده عنه نظر للجهة الثانية فقال \* (الفريدة الثانية) \* **كثافة**  
 في مذهب السكاكى قال بعضهم حيث كان الكثير من كلامه يعيل للموافقة والقليل  
 منه يعيل للمخالفة فالاولى جل القليل على الكثير وترجيحه لكلام السلف حتى ثبت  
 المخالفة لانه لو اراد المخالفة لصرح به او ردد على السلف وذكر مستند المذهب كما هو دأب  
 المخالف (يشعر ظاهر كلام السكاكى) انظر لمجمع المصنف بين لفظ يشعر ولفظ ظاهر  
 مع ان احدهما كاف في الدلالة على المخالفة اوفى الدلالة على ان كلامه ليس فصافيا  
 ذكره واعلى التمكن في ذلك الزيادة في بيان ضعف ما يشعر به كلامه (بانها) متعلق يشعر  
 والضمير للاستعارة بالكناية اى ان الاستعارة بالكناية هي (لفظ المشبه) كالمنية  
 (المستعمل) بالرفع صفة للفظ (في المشبه به) كالسبع (بادعاء) اى حال كونه ملتبسا  
 بادعاء فالباء للملازمة ولو قال المستعمل في المشبه به الادعاء لكان اوضح (انه) اى  
 المشبه (عينه) اى المشبه به والمراد بكونه عينه انه فرد من افراده وحاصل مذهب  
 السكاكى في الاستعارة بالكناية نحو قولك اظفار المنية تشبث بفلان انه بعد تشبيهه  
 معنى المنية بمعنى السبع يدعى ان المشبه عين المشبه به وحيث يذو السبع فردان فرد  
 حقيقى متعارف وهو الحيوان المقترس وفرد ادعاءى غير متعارف وهو الموت ثم تستعمل

لفظ المشبه وهو المنية في المشبه به الادعاء وهو الموت والقرينة على ذلك الادعاء ذكر الالزم الذي هو من خواص السبع وهو الاطلاق والاستعارة بالكتابة عنده هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعاء ورد ما ذكره السكاكي في تفسير الاستعارة بالكتابة بان لفظ المشبه فيها كالمنية مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير غاية الامر اننا دعينا سبعيته مع ان الاستعارة ليست كذلك لانها من المجاز الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له وأجيب عنه بما لا يجدي قال في المطول الجواب اننا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة وهي الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انها موضوعه له بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال له فيما وضع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوعه له بالتأويل المذكور ويبان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار أنه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فالاستعمال بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فافهم هذا غاية ما أمكن في توجيه كلامه اه وسما في المصنف الرد على السكاكي بنحو ما ذكرنا وانما قدمنا هنا اشارة الى كمال الفائدة بوجهه وانه جدير بالانكار (واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والافعال وسائر المشتقات (اليها) أي الى قرينة الاستعارة بالكتابة فقيه تسامح واذا أتى بآء التصوير لبيان المراد بقوله (يجعل) أي ردا مصورا يجعله (قرينتها) أي قرينة التبعية (استعارة بالكتابة وجعلها) أي الاستعارة التبعية (قرينتها) أي قرينة الاستعارة بالكتابة وحاصله انه يجعل التبعية قرينة الممكنية ويجعل قرينة التبعية نفس الممكنية في نطق الحال بكذا يجعل الحال استعارة بالكتابة ويجعل نطق قرينتها يشبه به الحال بانسان ذي نطق ونسبة النطق اليها قرينة وهذا الجعل جار (على عكس ما ذكره القوم) لان ما كان قرينة عندهم جعله استعارة وما كان استعارة عندهم جعله قرينة وهذا منه على عكس ما ذكره القوم (في مثل نطق الحال بكذا) أي دلت (من ان) بيان لما (نطق استعارة) تبعية (لدلت والحال قرينة) الاستعارة وتقريرها ان تقول شبت الدلالة بالنطق واستعمال النطق للدلالة واشتق من النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دات فنطق استعارة تصريحية تبعية والحال قرينة لكن الحال مستعملة في حقيقةها

وأما السكاكى فيجعل الحال استعارة بالكناية ونطق قرينتها كما علمت وإنما اختار ذلك  
 ليكون أقرب إلى الضبط لما فيه من تعاميل الأقسام قاله السعدوقول المصنف مثل يشمل  
 نحو قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله تعالى ولا ملية عليكم في جذوع النخل فهو  
 في الآية الأولى يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية لادالة قاط  
 ونسبة لام التعاميل اليه قرينة وفي الآية الثانية يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن  
 الظروف والامكنة واستعمال اللفظ في قرينة على ذلك بقى ان يقال ان السكاكى كما مر  
 اختار ذلك تقديلا للأقسام وتقليل الأقسام كما يحصل بردا التبعية إلى قرينة المكنية  
 يحصل بعكسه وهو رد المكنية إلى قرينة التبعية فلا ينض تحتها الاختيار المذكور  
 اجيب بانه اختار ذلك دون عكسه لقله الاعتبارات فان الاعتبارات في التبعية أكثر  
 منها في المكنية ورجوع الاعتبارات إلى الأقل أخرى من عكسه ثم انه اعترض  
 على المصنف بما حاصله ان حديث رد التبعية إلى المكنية مبني على تحقيق التخييلية  
 عند السكاكى لانها القرينة للمكنية ولا محالة ان رد الشيء إلى شيء آخر فرع تحقيقه  
 وبيان ذلك الشيء الآخر والمصنف لم يحقق معناها على مذهب الافي الفريدة الثالثة  
 من العقد الثالث فكان الانسب تأخير حديث رد التبعية والاعتراض عليه إلى هناك  
 وذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله واجيب بان المصنف إنما ذكر ذلك هنا اهتماما ببيان  
 الأصل لان المكنية أصل التخييلية لانها قرينة ما هي فرعها ثم اشار إلى رد السكاكى  
 فقال (ويرد عليه) من الردفية قرأ بضم ففتح ففتح سديد ويؤيد ذلك وجود الباء في غالب  
 النسخ وعلى اسقاطها يكون من الورود فقرأ بفتح فسكسر ففتح فصح ايضا ان  
 يقرأ كالاول من الرداي يرد على السكاكى في كل من الدعوتين المذكورتين الأولى  
 هي دعوى ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه الخ وهذه ردها المصنف بقوله بان الخ  
 والثانية رد التبعية إلى المكنية وهذه ردها المصنف بقوله الآتى وهو قد صرح الخ  
 (بان لفظ المشبه) كالمنية (لم يستعمل الا في معناه) وهو الموت لا غير غاية الامر اننا  
 ادعينا اتحاد الموت بالسبع واذا كان مستعملا في معناه (فلا) يصح ان يكون  
 استعارة لان الاستعارة من المجاز وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له  
 والسكاكى نفسه فسر الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر  
 وجعلها قسمين من المجاز اللغوي المقسم بالكلمة المستعملة الخ فهذا كما مر يرد على  
 السكاكى وحاصله ان المصنف أتى بقياس من الشكل الثاني ذكره صغراه وهي قوله لفظ  
 المشبه لم يستعمل الا في معناه ونتيجته وهي قوله فلا يكون استعارة وحذف كبراه  
 وهو لا شيء من الاستعارة يستعمل في معناه ونظم القياس هكذا لفظ المشبه لم يستعمل

الا في معناه ولا شيء من الاستعارة يستعمل في معناه فالنتيجة لاشي من لفظ المشبه  
 باستعارة واجيب عنه بأجوبة لا تخلو عن خلل منها أن لفظ المشبه يستعمل في المشبه  
 المتحد مع المشبه به ادعاء والموضوع له الشبه المجرد عن ذلك فاللفظ المنية مثلا يستعمل  
 في الموت المتحد مع السبع والموضوع له الموت المجرد عن ذلك ونوقش بان دعوى  
 الاتحاد لا تخرج الموضوع عن كونه موضوعا له ومنها ان لفظ المشبه صار مرادفا للفظ  
 المشبه به وحينئذ يصير استعماله في المشبه مجازا فاللفظ المنية مثلا صار مرادفا للفظ  
 السبع فيصير استعماله في الموت مجازا ونوقش بانه انما صار مرادفا ادعاء لا حقيقة  
 وصيرورته مرادفا بالادعاء لا يترتب عليها كونه مجازا ومنها ما استشهدوا به عن السعد  
 في المطول ثم أشار رد دعوا المانية فقال (وهو) أي السكاكي والانساب ان يقول وانه  
 بدل وهو (قد صرح) في كتابه المفتاح (بان نطق) أي نطق في قولنا نطق الحال  
 فالنماء للتأنيث لا دخل لها في الاستعارة (مستعار لا مروهى) أي الامر الذي يتوهمه  
 المتكلم تشبها بمعناه الحقيقي وهو النطق المتخيل وانما نسب للوهم لانه وان كان من  
 أعمال القوة المفكرة لكنه بسبب الوهم واذا كان نطق مستعارا لا مروهى  
 (فيكون) نطق (استعارة في الفعل) ضرورة انه مجاز علاقته المشابهة (والاستعارة  
 في الفعل لا تكون الاتبعية) لجريانها فيه بعد جريانها في المصدر كما سلف وقوله  
 والاستعارة بالرفع لان هذه قضية قصد ارتباط موضوعها بمحمول ما قبلها الاجل  
 ان يكون بينهما ما حد وسط فيكون المجموع دال على من الشكل الاول يحصل به الزام  
 السكاكي بالقول بالتبعية فنظمه هكذا نطق استعارة في الفعل والاستعارة في الفعل  
 لا تكون الاتبعية فينتج نطق استعارة تبعية (فيلزمه القول بالاستعارة الاتبعية) فلم  
 يكن ما ذهب اليه من رد التبعية الى الممكنة مغنيا عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة  
 الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالتبعية بما فرمته وقع فيه ويصح  
 قراءة الاستعارة بالنصب عطفًا على اسم ان المعمول اصرح لي بدل على انه صرح بذلك  
 أيضا لان عليه يصير التقدير هكذا وهو قد صرح بان نطق مستعار الخ وصرح بان  
 الاستعارة في الفعل والنصب أولى لان عليه يصير الزام السكاكي قطعًا لتصرحه بما  
 ذكر بخلافه على الرفع فلا يفهم منه نسبة ان الاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية  
 للسكاكي لا تصرح بما لا يلزم ولا يكون الزام في قوله فيلزمه القول الخ قطعًا لان  
 الزام القطعي انما يكون بتصریح الملتزم به اذ لا يلزم الانسان الا ما يقول به واجيب  
 عن ذلك بأجوبة منها انه يرجع عن مذهبه في التخييلية لمصلحة الرد وادبانه تلاعب  
 ومنها ان قصده الزام الجمهور على مذهبهم في التخييلية لا على مذهبه هو فيها ولا يلزم على

مذهبهم التبعية وردبانه خلاف ما هو الواقع من ان هذا يكون مذهباله كناية تضييه  
قوله واختار رد التبعية ومنها انه يكتفى بتبعيته للممكنية عن التبعية للمعهوده وهي  
جرائنها في المشتق الخ \* (الفريضة الثالثة) \* في بيان الاستعارة بالكناية على  
مذهب الخطيب (ذهب الخطيب) اي خطيب دمشق لا الشرييني وهو قاضي القضاة  
جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني بكسر القاف قدم مضر من سلطنة الناصر  
محمد بن قلاوون وخطب بجامع القاهرة وتولى القضاء بهم او هو صاحب التلخيص والايضاح  
(الى انها) أي الاستعارة بالكناية (التشبيه المضر في النفس) أي نفس المتكلم  
واعترض هذابانه ان اراد باضمار التشبيه ان تكون اركانه كلها مضمرة لم يصدق  
التعريف على شيء من افراد المعرف وان اراد به ان يكون بعض اركانه مضمرا دون  
البعض الاخر صدق التعريف على غير المعرف كالاستعارة التوضيحية فان بعض  
أركان التشبيه فيها مضر فكان ينبغي ان يقول التشبيه المضر اركانه سوى المشبه  
المدلول عليه باثبات لازم المشبه به للمشبه واجيب بان اختار الثاني ويكون تعريفا  
بالاعم وهو جائز عند المتقدمين وان الالعهد والمعهود التشبيه المقتضى في قوله اذا  
شبهه أمر يا خالغ (وحينئذ) اي حينئذ ذهب الخطيب الى انها التشبيه (لا وجه  
لتسميتها استعارة) بل هي تسمية خالية عن المناسبة لان الاستعارة اللفظ المستعمل  
في غير ما وضع له علاقة المشابهة أو استعمل اللفظ في غير ما وضع له والتشبيه المضر  
في النفس ليس واحدا منهما بل هو فعل من افعال النفس واما كونه بالكناية او ممكنية  
فله وجه ظاهر وهو ان الكناية لغة الخفاء والتشبيه المذكر كونه في النفس لم يصرح  
به فلفظ المشبه مستعمل عنده في معناه الحقيقي الموضوع له وقال بعضهم ان تسميتها  
استعارة له وجه ايضا وهو ان الاستعارة مبنية على التشبيه فتسميته استعارة من باب  
تسمية السبب وهو التشبيه باسم السبب وهو الاستعارة وردبانه يقتضي ان ذلك من  
باب الجواز المرسل وليس كذلك ويمكن ان يجاب بان التسمية كانت مجازا ثم صارت  
حقيقة عرفية وكل هذا تعسف وبالجمله فقد قال السعد ما ذكره في تفسيرها بانها  
التشبيه شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكأنه استعجاب  
منه بل معناها الصحيح هو ما تقدم عن السلف فان قلت ما الحامل للخطيب على ذلك  
والعدول عما قاله القوم فالجواب ما ذكره بعض المحققين من انه قصد المغايرة بين  
المصرحة والممكنية من جميع الوجوه اي في اللفظ والتقدير لانهم لما جعلوا الممكنية  
لفظ المشبه به المستعار في النفس كان بينهما وبين المصرحة اشتباه في التقدير فقصد  
الخطيب المغايرة بينهما لفظا وتقديرا ورأى ان اضممار التشبيه في النفس اقوى مناسبة

من اضممار لفظ المشبه به في النفس لان التشبيه معنى والمعاني كثيرة اما ضمير في  
النفس فالاضمار انسب بهم الجمل لان الالفاظ ورأى ان وجهه تسميتها استعارة امر  
يرجع الى اللفظ ولا يترتب على عدم مراعاته مناسبة معنوية لان المقصود تمييز  
الاقسام الواقعة في كلام البلاء اتميز حتى لا يشتبه بعضها ببعض لالفاظها ولا تقديرا  
ورأى ان وجه التسمية يكفي فيه أدنى مناسبة كمشابهتها غيرها من بقية الاستعارة  
\* (تمة) \* تقدم ان مذهب الخطيب في الاستعارة بالكناية انها التشبيه المضمري في  
النفس اكن لا بد مع ذلك من امرين الاول التصريح بالمشبه كالمقابلة والثاني ذكر امر  
مختص بالمشبه به نحو الاظفار فيسمى ذلك الامر المختص بالمشبه به تخميلا أي يسمى  
اثباته للمشبه به استعارة تخيلية لانه قد استعمل للمشبه ذلك الامر المختص بالمشبه به  
ثم ان ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين أحدهما ما لا يكمل وجه  
الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فالاول يقول  
ابي ذؤيب الهذلي

واذا المنية أنشبت اظفارها \* القيت كل قيمة لا تنفع

وأنشبت بمعنى عقلت والتسمية الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخالبه في شيء  
ليذهب به بطلت عنده الحيل روى ان أبا ذؤيب هلك له خمس بنين في عام وكانوا فيمن  
هاجر الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت \* (ومنها) \*

أودى بنى وأعقبوني حسرة \* عند الرقاد وعبرة لا تقاع

\* (ومنها) \*

سبقوا هوى واعنقوا الهواهم \* فتخرموا وكل جنب مصرع

حكى ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعود فلما رآه معاوية قام  
وتجالد وأنشد

وتجادي للشامتين اريهم \* أنى لرب الدهر لا اتضع

فاجابه الحسن رضي الله عنه بقوله على الفور

واذا المنية أنشبت اظفارها \* القيت كل قيمة لا تنفع

والشاهد في البيت الاول حيث شبه المنية بالسبع في اعتياله النفوس بالقهر والغلبة  
من غير تفرقة بين نفاع وضرا ولا رقة لمرحوم ولا بغى على ذي فضيلة فأنبت لها الاظفار  
التي لا يكمل الاعتياله في السبع بدونها تحقيقا للعبارة في التشبيه فتشبهه المنية  
بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الاظفار للمنية استعارة تخيلية والثاني أعنى ما يكون  
قوام الوجه الشبه في المشبه به كما في قول الشاعر



واثني نطقه بشكر بر كبر مفعوما \* فليسان حالي بالشكايه أنطق  
 شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا استعارة بالكايه واثبت للحال  
 اللسان الذي هو قوام الدلالة في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخيلية أفاده في  
 التلخيص وشرحه ثم شرع في الفريضة الرابعة المزيده للقرائن الثلاثة قبلها فقال  
 \* (الفريضة الرابعة) \* في تعيين جواب عن استقهام حاصله انه هل يجب في صورة  
 الاستعارة بالكايه ذكر المشبه بلفظه الموضوع له أولا (لاشبهه) أي لاشك ولا تردد كما  
 يدل عليه المقام وان كانت الشبهه عند المتكلمين هي ما يخيل للناظر انه دليل وليس  
 بدليل أو هي كلام من خوف الظاهر فاسد الباطن وعند الفقهاء ما يستبوا صحة الحل  
 والحرمه وهو ما تجاذبه الادله وشبهه اسم لا وخبرها محذوف أي لاشبهه كائنه (في أن  
 المشبهه) كماوت (في صورة الاستعارة بالكايه) أي في جميع صورها أو في جنسها  
 فالإضافة اما للاستغراق أو للجفيس أو ان لفظ صورة مفرد مضاف في جميع المصور فلا  
 يقال ان لفظ صورة في كلامه يوهم ان المراد صورة معينة وليس كذلك والمراد بصورها  
 موادها وأمثاتها (لا يكون) هو أي المشبهه (مذكورا) فيها (بلفظ المشبهه به) كالسبع  
 يعني انه لا تردد في ان المشبهه في الاستعارة بالكايه لا يكون مذكورا بلفظ المشبهه به  
 في التشبيه الذي بنيت عليه الاستعارة بالكايه واما في تشبيه آخر كالتشبيه الذي بنيت  
 عليه الاستعارة المصريحه فيكون مذكورا بلفظ المشبهه به كما يدل عليه ما بعده وانما  
 منع ذكره بلفظ المشبهه به لانه لو كان كذلك لكانت الاستعارة مصرية واللازم باطل  
 فكذا المألوم مثال ذلك ان ثبت المنية لظفارها بفلان فان المشبهه وهو الموت مذكور  
 بلفظه الموضوع له وهو المنية لا بلفظ المشبهه به وهو السبع بخلاف المصريحه نحو  
 رأيت اسدا في الحمام فان المشبهه فيها وهو الرجل الشجاع مذكور بلفظ المشبهه به وهو  
 الاسد كما أشار لذلك بقوله (كما هو) أي من مثل ما هو أي المشبهه مذكور بلفظ المشبهه به  
 (في صورة الاستعارة المصريحه) أي فان المشبهه فيها يكون مذكورا بلفظ المشبهه به  
 كالمثال السابق فالتشبيه راجع للمنفى لا للمنفى (وانما الكلام) أي ليس كلاما في ذلك  
 لانه معلوم مما سبق وانما الكلام (في وجوب ذكره) أي المشبهه (بلفظه الموضوع له)  
 وعدمه أي هل يجب في الاستعارة بالكايه ان يكون المشبهه مذكورا بلفظه الموضوع  
 له أولا يجب ذلك في الكلام كتهاء وهو حذف مقيم الكلام اتسكالا اما على شهرته  
 بصحبه المذكور كقول برهان الدين القيراطي

بكلام الاخلاق كن متخافا \* ليفرح مسك شائك العطر الشذى  
 وانفع صديقك ان أردت صداقة \* وادفع عدوك باق فاذا الذي

أراد بالتي هي أحسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة الآية واما على تقدمه في الذكر  
كقول شرف الدين عمر بن الفارض

أهوى رشأهواه للروح غدا \* ما أحسن فعله ولو كان اذى  
لم أنس وقد قلت له الوصل متى \* مولاي اذا مات أسأف اذا

أراد اذا مات أسأف ثم عين الجواب بقوله (والحق) في ذلك (عدم الوجوب) أي  
الحق المطابق للواقع انه لا يجب ان يكون المشبه مذكورا فيها بلفظ الموضوع له  
والحق هو الحكم المطابق للواقع ويقابله الباطل فهو الحكم المخالف للواقع وتعبيره  
بالحق لاداعي له هنا لانه يوهم أن في المسئلة خلافا لما شاع من استعمال الحق في المحاكاة  
وهي فرع المخالفة مع أنه لم يعلم في ذلك خلاف ولو كان فيها خلاف لاستفاد من كلامهم  
ولو تلويحا لانهم يمتنعون لما هو أدنى من ذلك الا أن يقال ان الحق كما يستعمل في  
المحاكاة يستعمل في مقام التردد والاحتمال وما نحن فيه من هذا القبيل ثم استدلل على  
ذلك بقوله (الجواز ان يشبه) وكان الاولى ان يقول لجواز ان يذكري في غير لفظه  
الموضوع له ليشمل ما لو كان مجازا مرسلأ أو كناية واما ما ذكره ففهم قصوره لانه لا يشمل  
ما لو ذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له وكان مجازا مرسلأ أو كناية بل هو قاصر على  
الاستعارة بالكناية التي العلاقة فيها المشابهة مع ان المراد التعميم كذا قيل وفيه نظر لان  
كلامنا في الاستعارة بالكناية لا غير فكيف يجعل كلام المصنف شاملا للمجاز المرسل  
والكناية مع ان هذا خروج عن الموضوع فالاحسن بل الصواب ابقاء المصنف على  
حاله ويشبهه معنى للمجهول ونائب الفاعل (شئ) وذلك الشئ كالذي يغشى الانسان  
عند الجوع والخوف من اثر الضرب في الآية الاتية (بامرئ) كاللباس والطعم  
المراد البشع في هذه الآية الاتية (ويستعمل لفظ احدهما) أي احد الامرين المشبه  
بهم ما كاللباس (فيه) أي في ذلك الشئ المشبه وهذه الاستعارة مصرحة لانه صرح  
فيها بلفظ المشبه به وأشار للاستعارة بالكناية بقوله (ويثبت له) أي لذلك الشئ  
المشبه (شئ من لوازم الآخر) كالأذاقة فانهم من لوازم الآخر وهو الطعم المراد البشع  
ثم فرع على قوله لجواز ان يشبهه الخ قوله (فقد اجتمعت المصراحة والمكنية) أي  
والتخييلية أما المصراحة فن حيث انه صرح بلفظ احد الامرين المشبه بهم ما كاللباس  
وأما المكنية فلذلك كشي من لوازم الآخر كالأذاقة وأما التخييلية فلا ثبات نحو الأذاقة  
للمشبه (مثاله) أي مثال ما اذا ذكر المشبه في الاستعارة بالكناية بغير لفظه الموضوع له  
(قوله تعالى) أي مقوله فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واعتراض المصنف بان المثال  
جزئي يذكري لايضاح القاء عدة مع انه لم يقدم له قاعدة حتى يثبت لها وأوجب بان كلامه

السابق متضمن لقاعدة قائله المشبهه في صورة الاستعارة بالكناية يجوز ان يكون  
 مذكورا بغير لفظه مثاله قوله تعالى (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) الضمير  
 للقربة المتقدمة أول الآية وهي على حذف مضاف أي اذاق أهلها ومثل ذلك يقع في  
 البليغ كثيرا ثم بين وجه ما ذكره من ان الآية اجتمع فيها المصراحة والمكنية بقوله  
 (فانه شبهه ما غشى الانسان) أي ما نزل به (عند الجوع والخوف) أي عند حصولها ما  
 للانسان (من اثر الضر) كالتخافة واصفرار اللون وهذا بيان لما غشى وحاصل ذلك ان  
 الذي يغشى الانسان من اثر الضر له حيثيتان حقيقة اشتقاله على من قام به وحيثية  
 كراهية من قام به له فشبهه (من حيث الاشتغال) أي من حيث اشتقاله على من قام به  
 (باللباس) المشتغل على لابسها فالجامع بينهما الاشتغال في كل والمراد من اللباس مدلوله  
 لان التشبيه في المعاني وأيضا كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله الاقرينة  
 نحو كتبت زيدا (و) لما شبه ما غشى الانسان من حيثية الاشتغال باللباس (استغيره) أي  
 لما غشى الانسان (اسمه) أي اسم اللباس واطراف اسم للضمير من اضافة الدال  
 للمدلول ان أريد من اللباس مدلوله ومن الاضافة التي للبيان ان أريد لفظه وعلى هذا  
 ففيه استخدام حيث ذكر لفظ اللباس أولا بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر (و) شبه  
 ما غشى الانسان أيضا (من حيث الكراهية) أي من حيثية كراهية من قام به له  
 ككراهية ذائق الطعم المر البشع له (بالطعم المر البشع) فالجامع بينهما الكراهية في  
 كل يعني انه شبه ما غشى الانسان من حيثية كراهية من قام به له بالطعم المر البشع الذي  
 تذكره اذاقته تشبيها مضمر في النفس وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه  
 وهو الاذاقة واثبات الاذاقة تخييل والطعم بضم الطاء الشئ المطعوم ويفتحها الكيفية  
 التي يدركها الذائق وهل المراد الاول وهو الظاهر لانه الذي يذاق والثاني واسم يظهر  
 أيضا (فيكون) في الكلام (استعارة مصراحة نظرا الى) التشبيه (الاول) وهو تشبيه  
 ما غشى الانسان من حيث الاشتغال باللباس (و) استعارة (مكنية نظرا الى) التشبيه  
 (الثاني) وهو تشبيه ما غشى الانسان من حيث الكراهية بالطعم المر البشع (و) يكون  
 الاذاقة) نفسه اعلى كلام السكاكي أو اثباته اعلى كلام السلف (تخيلا) وسبب ما  
 يان ذلك واعتراض المصنف في قوله فيكون الخ بانه جرى هنا على مذهب السكاكي في  
 المكنية مع انه زينه فيما تقدم لكن هذا الاعتراض مبني على ان الضمير المستتر في  
 الفعل عائد على لفظ اللباس اذا المعنى عليه فيكون اللباس استعارة نصريحية ويكون  
 اللباس أيضا استعارة بالكناية ولهذا قات في المزج في الكلام فرارا من تخيم  
 الاعتراض على المصنف وبعضهم جعل الضمير عائدا على قوله تعالى فاذاقها الله الخ

على معنى انه متضمن للاستعارة المصروفة نظرا للاول والمكينة نظرا للثاني وحينئذ  
 يصلح كلامه لكل من المذاهب الثلاثة في الاستعارة بالكناية وهذا كله على قراءة فيكون  
 بالتحسية وأما على قراءته بالفوقية فالضمير عائد على الآية على انها متضمنة لما ذكر وهذا  
 يؤيد ان الضمير على قراءته بالتحسية عائد على قوله تعالى فاذا قها الله الخ والله أعلم لم  
 \* (تبيينان) \* الاقل تقدم في هذه الفرقة السابقة تحقيق الاستعارة بالكناية وأما نفس  
 الكناية فمعناها كما قدمناه انما اللفظ أراده لازم معناه مع جواز ارادة ذلك المعنى مع  
 لازمه كلفظ طويل التجاد المراد به لازم معناه أعني طول القامة مع جواز ان يراد  
 حقيقة طول التجاد أيضا ثم ان الكناية ثلاثة أقسام \* الاقل ان يكون المطلوب به غير  
 صفة ولا نسبة وتحت هذا نوعان النوع الاول ان تكون الكناية معنى واحدا وهو ان  
 يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها  
 الى ذلك الموصوف كقوله

الضاربين بكل أيض مجزم \* والطاعنين مجامع الاضغان

المجزم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب النوع  
 الثاني ان تكون الكناية بمجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر  
 لتصير جهاتها مختصة بموصوف فيتوصل بذلك الى كنهها كقوله كناية عن الانسان  
 حتى مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة بشرط هاتين الكائيتين  
 أي هذا النوع والذي قبله الاختصاص بالممكن عنه ليحصل الانتقال من العام الى  
 الخاص \* الثاني من أقسام الكناية ان يكون المطلوب به صفة من الصفات كالجود  
 والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك والكناية في هذا القسم ضربان قرينة  
 وبعيدة فالقرينة هي التي لم يكن الانتقال منها الى المطلوب بواسطة والقرينة قسمان  
 واضحة يحصل الانتقال منها الى المطلوب بسهولة كقوله كناية عن طويل القامة  
 طويل التجاد فانه ينتقل من طول التجاد الى طول القامة بسهولة وخفية وهي ما يتوقف  
 الانتقال منها الى المطلوب على تأمل واعمال روية كقوله كناية عن الابل عريض  
 القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو  
 ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطالع عليه  
 كل أحد وليس ينتقل منه الى أمر آخر ومن ذلك الأمر الى المقصود بل انما ينتقل منه  
 الى المقصود لكن ليس في بادئ النظر وبهذا تمايز عن البعيدة وجعل بعضهم قوالهم  
 عريض الوسادة قرينة خفية عن هذه الكناية أعني قولنا عريض القفا والاولى انه كناية  
 بعيدة عن الابل لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابل والبعيدة هي ما يكون

الانتقال منها الى المطلوب بواسطة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضايق فانه يفتقر  
من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومن كثرة الاحراق الى كثرة  
الطبايح ومنها الى كثرة الامساك ومنها الى كثرة الضيقان ومنها الى المقصود وهو  
المضايق \* الثالث من اقسام الكناية ان يكون المطلوب به انسبة اى اثبات امر لامر  
او نفيه عنه كقول الشاعر

ان السماحة والمروءة والندى \* في قبة ضربت على ابن الحشرج

فان اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فتلك التصريح باختصاصه بها  
فلم يقل انه مختص بها او نحو ذلك وعُدل الى الكناية بان جعل تلك الصفات في قبة  
مضروبة عليه تنبيه على ان محلها ذوقية وهي ما تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء  
فاذا ثبتت الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت  
له ومن ذلك قوالهم المجدبين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت الجود والكرم  
له بل كفى عن ذلك بكونهم ما بين برديه وثوبيه والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني  
والثالث قد يكون مذكورا كراما وقد يكون غير مذكورا كما يقال في عرض من يؤذى  
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نقي صفة الاسلام عن المؤذى  
وهو غير مذكور في الكلام وكذا تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حله وانت  
تريد تكفيره ان لا اعمته قد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر مع انه قد كفى  
عن الكفر ايضا باعته قد حل الخمر وعرض الشئ بالضم ناحية وجانبه يقال نظرت اليه  
من عرض أى من جانب وناحية والكناية في مثل هذا يطلق عليها اسم التعريض لانها  
اذا كانت عرضية أى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور فالمناسب ان يطلق عليها  
ذلك الاسم أى اسم التعريض يقال عرضت الفلان وبقول ان اذا قلت قولا وانت تعنيه  
فكانك اثبتت به الى جانب وتريد جانباً آخر وقد تقدم ذلك والمناسب ان غير العرضية ان  
كثرت الوسائط بين اللزوم والملازم كافي كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل  
ان يطلق عليها اسم التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وان قلت  
الوسائط مع خفاء في اللزوم كعرض القفا وعريض الوسادة فالمناسب ان تسمى  
الكناية بالرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية بالشفة أو الحاجب  
ونحوهما وان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله

أوما رأيت المجدأ لى رحله \* في آل طلحة ثم لم يتحول

فالمناسب ان تسمى بالايحاء والاشارة (التنبيه الثاني) حسن الاستعارة الحقيقية والتشبيه  
على سبيل الاستعارة لا يكون الابرعاية جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه التشبيه

شاملا للطرفين والتشبيه واقفا بإقادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك لأن مبناها على التشبيه فيتعنه في الحسن والقبح وحسبهما أيضا لا يكون الا اذا لم يشم كل منهما رائحة التشبيه لفظا ولذلك يقولون في نحو رأيت أسدا في الشجاعة انه تشبيه للاستعارة لأن اسماهما رائحته يطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به أقوى في وجه الشبه كقوله ظانك في تشبيه صدغيك بالمسك ولاجل اشتراط هذا الشرط وهو عدم اشماهما رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اى ما به المشابهة بين الطرفين جليا لا يصير كل منهما الغازا كما لو قيل في التحقيقية رأيت أسدا او أريدا انسان أبحر وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريدا الناس من قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة يريدان المرضى المنتخب غير موجود كالخيبة التي لا توجد في كثير من الابل فوجه الشبه في هذين المثالين خفي فصارت تلك تعمية والغازا وتكليفهما بالإطلاق فتعين انهما من باب التشبيه لا الاستعارة اما اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحد كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعين الاستعارة لئلا يصير تشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا واذا وقعت في الشبهة فتقول وقعت في ظلمة ولا تقول كانى وقعت في ظلمة والاستعارة الممكنة عنها كالتحقيقية في ان حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه والاستعارة التخيلية حسنهما بحسب حسن الممكنة عنها لانها لا تكون الا تابعة للممكنة عنها على خلاف في ذلك هذا حاصل ما أفاده في التلخيص وشرحه وانما أوردناه هنا لان كثيرا ما عس الحاجة اليه لمن اراد تحقيق هذا المبحث والله اعلم \* ولما فرغ من الاستعارة بالكناية في هذا العقد شرع في بيان تحقيق قرينهته في العقد الثالث فقال \* (العقد الثالث) \* كائن (في تحقيق قرينهته الاستعارة بالكناية) أى في ذكرها على الوجه الحق لما فيها من الخلاف واعتراض بانه أيضا حقق قرينهته الاستعارة التخيلية فكان عليه ان يقول والتخيلية واجب بان التخيلية لما كانت قرينهته للممكنة كان تحقيق قرينهته الممكنة تحقيقا لقرينهته التخيلية فليست قسما مستقلا برأسه حتى يحتاج للتشبيه عليها (و) في تحقيق (ما) أى الذى (يذكر) فهو معطوف على قرينهته لا على تحقيق لانه يقتضى انه لم يحقق ما يذ كر الخ وليس كذلك لانه حقه أيضا (زيادة عليها) أى على قرينهته الممكنة والزيادة مصدر زاد نهى معنى والمعنى لا يذ كر فكيف يقول وما يذ كر أجيب بانها حال من نائب فاعل يذ كر على تقدير مضاف أى ذا زيادة او بمعنى اسم الفاعل أى زائدا أو باقيا على المصدرية

على حد زيد عدل (من ملايمات المشبه به) بيان لما والملايعة مقابلة من الجانبين يصح  
فيها فتح الياء وكسرها لئلا يكون الكسر أحسن ليكون الاسناد الى التابع اذ يحسن ان  
يقال الخالب تلاميذ السبع دون ان يقال السبع يلامي الخالب كما تقول جالس الوزير  
السلطان دون العكس لان الوزير تابع والسلطان متبوع والذي من ملايمات  
المشبه به هو المسمى فيما سبق ترشيحا فلا تغفل (في نحو قولك) متعلق بمحذوف صفة  
للقريظة وما يذكروا زيادة عليها أي الكاتين في نحو قولك (مخالب المنية نشبت بفلان)  
وانما احتاج للتشبيه هنا مع ان معنى هذه الرسالة على الاختصار لما في قوله زيادة عليها  
من الوحشة والغربة لان الزيادة لم تقرر السمع الا في هذا الموضع والخالب جمع مخالب  
كمعبر من الخلب بمعنى الخدش والجرح وهو ظرف لكل سبع مطلقا نرا أولا صائدا  
أولا او هو ظرف ما يصيد من الطير وقيل غير ذلك ونشبت بكسر ثانيه بمعنى عاقت علوقا  
حسبنا وقيدنا بما يحس لاجل ان يكون من ملايمات المشبه به فيكون ترشيحا ونوقش  
في كون ذلك ترشيحا لان الترشيح هو المثبت للمشبه كالمنية وهو هنا أثبت للمخالب  
فكيف يكون ترشيحا وأجيب بان الخالب مثبتة للمنية فما كان مثبتا لها يكون مثبتا  
للمنية بواسطة اثباته لها لان المثبت للمثبت لشيء مثبت لذلك الشيء بواسطة كونه مثبتا  
لما أثبت له فان ثبت مثبت للمنية بواسطة اثبات الخالب لها (وفيه) أي في هذا العقد  
الثالث (خمس فرائد) وبدأتمنا بتحقيق القرينة على مذهب السلف فقال (القرينة  
الاولى) \* في قرينة المكنية على مذهب من ذكر (ذهب السلف) أي القدماء (الحى ان  
الامر) كالمخالب في المثال السابق والى في الامر للعهد والمعهود الامر الذي هو قرينة  
الاستعارة بالكناية فاندفع بحث العصام بان كلام المصنف يشمل الترشيح فيقتضى ان  
السلف يقولون بانه مستعمل في معناه الحقيقي والتجوز في الاثبات مع انهم لم يثبتوا على  
ذلك ويقتضى أيضا انهم يسمون اثبات ذلك الامر استعارة تخيلية مع انه لا يسمى  
بالتخيلية عندهم الا اثبات قرينة المكنية وحاصل الدفع ان الامر في كلام المصنف  
ليس عاما حتى يتناول الترشيح بل المراد الامر الخاص المعهود وهو قرينة المكنية  
وهذا أولى من الجواب بالاحظة التقييد بالخيلية أي من حيث انه قرينة (الذي أثبت  
للمشبه به) كالمنية وليس المراد من اثباته له ما يتبادر منه وهو التحكم به عليه على وجه  
الاستناد بل المراد ما هو أعم من ذلك فيشمل ما اضيف اليه كخالب المنية فلا يشترط  
الاسناد بين رافع ومرنوع كانشبت المنية (من خواص المشبه به) كالسبع  
واعترض بان هذا قد يخرج الاظفار في قولنا اظفارا المنية لانهم ليست من خواص  
المشبه به لوجودها في غيره كالانسان وأجيب بانه ليس المراد به اطلاق الاظفار بل

اظفار مخصوصة وهي التي لها دخل في الاعتبار ولا شك انها بهذا المعنى من خواص  
 المشبه به لانها لا تحقق الا فيه ولك ان تقول المراد من خواص المشبه به كالسبع  
 بالنسبة للمشبه كالموت وان لم يكن من خواصه بالنسبة لغيره ولا شك ان الالفار  
 كذلك والامر اسم ان وخبرها (مستعمل) أى ان ذلك الامر الذي أثبت للمشبه من  
 خواص المشبه به مستعمل لفظه (في معناه الحقيقي) فالضمير في مستعمل راجع للامر  
 على تقدير مضاف ويمكن ان الضمير راجع للامر لا بمعناه السابق بل بمعنى آخر وهو  
 اللفظ فيكون في الكلام استخدام واذا كان ذلك الامر مستعملا في معناه الحقيقي  
 فلا مجاز في الطرف (وانما المجاز في الاثبات) أى اثبات ذلك الامر الذي يخص المشبه به  
 للمشبه وهذا المجاز عقلي من اسماد الشيء الى غير من هو له المناسبة (ويسمونه) أى  
 الاثبات أو الامر المثبت (استعارة تخيلية) أما تسميته بالاستعارة فلا يظهر لها وجه  
 لان الاستعارة قسم من المجاز الذي هو الكلمة المستعملة أو هو استعمال الكلمة الخ  
 والاثبات ليس واحدا منها ما وتكلف بعضهم لذلك وجهها وهو انه قد استعمل للمشبه اثبات  
 الامر الذي يخص المشبه به وفيه نظر اذا استعارة ذلك ليس من المجاز وهذا على ان الضمير  
 للاثبات اما على انه للامر المثبت كما قدمناه في الحبل فله وجه ظاهر هكذا ظهر لي وان لم  
 أر من نبه عليه وأما التسمية بالتخييلية فلها وجه لانه يتخيل للسامع من اثبات ذلك الامر  
 للمشبه اتحادهم مع المشبه به (ويحكمون) أى السلف (بعد انفسك كالممكن عنه) أى  
 الذي كفى عنه اى التي كفى عنها فالضمير عائد على ال التي هي عبارة عن الاستعارة  
 الممكنة وانما ذكر الضمير نظر اللفظ ال (عنها) اى عن الاستعارة التخيلية يعنى ان  
 السلف يحكمون بعدم انفسك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخيلية فالجواز  
 والجور والاول متعلق بالممكن والثاني متعلق بانفسك واعتراض بانهم كما يحكمون بذلك  
 يحكمون بعكسه وهو عدم انفسك التخيلية عن الممكنة فلو قال ويحكمون به لزمهما  
 لكان اولى ويجاب بانه سكت عن عدم انفسك التخيلية عن الممكنة لموافقة صاحب  
 الكشف ومخالفة السكاكي (والله) أى الى ما ذهب اليه السلف (ذهب الخطيب) فهو  
 موافق للسلف في قرينة الاستعارة بالكناية وان خالفهم في نفس الاستعارة بالكناية كما  
 تقدم وحاصل ما ذكره المصنف عن السلف أنك اذا قلت محال المنية أشبت بقلان  
 ففيه استعارة ممكنة لانك شبت معنى المنية وهو الموت بمعنى السبع وهو الحيوان  
 المقترن واستعملت اللفظ الدال على المشبه به وهو السبع للمشبه وهو الموت وطويت  
 المشبه به وأثبت شيئا من خواصه وهو الخيال للفظ المشبه وهو المنية فالخيال التي  
 اثبت للمشبه مستعملة في معناها الحقيقي وهو ما به الاعتبار وانما المجاز في اثباتها



للمشبه ويسمى ذلك الاثبات استعارة تخيلية لا تنفك عن المكنية ولا المكنية عنها  
 \* (الفريدة الثانية) \* في مذهب صاحب الكشف في قرينة الاستعارة بالكناية  
 (جوز صاحب الكشف) جواز راجح المآذ كرفليس المراد من الجواز ما استوى  
 طرفاه بل المراد به عدم الامتناع فيه صدق بالرجحان فلا يقال ان كلام صاحب الكشف  
 فيه اشعار بالرجحان لا بالجواز المستوى الطرفين (كونه) اى كون ذلك الامر الذى  
 اثبت للمشبه من خواص المشبه به كالخالب وهو المسمى بالقرينة لكن الكلام على  
 حذف مضاف اى كون دال ذلك الامر اوان الضمير راجع ل الامر لا بعناها السابق  
 وهو المدلول بل بمعنى آخر وهو اللفظ الدال على طريقة الاستخدام فلا يقال ان الامر  
 بمعنى المدلول في كلامه وهو لا يصح كونه استعارة اى يجوز عند صاحب الكشف  
 في الامر المثبت للمشبه به وهو من خواص المشبه به أن يكون (استعارة حقيقية للملايم  
 المشبه) اى تصر بحقيقة وليس المراد بالحقيقة المقدمة في تقسيم السكاكى الاستعارة  
 الى حقيقية وتخييلية لان صاحب الكشف متقدم على السكاكى المخصوص بهذا  
 التقسيم هذا وجهه وليس المعنى انه لا يصح كون هذه الاستعارة حقيقية بعناها عند  
 السكاكى كما قد يتوهم بل يصح ذلك غاية الامر انه ليس المراد بالحقيقة المقدمة  
 في تقسيم السكاكى لتأخره عن صاحب الكشف واعلم ان صاحب الكشف انما  
 جوز ذلك في بعض المواد وهى المادة التى شاع فيها استعمال لفظ ملايم المشبه به في  
 ملايم المشبه به كما سيأتى فى الآية بخلاف المادة التى لم يشع فيها ذلك وسيأتى للمصنف  
 فى الفريدة الرابعة ان المادة التى وجد فيها المشبه ملايم بشبهه ملايم المشبه به يستعار  
 فيها لفظ ملايم المشبه به للملايم المشبه وان لم يشع استعماله فيه والتى لم يوجد فيها المشبه  
 ملايم يشبهه ملايم المشبه به يبقى فيها اللفظ على حقيقةه فالمصنف الا ترى أنهم هما  
 لصاحب الكشف فى الشق الاول وهو المواد التى شاع فيها الاستعمال لانه لم يقيدهم  
 بالشروع بل المدار على الوجود بخلاف صاحب الكشف فانه لا بد عنده من شىء يوع  
 الاستعمال واخص منه فى الشق الثانى ثم مثل لمذهب صاحب الكشف بقوله  
 ( كما فى قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث ) اى لانه فهى حيثية تعليل لما تضمنه  
 التمثيل بالآية من ان فيها مكنية قرينةا حقيقية أما المكنية فن حيث انه (استعير  
 الحبل للعهد) وتقرير الاستعارة ان تقول شبه العهد بالحبل واستعير اسم المشبه به  
 للمشبه ثم حذف ورمز اليه بشىء من لوازمه وهو النقص اى فك طاقات الحبل على  
 طريق الاستعارة بالكناية (و) الحقيقة من حيث انه استعير (النقص لابطاله) اى  
 ابطال العهد وتقريرها ان تقول شبه ابطال العهد بالنقص وهو فك طاقات الحبل

واستعير له اسمه واشتق منه ينقضون بمعنى يطلون على سبيل الاستعارة التصريحية  
 التبعية فالجمل استعارة بالكناية وقرينتها وهو النقص استعارة تصريحية ومثل هذه  
 الآية أيضا قوله تعالى يا ارض ابلي ماءك حيث شبه الماء بالغذاء مجامع النفع في كل  
 واستعير له اسمه ثم حذف ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو الباع واستعير الباع للتغوير  
 واشتق منه ابلي بمعنى غوري على سبيل الاستعارة التصريحية فالماء استعارة بالكناية  
 وقرينتها وهو ابلي تصريحية \* ثم شرع يبين مذهب السكاكي في قرينة المكنية فقال  
 \* (الفريضة الثالثة يجوز السكاكي كونه) أي ذلك الامر المثبت للمشبه من خواص  
 المشبه به والكلام على حذف مضاف أي داله وهو اللفظ (مستعمل في أمر وهمي)  
 أي لا تحقق لعنا حسا ولا عقلا بل هو أمر يخترعه الوهم (أي توهمه المتكلم) للمشبه  
 (تشبيها) لذلك الامر المتوهم المخترع (بعنا) أي معنى ذلك الامر (الحقيقي) وهو ما  
 أثبت للمشبه من خواص المشبه به الذي هو القرينة وتشبيها مفعول له عمله أقوله  
 مستعمل في أمر وهمي وكأنه قال وإنما استعمله في أمر وهمي لتشبيها بعنا  
 الحقيقي والمراد بالجواز في كلام المصنف عدم الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يقال  
 ان نسبة التجويز الى السكاكي لم تعلم من كلامهم على ان بعضهم نقل عنه الجواز  
 كما قال المصنف يعني ان السكاكي يجوز في الامر الذي أثبت للمشبه من خواص  
 المشبه به ان يكون مستعملا في أمر متوهم لاجل تشبيه ذلك المتوهم بمعنى ذلك  
 الامر المثبت للمشبه الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية (ويسميه) أي يسمى السكاكي  
 ذلك الامر المستعمل في الامر الوهمي (استعارة تخيلية) لانه استعمل لفظ ملايم  
 المشبه به لا أمر متخيل وذلك كأنه لفظ الاظفار في قول الهزلي وإذا المنية انشبت البيت  
 فانه لما شبهه المنية بالسبع في الاعتبار أخذ الوهم في تصويرها بصورته واخترع  
 لوازمها فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار المحققة فشبهت الصورة المتخيلة  
 بالصورة المحققة واستعمل لفظ الاظفار من المشبه به للمشبه استعارة تصريحية واعلم  
 ان السلف كما سبق يحكمون بعدم انفكاك التخيلية عن المكنية فهي تابعة لها واما  
 السكاكي فلا يجب عنده ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو  
 اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة  
 بالناقصة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار واللسان والزمام فقط من غير  
 استعارة بالكناية قال الخطيب انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام فان قلت يدل  
 للسكاكي قول أبي تمام

لا تشقني ماء الملام فأنني \* صب قد استعذبت ماء بكائي

فانه استعارة تخيلية غير تابعة للمكنية وذلك بأنه توهم للام شيأ شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء استعارة تخيلية قلما رده الخطيب بأنه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبهه بالام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء اليه استعارة تخيلية أو يكون قد شبهه بالماء المذكور وأضاف المشبه به الى المشبه كما في بلخين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء اه مطول (ولا يخفى انه) أى ما ذهب اليه السكاكي (تعسف) أى اخذ على غير الطريق كما قال الشاعر

قات اذا قبلت وزهرتم ادى \* كنعاج الفلا تعسفن رمل

وانما كان تعسف الماء فيه من كثرة الاعتبار التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه أنه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمونكم الوهم تخيلا فتهمة مدبر \* (الفريدة الرابعة) \* في بيان المختار في قرينة المكنية وحاصل ذلك انه اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبهه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الاصلى وكان اثباته له استعارة تخيلية كخالب المنية واطفارها وان كان له تابع يشبهه الرادف المذكور كان ذلك الرادف مستعار لذلك التابع على طريق التصريح والى هذا أشار بقوله (المختار في قرينة) الاستعارة (الممكنة انه) أى الحال والشان المفسر بقوله (اذا لم يكن) أى لم يوجد (للمشبه المذكور) صفة للمشبه أى المشبه الذي يكون في الاستعارة بالكناية مذكورا لما تقدم من أنها يصرح فيها بلفظ المشبه (تابع يشبهه) أى يناسب (رادف) أى تابع (المشبه به) أى يناسبه بأى علاقة من العلاقات المعتمدة في الجواز سواء كانت علاقة المشابهة او غيرها وعبر هنا بالرادف وفيما قبله بالتابع ففنا وهو ارتكاب فنين من التعبير دفعا لنقل التكرار اللفظي وانما فسرنا يشبهه يناسب دفعا لما يقال ان كلامه يصدق بما اذا كان هناك تابع بينه وبين تابع المشبه به علاقة غير المشابهة كالسببية والمسببية لانه لم ينف الا التابع الذي بينه وبين تابع المشبه به مشابهة وبقاء التابع الذي علاقته غير المشابهة على حقيقة متنوعة وفهم بعضهم من الكشف في نفسه يرقوله تعالى ضربت عليهم الذلة والمسكنة أن قرينة المكنية مجاز مرسل (كان) ذلك الرادف أى دال رادف المشبه به (باقيا على معناه الحقيقي) من غير تجوز فيه (وكان اثباته) أى اثبات رادف المشبه به (له) أى للمشبه (استعارة تخيلية) يعنى انه اذا لم يوجد للمشبه تابع يناسب رادف المشبه به كان رادف المشبه به باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته للمشبه استعارة تخيلية (وذلك) المذكور (كخالب المنية) فانه ليس للمشبه وهو المنية تابع يشبهه رادف المشبه به وهو السبع فيكون لفظ

المخالب وهو رادف المشبه به باقيا على معناه الحقيقي ويكون اثباته للمنية استعارة  
 تخيلية (وان كان له) أى المشبه المذكور (تابع يشبه ذلك الرادف المذكور) وهو  
 رادف المشبه به (كان) ذلك الرادف أى رادف المشبه به باعتبار داله وهو اللفظ  
 (مستعار لذلك التابع) أى تابع المشبه (على طريق التصريح) أى طريق هو  
 التصريح فالإضافة للبيان مثال ذلك قوله تعالى يتقون عهد الله فان المشبه وهو  
 العهد تابع وهو الابطال يشبه رادف المشبه به وهو النقض فيكون لفظ النقض  
 مستعارا للابطال على سبيل الاستعارة التصريحية \* ولما كان هذا العقد متضمنا  
 لشئين وهما تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذ كر زيادة علمها وتكلم في هذه  
 القرأئد السابقة على الاول شرع في الكلام على الثانى وهو ما يذ كر زيادة علمها فقال  
 \* (القرينة الخامسة) \* في بيان ذلك (كما يسمى) أى مثل ما يسمى ويعتد عند البيانين  
 (ما) أى الذى (زاد على قرينة) الاستعارة (المصرحة) حال كونه (من ملايمات) أى  
 مناسبات (المشبه به) وهو بيان لما (ترشحا) أى تقوية للاستعارة (كذلك) أى مثل  
 هذه التسمية والعديسمى و(بعدها) أى الذى (زاد على قرينة) الاستعارة (الممكنة  
 من الملايمات) بيان لما أى ملايمات المشبه به فآل للعهد والمعهود ملايمات المشبه به  
 (ترشحا) أى تقوية (لها) أى للاستعارة بالكناية وقوله كذلك تأ كيد للتشبيه المستفاد  
 من الكاف فى قوله كما يسمى يعنى انه سبق فى فحورأيت اسدافى الحمام له لبدان أسدا  
 استعارة مصرحة وفى الحمام قرينة لها وما زاد على القرينة وهو قولنا له لبدان أسدا يسمى  
 ترشحا لانه من ملايمات المشبه به فكذلك فى الاستعارة بالكناية فحو مخالب المنية  
 نسبت بفلان فان المنية استعارة بالكناية والمخالب قرينة لها والرائد على ذلك وهو  
 التشب ترشح لها لانه من ملايمات المشبه به وهو السبع وعبرا ولا يسمى وثانيا بعد  
 تقننا قال العصام ولك ان تجعل جميع الملايمات قرينة لمزيد الاعتناء به وهو معنى على  
 جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافا لمن منعه وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل قوله  
 كما يسمى ما زاد الخ كما يسمى ملايم المشبه به فى المصرحة ترشحا كذلك الخ لان قرينة  
 المصرحة ليست من جنس الترشيح حتى يحتاج للاحتراز عنها بقيد الزيادة وأجيب بانه  
 عبر بذلك مشا كلة قوله كذلك بعد ما زاد الخ لانه لا بد من التقييد فيه بالزيادة ليكون  
 قرينة الممكنة من جنس الترشيح ومشا كلة الاول للثانى صحيحة كالعكس لان الغرض  
 تناسب المتجاورين برء الاول للثانى أو عكسه ولك أن تجعل المشا كلة هنا باعتبار أن  
 الامـ ل بعد ما زاد على قرينة الممكنة ترشحا كما يسمى الخ فيكون الثانى هو المشا كل  
 للاول والمشا كلة هى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته أى لوقوع ذلك الشئ فى

صحة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه \* قلت اطلبخو الى جبة وفيها  
 أى خيط والى جبة فذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعه في صحة طبخ الطعام واقترح  
 من اقترحت عليه شيئاً اذا سألتها اياه من غير رويه وطلبته على سبيل التكلف والتحكم  
 لامن اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقترح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب هنا ونجد  
 مجزوم على جواب الامر من الاجادة وهى تحسين الشيء \* (تنبيه) \* ذكر بعضهم ان ما  
 زاد على قرينة التخيلية كذلك يعد ترشيحاً لها واعتراض بان قرينة التخيلية حالبة  
 دائماً بالاستعارة كالإضافة للمنية فلا تلبس بالترشيح بل نقل المجدولى ان التخيلية  
 لا تحتاج اقرينة لان كونها اقرينة الممكنية كافى في بيان معناها فهى كالشاة من  
 الاربعين ترى ذنبها او غيرها لكن تعقب بان ذلك سهو (فيجوز جعله) أى جعل ما زاد  
 على قرينة الممكنية من ملايمات المشبه به (ترشيحاً للتخيلية) التى هى قرينة الممكنية  
 على مذهب السلف فيها وعلى مذهب السكاكى أيضاً (أو) جعله ترشيحاً (للاستعارة  
 الحقيقية) التى هى قرينة الممكنية على مذهب صاحب الكشف فيها بالنسبة لبعض  
 المواد التى شاع فيها استعمال لفظ ملايم المشبه به فى ملايم المشبه كما مر وكذا على  
 مختار المصنف فاوفى كلامه المتنوع الخلاف المتقدم فى قرينة الممكنية ولو قال ويجوز  
 جعله ترشيحاً لقرينتها على المذاهب فيها المكان أوضح واخصر قال بعض المحققين لا مانع  
 من أن يجعل ترشيحاً للجميع والحاصل ان لفظ القرينة عند السلف مستعمل فى معناه  
 وانما الجواز فى الاثبات أى اثباته للمشبه به وهو مجاز على ويسمون ذلك استعارة تخيلية  
 فعلى مذهبهم يجعل ما زاد على القرينة ترشيحاً للتخيلية ومذهب السكاكى ان لفظ  
 القرينة مستعمل فى أمر وهى التشبيه بمعناه الحقيقي ويسميه استعارة تخيلية وهى  
 مصرحة عنده فعلى مذهبه يجعل ما زاد على القرينة ترشيحاً للتخيلية المصرحة والى  
 مذهب السلف ومذهبه أشار المصنف بقوله فيجوز جعله ترشيحاً للتخيلية ومذهب  
 صاحب الكشف ان لفظ القرينة فى بعض المواد استعارة حقيقية للملايم المشبه وهى  
 مصرحة ومختار المصنف انه اذا كان للمشبه تابع يشبه رادف المشبه به كان ذلك  
 الرادف مستعاراً لذلك التابع على طريق التصريحية الحقيقية فعلى هذين المذهبين  
 يجعل ما زاد على القرينة ترشيحاً للحقيقة التصريحية وهذا الذى أشار له المصنف  
 بقوله أولاً استعارة الحقيقة وهذا ايضا مقام والسلام ثم شرع فى توجيه كون  
 ذلك الزائد ترشيحاً للحقيقة والتخيلية على المذاهب فقال (أما) وجه جواز جعله  
 ترشيحاً (للاستعارة الحقيقية) التصريحية كما هو مذهب صاحب الكشف ومختار

المصنف على مامر (في الامر) لانه امر صريحة والترشيح يكون للاستعارة  
 المصروفة (وكذا) وجه جواز جعله ترشيحا للاستعارة (التخييلية على ما ذهب اليه  
 السكاكي) ظاهرا ايضا (لان) الاستعارة (التخييلية) التي هي قريبة الممكنة (مصروفة  
 عنده) كما مر في نحو أظفار المنية فانه المشبه المنية بالسبع في الاعتبار أخذ الوهم  
 يخرع لها أظفارا كأظفار المنية فشبهت الأظفار المتخيلة بالأظفار المحقة واستعير  
 لفظ الأظفار من المشبه به للمشبه استعارة تصريحية فان قلت اذا كان وجه جعله  
 ترشيحا للتخييلية ظاهرا فلا حاجة للاستدلال عليه بقوله لان الخ اذا الدليل انما يكون  
 لما فيه خفاء قلت ان ذلك ليس استدلالا وانما هو تنبيه على ما قد يغفل عنه (واما)  
 وجه جعله ترشيحا (للتخييلية على ما ذهب اليه السالك) فهو ظاهر ايضا (لان الترشيح  
 يكون للمجاز العقلي) وهي عندهم من المجاز العقلي لانها اثبات لازم المشبه به للمشبه  
 كاثبات الأظفار للمنية وقوله (ايضا) أي كما يكون الترشيح للتحقيقية على ما لصاحب  
 الكشف والمصنف والتخييلية على ما للسكاكي ويكون الترشيح للمجاز العقلي مصورا  
 او ملتبسا (بذكر ما) أي اللفظ الدال على ما (يلام) فالباء للتصوير ان اريد من  
 الترشيح المعنى المصدري أو الملائمة ان اريد به لفظ الملائم وما واقعة على لفظ الملائم  
 من حيث معناه أو على معناه بنقـد ير مضاف أي بذ كدال ما يلائم (ما) أي المسند  
 اليه بحسب الاصل الذي (هو) أي المجاز العقلي (له) أي المسند اليه غما واقعة على  
 المسند اليه بحسب الاصل والضمير المتصل باللام يعود اليها والضمير المنفصل عائد  
 على المجاز العقلي وعليه فاللام بمعنى عن أو لام النسبة والمعنى ان الترشيح يكون للمجاز  
 العقلي بذ كرا ما يلائم المسند اليه الذي المجاز العقلي فرع عنه أو منسوب له ويحتمل  
 انه عائد على الاثبات المفهوم من المجاز العقلي أو على المسند المفهوم من السياق  
 والمعنى على هذين الاحتمالين ان الترشيح له يكون بذ كرا ما يلائم المسند اليه الذي هو أي  
 الاثبات والمسند له حقيقة مثال المجاز العقلي الذي يجعل فيه ما زاد على القرينة  
 ترشيحا قول الشاعر

أخذنا باطراف الأحاديث بيننا \* وسالت باعناق المطي الأباطح

فانه استعار سبلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الأبل سيرا حثيثا في غاية السرعة  
 المشقة على لين وسلاسة ثم أسند الفعل وهو سالت بمعنى سارت الى الأباطح على سبيل  
 المجاز العقلي ليقيم انهم امتلأت الأباطح من الأبل وكان حقها ان يسند الى المطي وذ كر  
 الاعناق ترشيح لانهم اتلأب المسند اليه الحقيقي وهو المطي وأدخل الاعناق في السير لان  
 السرعة والبطء في سير الأبل يظهران غالبا في الاعناق والأباطح جمع أبطح وهو سبل

الماء الواسع الذي فيه دقاق الحصى وقبل هذا البيت  
 ولما قضينا من منى كل حاجة \* ومسح بالاركان من هو ما مسح  
 وشدت على دهم المهارى رحالنا \* ولم ينظر الغادى الذى هو رافع  
 أخذنا باطراف الخ والدھم جمع دھما وهى السوداء والمهارى جمع مھرية وهى الناقة  
 المنسوبة الى مھر بن حیدان ابى بطن من قضاة أى لما فرغنا من أداء مناسك الحج  
 ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر  
 السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاستجمال اخذنا فى الاحاديث وأخذت  
 المطايا فى سرعة المضى أفاده المطول ثم شرع فى تھيم ما يكون فيه الترشيح وهو المجاز  
 المرسل والتشبيه والاستعارة المصروفة بقوله ( كما يكون ) أى وكما يكون الترشيح فيما  
 سبق يكون الترشيح أيضا (للمجاز المرسل) الذى علاقته غير المشابهة (اللغوى) لا العقلى  
 فانه سبق الكلام عليه وترشيح المجاز المرسل اللغوى يكون بذ كرلفظ المعنى الذى يلايم  
 المنقول عنه والى ذلك أشار بقوله ( بذ كر ما يلايم الموضوع له ) أى المنقول عنه ولو  
 عبر به لكان أولى ليشمل ترشيح المجاز المبني على مجاز ويجاب بأنه اقتصر على المجموع عليه  
 الاكثر الاشهر فان المجاز المبني على مجاز مع كونه محل خلاف قليل نادر مثال المجاز  
 المرشح قوله صلى الله عليه وسلم مخاطبا لامهات المؤمنين أسرعكن لحوقاى أطولكن  
 يدا أى نعمة فقد استعمل الابدالتى معناها الجارحة المخصوصة فى النعمة مجازا مر سلا  
 علاقته السببية والمسببية لأن شأن النعمة ان تصدر عنها فالجارحة المخصوصة بمنزلة  
 العلة الغائية وأيضا بما تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية أى السبب الصورى  
 لانها ليست بفاعلة لها حقيقة وذكره لاثم الموضوع له وهو أطول ترشيحا اذ  
 الموضوع له هو الجارحة وأطول ملايم لها وهذا بناء على أخذه من الطول بضم الطاء  
 مشددة ضد القصر واما على أخذه من الطول بفتح الطاء بمعنى الغنى فهو تجريد لترشيح  
 لانه حية ثمن ملايمات المعنى المجازى وهو البناء بمعنى النعمة لامن ملايمات المعنى  
 الحقيقى روى ان أمهات المؤمنين لما سمعن هذا الحديث صرن يقسن أيديهن ظنا  
 منهن ان المراد باليد الحقيقية فلما سبقت بالموت أكثرهن عطاء وهى زينب بنت جحش  
 علم ان المراد باليد المعنى المجازى وهو النعمة (و) كما يكون الترشيح أيضا (للتشبيه) بذ كر  
 ملايم المشبه به) كقول الشاعر لا نسقى ماء الملام فانه من اضافة المشبه  
 به للمشبه به على ما قيل وقوله لا نسقى ترشيح لانه يلايم المشبه به وكقول المصنف أول  
 الرسالة فنظمت فرائد عوائد بناء على انه من اضافة المشبه به للمشبه به فانه قد ذكر فيه  
 ما يلايم المشبه به وهو النظم والعقود وذلك ترشيح (و) كما يكون الترشيح أيضا (للاستعارة

(المصرحة كما سبق) في قوله رأيت أسدا في الحمام له ابد فانه ذكر فيه اللبس ترشيحا  
 للمصرحة لانها اذ لا تم المشبه به وهو الاسد وكان الاولى ان يحذف المصرحة أو يزيد  
 المكنية لان كلامهم اقدم سبق فذكر احداها دون الاخرى تحكيم وترجيح بلا مرجح  
 الا ان يقال لم يتعرض للمكنية هنا اكتفاء بالمقدس عليه وهو المصرحة فلا يلزم التحكيم  
 ولا الترجيح بلا مرجح ثم شرع يتكلم على الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية على اختلاف  
 المذاهب فيها وبين ما يجعل ترشيحا فقال (وجه الفرق) أي الفارق (بين ما) أي اللفظ  
 الذي (يجعل قرينة) للاستعارة (المكنية من ملائمت المشبه به) وبين ما يجعل زائدا  
 عليها وترشيحا هو قوة الاختصاص بالمشبه به فما كان أقوى في الاختصاص يجعل  
 قرينة وما سواه ترشيح وذلك كخالب المنية نسبت به لان فالحالب أقوى اختصاصا  
 بالسبع من النشب فجعل الخالب قرينة والنشب ترشيح فقوله الاتي وبين ما يجعل  
 زائدا عليها مقابل لكل من قوله بين ما يجعل قرينة ويجعل نفسه تخيلا أو استعارة  
 تخيلية أو يجعل اثباته تخيلا لا ينفذ من الاوائل لدلالة الاخير عليه وكذا قوله  
 قوة الاختصاص فانه راجع للجميع كما قررناه هنا وسنقدره مع كل ما يأتي وهو خبر  
 عن قوله والفرق وللعصام فرق آخر غير ما ذكره المصنف وهو ان ما شاهدته المسامع  
 وأدركه أولا فهو القرينة وما سواه ترشيح ان لا يمتد المشبه به أو تجر يدان لا يمتد المشبه به وهو  
 ظاهر لان ما شاهدته أولا هو الذي يدل على المراد فيناسب جعله قرينة ~~ا~~ لكن فرق  
 المصنف اضبط لانه علق الامر على قوة الاختصاص والتعلق وذلك لا يمتد بخلاف  
 ما ذكره العصام وهناسؤلان الاول ان المصنف بين الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها  
 ولم يبين الفرق بين قرينة المصرحة وترشيحها وكان الواجب بانه والثاني انه لم يبين ايضا  
 الفرق بين قرينة المصرحة وتجريدها والمناسب أيضا بانه ويجاب عن الاول بان  
 قرينة المكنية من جنس ترشيحها فاحتاج للفرق حذرا من الاتباس بخلاف قرينة  
 المصرحة فانها ليست من جنس ترشيحها فلا حاجة للفرق بينهما ويجاب عن الثاني بانه  
 لم يبينه المصنف اتكالا على علمه بالمقايسة على الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها فما  
 قيل في وجه الفرق بين قرينة المكنية وترشيحها يقال في وجه الفرق بين قرينة  
 المصرحة وتجريدها فاذا قلت رأيت أسدا شاكي السلاح يرى فشاكي السلاح أكثر  
 ملازمة للرجل عادة من الرمي فيجعل قرينة والرمي تجريدا (و) وجه الفرق ايضا بين ما  
 (يجعل نفسه تخيلا) على مذهب السكاكي وبين ما يجعل زائدا وترشيحا هو قوة  
 الاختصاص والتعلق فما كان أقوى اختصاصا وتعلقا فهو التخييل وما سواه ترشيح  
 كخالب المنية نسبت فالحالب تخييل لقوة اختصاصها بالمشبه به والنشب ترشيح



للازمة الخالب له دون النسب (أو استعارة تحقيقية) على مذهب صاحب الكشف  
وعلى مختار المصنف أي ووجه الفرق بين ما يجعل استعارة تحقيقية وبين ما يجعل زائدا  
أو ترشيعا هو قوة الاختصاص أيضا كالمثال المتقدم فتجعل الخالب استعارة تحقيقية  
والنسب ترشيع (أو يجعل إثباته تخيلا) على مذهب السلف أي ووجه الفرق أيضا  
بين ما يجعل إثباته تخيلا على مذهب السلف في قرينة المكنية (وبين ما يجعل زائدا  
عليها) أي على القرينة على اختلاف المذاهب فيها (أو) يجعل (ترشيعا) للاستعارة هو  
(قوة الاختصاص) أي زيادة الارتباط (بالمشبه به) فقوله وبين ما يجعل زائدا عليها  
راجع للجه مبع كما مر وأعاد لفظ بين ثانيا مع أن الأولى كافية إذا البيانية لا تكون إلا في  
متعدد لزيادة الإيضاح وقد جرى ذلك على الأسن كثيرا وغرض المصنف بهذا التفصيل  
بيان الفرق على جميع المذاهب في قرينة الاستعارة بالكناية كما أسلفناه واعترض  
على المصنف في قوله قوة الاختصاص بأنه يقتضي أن حقيقة الاختصاص التي هي  
قصر شيء على شيء يقبل التفاوت بالقوة والضعف وليس كذلك وأجيب بأن المراد  
بالاختصاص هنا مطلق الارتباط والتعلق لا الاختصاص المصطلح عليه كما فهم المعترض  
وإذا كان الفرق بين ما ذكر وبين الترشيح هو قوة الاختصاص (فأيهما) أي أي المالاين  
بتقطع النظر عن كون أحدهما بخصوصه قرينة أو ترشيعا والا كان فيه ركة (أقوى)  
أي أشد (اختصاصا) أي ارتباطا (وتعلقا) عطف تفسير لبيان المراد من الاختصاص  
(به) أي بالمشبه به (فهو القرينة) للمكنية على اختلاف المذاهب فيها (وماسواه) أي  
وماسوى الأقوى اختصاصا وتعلقا (ترشيع) للاستعارة وتقدمت الأمثلة فراجعها  
وانظر لولم يكن أحدهما أقوى اختصاصا من الآخر فالذي يجعل قرينة وما الذي  
يجعل ترشيعا قلت استظهر بعضهم أنه يجوز جعل كل منهما قرينة أو ترشيعا ولا يخفى  
ما في قول المصنف وماسواه ترشيع من حسن الاختتام حيث أشار بلطف إلى أن ما ذكره  
هو الماهم من هذا الفن وماسواه بمنزلة الترشيح في كونه لا بقصد به إلا التقوية وحسن  
الاختتام هو أحد المواضع الثلاثة التي ينبغي التأني فيها عند البلغاء والتأني هو تتبع  
الأحسن من تأني في الروضة إذا تتبع ما يؤنقه أي بحجبه \* أولها الابتداء لانه أول  
ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام  
فوعى جميعه والا عرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فيستحسن منه  
ما كان في تذكار الاحبة والمنازل كقول امرئ القيس

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحول  
والسقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتو والدخول وحول

موضعان وكقول النابغة

كأني لهم يا أمة ناصب \* وليل أقاسيه بطي الكواكب  
وكقول الشجاع السلمي في وصف قصر الرشيد

قصر عليه تحية وسلام \* خلعت عليه جلالها الأيام  
واحسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه إشارة الى ما سبق الكلام لاجله  
ليكون الابتداء مشعرا بالمقصود وهذا هو المسمى براعة الاستهلال كقوله في التهنئة  
بشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا \* وكوكب المجد في افق العاصم عدا  
\*(وكقوله في الرثاء)\*

هي الدنيا تقول بل فيها \* حذار حذار من بطشي وقتكي  
فلا يغركو مني ابتسام \* فقول مضحك والفعل مبكي  
\* وثاني المواضع التلخيص أي الخروج مما شبب الكلام به أي ابتداء وافتتح به الى  
المقصود مع رعاية الملازمة بين ما شبب به الكلام وبين المقصود كقول أبي تمام  
يقول في قومس قومي وقد أخذت \* منا السرى وخطا المهرية القود  
أما طالع الشمس تبغي ان تؤم بنا \* فقلت كلا ولكن مطلع الجود  
يتألم أخدمته أي أثر فيه ونقص من قوامه وقومس اسم موضع والسرى مصدر سريت  
ليس اسريا وسرية واحدة والخطا جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية الابل  
المسوية الى مهر بن حميدان والقود الطويلة الظهر والاعناق والواحد اقوداي  
يقول قومي والحال ان من اوله السرى ومسيرة المطايا بالخطا قد أثرت فينا ونقصت من  
قوانا مطلع الشمس الخ وهو مقول القول وتؤم بمعنى تقصد وكلا ردع للقوم ثم انه قد  
ينقل عما افتتح به الكلام الى ما لا يلزمه فيسمى ذلك الانتقال اقتضابا أي اقتطاعا وارتجالا  
كقول أبي تمام

لورأى الله ان في الشيب خيرا \* جاورته الابرار في الخلد شيبا  
جمع اشيب ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلزمه فقال  
كل يوم تبدي صروف الليالي \* خلة من أبي سعيد غريبا

وانما كان التلخيص من المواضع التي يتأق فيها لان السامع يكون متوقفا لا انتقال من  
الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنة امتلايم الطرفين حرك واعان على  
مابعده والاقبال العكس \* وثالث المواضع التي يتأق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان  
يختتم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يقرع السمع ويرتسم  
في النفس فان كان مختارا حسنا جبر ما فاتته من التقصير كالاطعمة اللذيذة بعد الاطعمة

التفهمة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس بل ربما انسى المحاسن الموردة فيما سبق  
فالانتهاء الحسن كقول ابي نواس

واني جدير اذ بلغتك بالني \* وانت بما املت منك جدير  
فان تولاني منك الجليل فاهله \* والا فاني عاذرو وشكور

وجدير بمعنى حقيق اي حقيق بالفوز والاماني وتولاني بمعنى تعطيني اي ان تعطيني الجليل  
فانت اهل لاعطائه وان لم تعطيني فاني عاذرك في المنع وشكور لما صدر عنك من  
الاصغاء الى المديح او من العطايا السالفة واحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى  
لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقول المعري

بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله \* وهذا دعاء للبرية شامل

اي لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة ومصلاح حال وهذا آخر ما يسره الله لي  
على هذه الرسالة الشريفة والتبذة المنيفة والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا  
وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفراغ من  
تصنيف أصل هذه المبيضة التي تمامها سبعمائة رجب يوم  
الجمعة ٢٦٢٢ سنة ألف ومائتين اثنين وستين في غرة

جادي الآخرة ٢٦٢٢ سنة من الهجرة

القبولية على صاحبها أفضل الصلاة

والسلام والحمد لله رب

العالمين

م

بعد حمد الله على آله والصلاة والسلام على خاتم انبيائه يقول راجي شفاعته المختار  
ابراهيم الدسوقي الملقب بعبدة الفقار تم دعوت خالق البرية طبع زهر الرياض الذكية  
على متن السمرة قسدية للعالم العلامة والحبر البحر الفهامة عمدة المحققين وهرب  
المريدن الراقي في معارج كل مقام على الشيخ عبد الحافظ على المالك  
مذهبا الخلق مشربا على ذمة الشاب النجيب والامعي الاريب صاحب  
الذهن الحضورى الشيخ أمين المنصورى بالمطبعة العاهرة ذات الادوات الباهرة  
المنوفرة دواعى المجد المشرقة كواكب السعد في ظل سيد امراء الانام بهجة  
المليالى والايام من سلك برعاياه احسن سلوك واعترف له بجميل السيرة سائر الملوك  
خديو مصر العزيز معز الخار ومذل الابرين الراقي بهجته الى كل مقام معتلى

جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي أدام الله أيام عدله الكسروية ومحاطم الظلم  
 بسني صورته القمرية ولافتت مصر مؤيدة العزائم مشيدة الدعائم برعاية أنجاله  
 الكرام واشباله الفخام بجام سبيل الانام مشهولابادارة من نادته المعالي بايالك اعني  
 سعادة حسين بك حسني ونظارة من علمه احسن اخلاقه تثني حضرة محمد  
 أفندي حسني وملاحظة ذي الرأي المسدد حضرة أبي العيين  
 أفندي أحمد في اثناء اول الربيعين من سنة تسعين واثم  
 ومائتين من هجرة من خلقه الله على اكمل وصف  
 وكان كما يرى من الامام يرى من الخلف  
 صلى الله وسلم عليه وآله وكل منتم  
 اليه ما طلعت الشمس  
 وصليت الخمس  
 آمين